۱۹۳۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على سائر الاصوات بنظم ذوذ من حروف المباني وبفضله رفع المبنا عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة ولا يسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه ولا يتاتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه والصلاة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى آله الباذلين العاملين بمرفوعات احكامه والمختارين عن اهل الجدل للاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل صحبه ...

... ابن مصطفى بن حمزة اسكنه الله بحبوحة جنته ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل صاحب امتحان الاذكيار ... الاعاريب ... مثل الابصار خلف السلف ... الاخبار مولانا الشيخ محمد المحقق للمقالة ...

الرباني الشهير المعروف بالبركوي الفائز بالمنزل الموفق اسكنه الله في جنة منفعة الارجاء وادركه في كنه تجري من تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالترتيب البديعة ومنكيا في الاساليب البريعة ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار وبهذا طار كالامثال في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار فنال في الافاق حظا في الاشتهار اشتهار الشمس في نصف النهار وكان اظهار اسراره والتحقيق في اللاعرابه قدار قدمه في اقدام الطالبين النائل سالني بعض الخوان واخص الخلان ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والمعويصات من معانيه ويبين ما ينتفع به من الفوائد ما له وعليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم اني قد وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى وفاجت القطيعة الجوى ولحت ولا زمني عرق العلل ووجبت وقارب من علة الاجل مع الاعداء واوفي واشتاني جنان من نائبات وخوطرني القضاء فيها ابتاع العمل وقد صدر منا الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام الى ان وهبني ربي ولدا ذكرا امرفعنا ان الهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على سائر الاصوات بنظر ددد من حروف المباني وبفضله رفع المبتدا على الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة ولا يسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعمائه ولا يتاتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه والصلاة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين الكاملين محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل صفتنا مصادر صفات الكرام وامر فجوا عنا عما منع في الاسلام وبمغفرتك عما جنينا به غلطا وارحمنا مع الموحدين كالقائلين شططا اما بعد فيقول العبد الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنهما الله بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل صاحب امعان الانظار بنحو المفصل في الانحاء امارات مثل الابصار خلف السلف الاخيار وبعض خلف الاخيار مولانا الشيخ محمد المحقق للمعلم وفاضل ... العهد

الرباني الشهير المعروف بالبركوي الغابر بالنوال الموفي اسكنه الله في جنة منعقة الانهار واركنه في كنه تجري من تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالترتيب البديعة ومنكبا في الاساليب البديعة ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار ونهذا طار كالاسطار في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار فقال في الافاق حظا من الاشتهار اشتهار الشمس في نصف النهار وكان اظهار اسراره والتحقيق في الاغوار قد دقة قد في افئدة الطالبين النادر سالني بعض الاخوان واخص الخلان ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ويبانه ويوضح الغوامض والمعويصات من معانيه ويبين ما ينتفع به من الفوائد ما له وعليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية موجز اغاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم اني قد وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى وفاجت القطيعة الجوى وتحت ولاذي عرق الهلل ووجبت وقارنني علة الاجل مع الداء واوفي واشتد جناني من نائبات وخوف حرا الصفاء فيها ابتاع العمل وقد صدر منا الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام اني ان وهب لي ربي ولدا ذكرا امرف عنان الهمة

نحو هذا المرام ثم لما وهب لي ربي ولدا سميا الفخر الانام اعاد الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لو كررت الاعتذار والتمس لوصل الحصر بخماس باسد بني فلاح لي اذ ليس فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح مقصودهم بما عندي من البضاعة مزجاة وتاملت ضعف استطاعتي فوجدتها غير مزجاة الهمت بان الضرورات تبيح المحظورات فشرعت فيه متوكلا شروع مثلي في مثل هذا من البضاعة كما ان كتابة الاشل من الصناع ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير وما من ممكن عليه عسير وتوكلت على الحي الذي لا يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه ثم لما وهب لي شقيقه عبد الله لوعد الكريم بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام فلما تيسر الاتمام بعون الملك الغفار سميته بنتايج الافكار وسالنا منه تعالى ان ينفع به هذا ... الولدان وسائر الطلاب ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتضت الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة انا لله وانا اليه راجعون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون جعل الله بفضله جنة المأوى لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا في العقبى والمرجو من اخوان الصفا ان لا ينسوهما من الدعاء لانها كالعلة الغائية لهذا العمل يستجيبه وعدا لاستجابة من

دعا لهن ادركت في نظمي فترا او وهنا في بياني للمعاني فلا تبسب بنقصي ان وقفت على مقدار تنشيط الزمان ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد وعليه الاجماع في الدين العتيق والجديد صيانة لتاليفه عن الاقطعية والاجزمية على ما نطقت به المقالة المقاسمية على قائلها الصلوة الاحدية والسليمات الابدية قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب الانعام مطلقا والشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون بالثناء وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح من وجه في الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل اعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا في الانتقاد شرح المحقق للمقصود ولامه للجنس او للاستغراق وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند

كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده متصفا
بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند اليه هو
الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية
كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى ظاهر اي راجع اليه تعالى في الحقيقة
واكتفى رحمه الله عليه اختيار الثاني بالامتثال الظهور في اداء المرام
ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها الرتبع بخلاف
معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى و
بمقام الثناء احرى فان قلت لم في اي معنى الحمد اعتبر
الجنس او الاستغراق يكون بعض افراده الاخر خارجا عن
التخصيص الذي يفيد تعريف المسند اليه بلام الجنس
او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه الكمال قلت
فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان
للحامد في بدء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل بل
حمد بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان
قابلها او حامد لغة او عرفا وشاكر كذلك ان جعله
جزء من شكره في باب صرف سائر ما انعم اليها فصير
كما صرف لتنال لك اعلى مراتب الحامدين لله

اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول
بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين
نحو الجنة للمومنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم
يفرق بينهما او عمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه تقليل
الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار
عند المحقق رحمه حيث قال في الامتثال اللام للاختصاص والله علم
لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف
واللام فجعل علما مع ما وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة
النفي فلما ادخل عليه اللام حذف الهمزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام
لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف
واللام ثم اللام نحو اللحم ذكره في الامتثال رب العالمين اي مالكهم و
مبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم كالخاتم والقا
غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما
جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع
بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي العلم
من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع
والصلوة هي في اللغة الدعاء والتعظيم تتنوع بالاضافة
الى محتها على ثلاثة انواع تتنوع الاجناس بالفصول فمنه قيل
الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين

الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادات
المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع
على الانواع الثلاثة ولامها كلام الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق
وافادة التخصص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي
ومراده الله تعالى اعلم العصر الادعائي والاستغراق العرفي اذ جنس
الصلوة وجميعها غير مختص بنبينا عليه السلام ولذا قال في
الامتثال لامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد والظاهر
ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون مراده ما اراده مولانا
المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميع او جنس التعظيم او جميع وارد
اونازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه السلام
واحسانه تعالى اليه عليه السلام وكذا تعظيم تعالى ودعاء الملائكة
والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا
ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم
عموم المشتركة اذا اريد كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك
لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون
للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ومحمد في الاصل اسم لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل

الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى
في حقه عليه السلام انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين واله اي اتباعه صحابة او غيرهم فلعله ترك عطفها
او لتركه عليه السلام في تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف
نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث والجملة
الصلواتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية
على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى لعين تاكيد للاول
لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس في البيت
على الاستغراق وبعد اي بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة و
التصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة لا
مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة
فهذه الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى
المحققة رسالة وهي الواسطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال
الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة
المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني
المدونة كذلك كاطلاق القصيدة والمسائل ونظائرها على
التفصيليين لما فيهما ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له
فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي
تلي بعد والتي بين الكافتين وعلى الثاني يكون اشارة الى

المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما او في الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف في المبتدا او في الخبر فافهم في احوال ما يحتاج اليه كل معرب اي في تحصيل ادركاتها والتفصيل يطلب في الباب الاخر اي كل من يريد معرفة اجزاء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل المحوج في العمل اذا ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والمثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المشابة ولذا لم يجعل لكل منهما بابا على حدة بل ذكر بحث كل منهما في اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه اي الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا بمعنى المصدري الذي هو الحذف وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق كلا الاولين في حروف الصلة ولما كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضي لبناء كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اي جعل الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فعلى متعلق به بتضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوي وهو جعل الشي متصفا بالرتوب

وهو

وهو الثبوت وان حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الكتاب فيتعلق على باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اي فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب اي قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا في حقيقة التضمين فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور واورد عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بانه لا يبعد في تسمية قسم منه شايع في كلامهم المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصد فتحالفا ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنايات شيء لا يجب في جنسها ويكون التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى اخر معه غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل معمولا من غير تقدير عامل الجر فهم معناه في ضمن عامل اخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به الحالي المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلام قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققه في نفس الامر هذا الرد انما هو بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين من ان امكان

المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه واما على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يحتاج الى الدفع ولكن يرد ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما في التضمين فمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور يلزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني في التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم وقولهم غير استعماله فيه يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ اخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذي هو جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال العامل ومسوقها وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير المبنيات توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه بجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها توخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل

للفظ

للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل بغير المقام من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في الوجود معناها هنا وهو الاختصاص معنى ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق يصح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا ساير العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعرب عليه بحثه كما سنبين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعرب فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها ان بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال اعلم خطاب عام اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح والقاموس اذا اخذت اولا صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعل صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لانها

للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد
لا للماهية على ما هو راي البعض والتعريف يتبني فعلى هذا في الضمير
استخدام او في حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد
على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرحه للكافية وتاوّلها للوحدة
الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التنافي
بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس
ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير
في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي الواو
اعتراضية اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على مخرج تعريف المشهور وهو ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف اللفظ على التلفظ ومجال
ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المرادة في التعريف لغويا
لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى كذا في
الامتحان خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارة و
النصب عرفه باللام للتخصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل
عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول ادل على الحق
وهو البقاء في حال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يتوهم منه بالانقضاء
ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شيء لشيء

منه

متى ادركه الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان
شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله
بازائه نوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر
عند الاطلاق هو الوضع الشخصي والاستعمال الذي ذكر اللفظ
الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكر في الامتحان
عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء واباه
وليشمل التعريف وضع المشتركة والمرادف بلا تكلف قوله للعالم
به اي بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق يفهم قوله
هيئة افرادية كما في الافعال وساير المشتقات والمصغر والمنسوب
والمثنى والمجموع قوله او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها في
خرج بهذا القيد المهملات كالديز والبيز والمقتضيات الطبيع كاح اح
والمحرفات عن الموضع غلطا كالميسوم المحرف عن المشئوم فان المحرف
الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به يتوهم انه مجعول له وتعين الحرف
لا احتياج الى تعلقه في الدلالة وفهم معناه لا الى التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الوضع واما المجاز فلا وضع
فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع لمعنى يجوز
استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا
استعمال لا وضع ولو قيل تسمية وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح
فظهر ان الوضع يختص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية

المعنى هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى
المفعول الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه اسم
مفعول وفي الاصل معني كمرمي ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام
وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا لاداء المعنى ثم ان ذكره بعد
الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان التزام
دلالة الالتزام مهجور في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر
الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع
على المعنى اوضح منها عليها الدخول في مفهومه كما سبق وللمحقق في هذا المقام
تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع
في هذه الكافية ابن الحاجب في الترك الدلالة لانه لكل مقام مقال
مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزؤه فان قيل هذا يوهم ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان
اتصافه بالمفردية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا قلنا لا تجوز في التعريف
قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى
بالافراد بل المفردية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان
حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم الموضوع تقدم
ذاتي على الافراد بل على المفردية وذا غير معتبر في المجازية كما ان

زمان

زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي
بل على المقتول بذلك القتل فالقتيل حقيقة كما حققه المصنف فيما
علقه على الامتحان في بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية
او غيرها ومثل قائم وبصري مما لمعنى يدل جزؤه لفظ على جزئه لكن
لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب
ومضروب لان صفة كل منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع
انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست
بلفظ عند المحقق كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل
اللفظة نفس الصوت المكيفة لا الكيفية كما هو مذهب الشيخ ابن
سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما
لانه مما ليس معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق
وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل سمي باسم مدلوله التضمني
وهو الحدث قدم على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في
العامل وهو اصل في العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما يصرح به
وهو اي الفعل ما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة
الثلثة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد
الازمنة غير مفيد كذلك بل مفيد اقتران لفظه مع انه ليس كذلك
ولذا احتيج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيد اقتران
لمعنى فذهب اليه ابن اراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف

لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال مادل وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظ ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا على لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئة وضعا اي دلالة وضع او بزمانها ودلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكره القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب منه ما لا يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والان وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كونه هيئة موضوعة للزمان فينتقض التعريف به معنا قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال الدالة هيئة كل منها في الاصل

عليه

عليه وضعا ويخرج يزيد علما الان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض لتعريفه جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشاء في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فخروجه ممنوع لان الدال على الاثنين والعلى الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة والاخر مجاز فلا اشكال اصلا ولما كان تميز الافراد بالخاصة اوضح منها بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه للافادة لتمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه جزو مقدم على المبتدا وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول هذه مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو للعطف للجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على انه حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به فقدر معه مقدما فيكون الجزء المجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هو المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض وحده وهي ثبت بارادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا في اللفظ وانحصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع

بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التاكيد وهو جميع خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وذكر هنا القسم الثاني والحد لا يكون الا شاملا دخول قد الا وكحذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والا يجاز فقط والخاصة المنطقية لا يصدق عليها لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تعليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذا لم يخبر به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لان الاختصاص خلاف رفا فهم والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف لتسميتها حرفي التنفيس لكنه من الثاني وابعد وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريفها المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو راي الرضي

او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد تزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فاحفظ وكل عامل على ما يجيء في بحث العامل القياسي واسم ماخوذ من السمو وهو العلو سمي به الاستقلال على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما اي كلمة بقرينة جعله قسما منها دل اي الفعل والحرف على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم او بالمفهومية تصريحا بالمقصود وايضا كما للمراد يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر لفظه الدال على المتعلق وخرج هذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما يجيء غير مقترن وتركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل فيه اي في الفهم بما دل عليه بالازمنة الثلاثة والظاهر المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الاخصر ان يقول مادل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح

عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي
عبارة ابن الحاجب يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران
عندهم في فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران
كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج نحو الضرب والصابر
مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن في الواقع لكونه
غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان في لفظ اخر
او بعد فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب حين او في
الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج
عن حد الفعل مثل رجل وزيد هات وامس ورويد ومن خواصه
تذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع
حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانهما
غير مختصين بالاسم لم نعتنيهما كما استثنى البيضاوي لانهما في غاية
الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص
تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اي لتعربه واصالته في الاعراب
الذي لا يوجد في حرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما اختصاص
تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد
الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص
تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجيء
وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه المقابلة نون الجمع

المذكر

المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه ويسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف
ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع الذي لا يوجد
الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راي ابن الحاجب وانكر
الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان
وحرف الجر لانه للافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به
فلا يدخل الا اياها واورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف
العين اللتين الذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلون
الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونها جزء
من حروف المباني وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء
في كل منهما ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون
الكل كما يجيء والمعتضي بان اختصاص الكل دون البعض فلا
يتم التقريب والمختار عند المص في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله
الاستقراء وليس كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم
اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار و
قد بين في الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدي ثم ان في هذا اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام
وحدها وعليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد
من انه الهمزة وحدها وزيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام

ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين
المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد
الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه
وهو معنى الفراعي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى
قوله وكونه مبتداء وفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه
اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتداء والفاعل
والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق
الثاني التاخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه
ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه
وان معرفة بعد معرفت الاسم والغرض معرفت الاسم بالخاصة
كما سبق اشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار
جنس الاسم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور وانما يلزمان لو رجع
اليه باعتبار خصوص النوع فالمعنى كون الشيء مبتداء وفاعلا
ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء
والمسند اليه مبتداء وفاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان
كان مبتداء او فاعلا يلزم خروجه عن وضعه ان اللفظ الواحد لا يراد
منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصح ان يكون
مسندا او مسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا
اي كون الشيء مضافا ووجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية

مفيدة

مفيدة للتعريف او التخصيص الذي يستدعيان استقلال المعنى
ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية
فرع المعنوية فتختص بما تختص هو به وبعضه عامل كاسم الفاعل
سيجيء في بحث العامل العيافي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي
وحرف وهو ابي الحرف في اللغة الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف
الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه في الاصطلاح ما دل على معنى
غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل الة وتابع لفهم حال
غيره وهو متعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى
اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ
من حيث هو حالة بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح
ان يحكم عليه وبه اذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا
بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه معنى لفظ الابتداء نحو ابتداء سيري
من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى
الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن
لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضا واظهارا
للمراد وخرج به عن تعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة
المطابقة لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل
والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه

ذكر الفاعل كما بيّنه الشريف وان اريد التضمينية زاد الفساد العدم
صدقه على الحروف لعدم دلالته على معنى تضمني غير مستقلة مع صدقه
على الفعل الدالة على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة الى فاعل
معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقة قلت المراد الاعم
ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في
الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان تجرد وورود الاعتراض لا يكون
قرينة وبعضه عامل كحروف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم
اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل
الذي هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر الاظهار
لسبق المرجع بعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما
صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فهي عين الاول فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا
قد وجد لما عرفت هو ما اي شيء لفظا او غيره اوجب بواسطة
بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها والا ينتقض التعريف
بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب
الواسطة كون بالنصب اخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكما
معربة او مبنية على وجه مخصوص في الاعراب بيان للوجه المخصوص
وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي
فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون اخر الغلام مكسورا

لكنه

لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني
الخفية المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج
ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذا الواسطة قلت
كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكحه
لزم بذكرها العامل في تعريف فيما بعد الكان يقال ان هذا تعريف
لفظي يقصد به صورة حاصل وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعا
نحو العصاص العود والعود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان
هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يليق
له لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية
اعمالها وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي
واللفظي مذكور فيه ايضا وفيك اسبط العنه والمراد بالواسطة
مقتضيا لكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل
بالحمل على الاصل من الحروف كباء الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة
اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون
تعريفا للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا مع
كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليها
الاصابة كذا اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي ولحروف
الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها
عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء هذا مفهوم من كلامه ايضا

في بحث المجرورات في الامتحان وهو اي المقتضي الاعراب في الاسماء حال
من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف
له وهو اظهر توارد المعاني المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية
والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما او ورد على اسم واحد من اسماء
بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فالمقتضي
في التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله وهي
تقتضي الخ لا توارده لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضاءها
له بسبب توارده عليها فانها اي المعاني المختلفة امور خفية
تستدعي نصب علائم اي كل امر منها يستدعي علامة على حدة ظاهرة
لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان ياء ملفوظا في اخر الكلمة فتقديرية
والا فنفسها المحلية كما يجيء في الباب الثالث لنعرف مثلا اذا قلنا
ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون اخر زيد مضموما واخر
غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اي بواسطة الفاعلية
الواردة على زيد بواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب
بهما القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب غلام ايضا
كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوبا
اليه الغلام بسبب تعلق به فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب
تعلقه بها وهي اي المعاني الخفية تقتضي نصب علائم هي الاعراب
فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة فيحصل العامل محصلا وموجبا
يحصل بيان

للمعاني

للمعاني وعلاميها انما هو باعتبار النحويين وانما في التحقيق الفاعل
المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة وجعلها النحويون كانها هي
الموجدة على ما هو راي المرضي وقال الفاضل العصام بل الالة هو
اللفظ وجعل الالة العامل مبني على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون علما عليه
وهو تابع لمقتضيه ليوجد في غير الحروف والماضي والامر بغير
اللام والمراد هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي والتقديري
وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على متتبع كلامه وفي الافعال
اي مقتضي الاعراب في الافعال المشابهة التامة للاسم اي اسم الفاعل كما
سيجيء [illegible] المضارع [illegible]
وانما لم يقل [illegible] المضارع [illegible] ثانيا ليحسن
المقابلة بالاسماء انما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب [illegible]
للمشاكلة وللتنبيه على تنوع المضارع كما في [illegible]
الى عشرة [illegible] النظر الى الافراد فانه متشابه للاسم الفاعل ولو
صورة [illegible] عليه فانه [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible]
[illegible] المضارع [illegible] الاسم الفاعل [illegible]
و[illegible]
الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال [illegible] المصنف

لنيه

بالنوع لانحلال الجمعية باللام فليس بعيد هنا اذ ليس معنى
الانحلال بطلان اعتبار العدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء
الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما اذ اليه
وكونه بمعنى كل افراد بحيث ان يعتبر كل فرد كانه ليس معه غيره
نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثلين من الاصلين
واما الثاني وهو المشبه معنى فلقبول كل منهما اي المضارع واسم
الفاعل الشيوع والانتشار بين المعاني والاحتمال لهما على سبيل
البدل عدل عن العموم الشائع في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة
في كل منهما او الحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخصوص
فان الاسم اي الاسم الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع
بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص
انما قال بحرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى
اللام مع كونه اخصر على مقتضى الظاهر للتنبيه على ان
اعتبار كون المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبني على
اعتبار كون اللام حرف التعريف ولو صورة المستلزم اعتبار
كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم
فاعل فضلا عن المشابهة له فعل في المعنى والتحقيق على ما هو الاشبه
عند المحققين ثم في اختيار اللام اشارة الى نفي الاختلاف الجاري
في حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار في الموصول

ايضا

ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه
كما في التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب دجـ
فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف واسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع
عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه
به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا ولان الاحتياج
الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف
الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة الى حرف الحال يحتمل الحال
والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف
الثاني نحو يضرب وعند دخول احد حرفي احدهما عليه يختص
بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب وبالمبادرة الفهم
فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهو حرف الاستقبال
في المضارع واحسن في الاسم وحرف الحال الآن وغدا فيهما الى
الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو الشبه
استعمالا فلوقوع كل منهما صفة للنكرة بحسب الظاهر واما في
التحقيق فجزؤه اوله نحو جاء في رجل ضارب او يضرب فانها
في الاول مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني
على المسامحة لظهور المراد وعلى التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء
ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب

فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا او معنى واستعمالا اقتضت
تطفل المضارع اي تبعيته للاسم فيما اي في شيء وهو اي الاسم
اصل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد هنا المتعاقب
الآخر بالحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا
وتقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضي تطفل اسم
الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر
هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين
اسم الجنس ونظر المص ادق وبالقبول احق لانها لو كانت
كما اعتبروا لم يكن مشابهة لكل منهما تامة كما اعترفوا في بيان
وجه اشتراط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا
لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل
سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ولا منع لا يظهر
من هذا المشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والحق من هذا
التشبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص
بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون
آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم
اي بعد ما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به العامل المراد به
ما يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاد مظهرا

ولان

ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي بعرف مع
ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ وما لا يكون معناه بعرف
بالقلب وهو اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي
في الاصطلاح وهو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
والمراد به اللغوي ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية بموضوعها
غير مخصوص وليس المراد به ما يتبادر من ظاهر بحسب اللغة
من سماعي صيغته انه قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
يذكر قاعدة كلية في عمله كالصفة المشبهة كما يجي وانما قدم
على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده لمقصور معرفتها
يجري الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي
فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته
على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض
اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان
الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف
الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما يجي فلا بد من معرفته قبلها
فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على
ما يجي كما تحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلنا ان الفعل من
حيث الماهية معلوم بما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي
يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير

معلوم قبلا اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه
اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعية فللاطراد لحرف الجر وهو
اي السماعي ايضا اي كالقياسي على نوعين عامل في الاسم وعامل في
الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا اي كالسماعية على
قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتداء و
الخبر في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول
العامل اسما وخبرا اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا والعامل
في اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا
واوفر فائدة ولما مر ان تقديم عين على الغيرللاطراد لانه حرف
تجر اي اسما واحدا اسما لينا سب عملها اللفظي عملها المعنوي
في الاصل ولحمل عليه في جره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة
لوجودها في مفهومها وهو ما وضع للافضاء الفعل ومعناه
الى الاسم الى الاسم او الماقل بها وحمل عليه وهي سبعة عشر
الباء وهو للالصاق اي لافادة الصوق امر بالمجرورة وهو
اما حقيقي نحو به داء وامسكت الحبل بيدي او مجازي نحو مررت
بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم
ولذا لا يذكر باؤه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا
به حال الشراء ذكره في الامتحان ولما كان الالصاق اصلا غالبا
لى

نفخ

كما ذكره وفيه ولذا اقتصر سيبويه عليه ولم يذكر سائر معانيه ولان
الحق الاصلي بيان العامل لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته
في الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق
عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لم
يكسر في المضمر الا في ياء المتكلم ومن وهي للابتداء في المكان بالاتفاق
وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله
منه اي التجئ اليه منه فانه لا تمشي نحو من الفضيلة ذكره في
الامتحان واجاب عنه بعض الافاضل بان عدم التمشي ممنوع
اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول
المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد لما كان هذا المعنى
غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره
ابن كمال الكامل في الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده
بيان العامل لا استيفاء المعاني في الجملة والى وهي للانتهاء في المكان
نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف
وغيرها قليلا اليك اي منته ميلي وشوقي اليك لم يذكر كونها بمعنى
مع كقوله تعالى من انصاري الى الله معناها معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم
فلقلته قدمها على عن لمقابلتها من ولم يذكر حتى مع انها معناها
لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق

ولا يا معطوف الهم الى
رفع الحكم لان ذلك كلحكم
بل الحكم على نحو

التقديم على ما تقدم عليها وعن وهي للبعد لم يذكر البصريون
لها معنى سواه ذكره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة
اي لتعدية شئ الى اخر وهي انما تكون حقيقة بزوال الاول
عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد
والاول عام لها ولما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه
العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان
فذكرها بعدها للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخرين
فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به
الفاضل العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالهما
في محل ولو باعتبارين نحو سقاه عن العيمة اي بعده عنها
بالارواء ويجوز بمعنى سقاه من جهة العيمة قال مولانا السروري
يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد
وعلى وهي للاستعلاء اي استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على
السطح او مجازا كعليه دين كانه نفل يحمل عليه قدمها على
اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لعن في انها قد يكون اسمين
نحو من عن يميني ومن عليه مجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير
اي عني لعمر الله اعجبني رضاها واللام وهي للتعليل اي لبيان علة
شئ نحو ضربته للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها
للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا وشل الدوا للموت

فلو ومثل ...
عن الفاضل
... واين

واين الجواب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكرنا في الامتحان
والتخصيص اي لبيان اختصاص شئ اوتباط للمجرور اما باعتبار
الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل
للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على اللام للاختصاص كما ذكره
الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاص
بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام الشكل او بيان
الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل
والغالب فيها قدمها على في لبساطتها وفي وهي للظروف اي ظرفية مدخولها
حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية على طريقة الاستعارة
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى
على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح
لفي وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت
انت ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل
على المضمر الا على قلة في المرفوع انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم
يكسر ابدا بخلاف في والكاف وهي للتشبيه زيد كالاسد قدم على حتى لبساطته
ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى وهو للغاية نحو اكلت السمكة حتى
رأسها او نحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على

انتقل بكسر التاء ووقع القاف
خلاف النقص والنقل بكسر
التاء وكسر القاف الحمل
والنقل بفتحتين متاع المسافر
صحاح

احدها الاختصاص الذي
افادته تعريف المسند اليه
كما هو المتفق وثانيها الذي
افادة اللام على ما قيل منه

رقم

ربّ وربّ هو للتقليل اي للانشاء نحو ربّ رجل كريم لقيته ويستعمل
للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو ربّ تالٍ يلعنه القرآن قدّمه
على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو
ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر
والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا واو القسم وتاؤه ولم يذكر
باؤه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل للمعنى وانه داخل في
الا لفظا قدّمها على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافها وحاشا
هو للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها وهنا تنزيه المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي هو منزّه
عن ضرب عمرو وهو فعل الا قل كما يشير اليه قدّمه على مذ ومنذ
لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما
ومنذ قدّمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية
بمنيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب
بخلاف منذ فانه تختص بالحجازيين على ما صرح به الرضي العصام
على انه حكم المذكور غير موثوق به لما قاله صاحب المغني انه غير
منقول عن العرب ومنذ هما للابتداء اي لابتداء زمان الفعل حال
كونهما في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي معناهما
ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته منذ سنة كذا ولم تكن

في تلك السنة بكون المعنى مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه
السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو
باعتبار البعض بان مضى بعضه فمعناهما ظرفية لمضمون الفعل التأكيد
كما اذا قلت ما رأيته منذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك الشهر او اليوم
يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يفتح
اعتبارهما مبتدأ لزمن وقد يكونان بمعنى اول المدة او جميعها فيكون
كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبر في هذه المباني مستطرد فيه تقديمهما على خلا
وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا قدم خلا لتقدم الخاء
وعدا عن الاستغناء ويكونان فعلين وهو الاكثر كما سيجيء في بحث المستثنى
قدمهما على لولا لان كونهما حرف جر مختلف فيه مع قلتهما في الاستعمال ولولا
هي لامتناع شيء لوجود غيره فاذا جرّت فيما ثابتا اذا اتصل بها ضمير كما ورد في
بعض اللغات نحو لولاك ولولاه عند سيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم
التاويل في الفاظ كثيرة بجعل لولا حرف جر يعني تنزل منزلة لام في المثال
واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجود فلك فالاخفش يصرف
في الضمير بان الاشكال الوارد قبله فهو احق بالتاويل فجعله مستعارا للمر
كما في قولهم ما انا كانت والا كش لولا انت ما بعدها في الضمير لكونه مبتدأ
محذوف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كي قدّمها عليه لان كونها حرف
جر وان كان مشروطا ما بتصال الضمير بها لكن الضمير الفاظ كثيرة بخلاف

ماء الاستفهامية وكي فانه يجر بها اذا دخل على ماء الاستفهامية هو
للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف
جر حذف الف ما كما في لمه وعمّه قال الدماميني في شرح التسهيل ان
فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين
والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون
حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين
ولعل هو للترجي فانه يجر في لغة عقيل ولذا اخّر بضم العين
مصغر ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل
ابي المغوار منك قريب ولا بد في كل حرف جار لغير زائد من متعلق نحو اللام
ولو محذوفا والفظ للابتداء لظهور تعلق الجار به وكونه مضاف
قال الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بالمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع
مجروره مبينا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في
قوله لا تثريب عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف
بالنفي المبين وفيه نظر لوجوب اعراب الشابه بالمضاف بلا خلاف
وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه ترك تنوينه تشبيها
بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما يدل على الحدث
من الاسماء المتصلة بالفعل او معنى والمراد به ما سنذكره من انه كل لفظ
يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجيء تحقيقه

الا الزائد بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف منها نحو كفى بالله
مثال للفاعل او بحسبك درهم مثال للمبتدأ والآدب وحاشا وخلا
وعدا ولولا ولعل فان لها بد من المتعلق فانها اي هذه المستثنيات
لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل
يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين
اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا التعدية العامل
وهل الزائد في المحل على جره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة
واللوقية وتنوين معانيه فيه بترجي من التاويل او وجب اما على الزائد
للاشتراك في عدم الافضاء او على للاشتراك في افادة المعنى
او على من الاستواضية للاشتراك في افادة التاكيد ذهب الى هذه
الدماميني وابن طاهر وتبعهما المغني وذهب الجمهور الى انها معدية
لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان اراد وابه العامل
المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فقد يستوي في معموله كما في مثل
رب رجل صالح لقيته فلا حاجة واذا اراد وابه المحذوف وهو حصل
او شبهه كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغني عنه معنى الكلام
ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروه لم يجز العطف على محل
مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال رب رجل
واخاه اكرمته او واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد ولغاه ومررت
او اخوه مررت بهما بجر الزائد ورب باق على ما كان عليه

قبل دخولهما فى كونه فاعلا او مبتداء كما مر او خبرا كما زيد بقايم
او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل
صالح لقيت اي لقيته فمجرورها مفعول في الثاني ومبتداء في الاول
او مفعول كما في مثل زيدا مررت به لكن يقدر الناصب بعد المجرور لانه
لرب صدر الكلام ومجرورها في الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا
كالمستثنى بالا على ما يجي في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلا
في كلام موجب تام وفي جواز النصب وفي اختيار البدل ولو محلا في
كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه
ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشي كرب وتبعه المصنف
واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله
كما لا تخلو عن الزايد في الحمل للاشتراك في عدم التعدية وقال
الدماميني كون معنى التعدية ما ذكرتم بل معناه جعل مجرورها مفعولا
به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى لمجروره بل ايصال الفعل على الوجه الذي
تقتضيه الحرف وهو ههنا يفيد انتفاؤه عنه واليه ذهب المتبع كابن
ولا نسلم عدم حرف الجر مطلقا وادوة الاستثناء لوجود التعدية
معنا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى
فيها فذهب بعضهم الى انها متعلقة بشي كسائر حروف الجر ومجرور
لولا ولعل مبتداء مرفوع المحل وما بعده لفظا كما في الثاني او تقديرا
كما في الاول خبر فهما غير متعلقين بشي ومجرور لا نحو العلم اما عن الزايد

اوغيره

اوعن غير المسبق لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيد قايم ومجرور
ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا
هذه ان كان الجار في او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد
او بالمسجد هذا على راي ابن الحاجب واما على راي الجمهور فمفعول به
غير صريح لان المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول
له لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناه ككي نحو ضربت زيدا للتاديب
وكي عصيت وهذه كالمفعول فيه في الاختلاف او على انه مفعول
به غير صريح ان كان الجار ما عداها نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق
الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي العبارة
مسامحة اذ الجار آلة وصلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور من قبيل
المفعول كما حقق في الامتحان فيكون اي مجموعهما مرفوع المحل تسامح
او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط في لا
تسامح ولا تجوز نظرا على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديمهما على
هذا اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد
مررت لانه مفعول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل
الظرف كالحكم في ذلك فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فلا
كما يجي في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر
المعاني ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب ان كان جارا ومجرورا
يجوز تقديمه على عامله فيقال بزيد مر به ولانه ذكر في قوله تعالى اولئك

دب
والجار والمجرور على ما هو
المناسب للسابق فعلى
هذا يكون في قوله

كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد يحذف المتعلق
فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحا كاثبت او ما يشابهه او
المراد به الدال على الحدث فيعم عاما لكل الموجودات كالكاين
والحاصل والموجود والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اي مفهوما
معناه منهما عرفا يسمى اي الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا مستقرا
فيه لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظاهر
واما البواقي فلانتقال كلها منه اليهما لقيامهما مقامه نحو زيد عندنا وقد لا
تحذف في الداري حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن المحذوف
عاما مستنبطا فيهما او لم يحذف متعلقا اي الجار ولو عاما يسميان
ظرفا لغوا اي فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى
العامل منهما وعدم انتقال شي في الامور الثلثة منه اليهما ولانهما اعراب
في انفسهما واما الاعراب المحلي فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد في الدار
الكل اعد كل تجربته حاليا ومقاليا وما حذف بها وكالمذكور والظرف
مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص بها هذا مسلك
الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا او مررت بزيد ومعه
زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو اي حرف الجار على نوعين قياسي
اي مضبوط بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج
الى السماع فيه بخصوصه وسماعي اي غير مضبوط بضابط كلي يحتاج
الى السماع في كل جزئي فالقياسي في ثلاثة مواضع الموضع الاول المفعول

فيه

فيه فانه حرف في لا بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل
العصام تقديره ايضا منه قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان
مبهما كان او محدودا لان الزمان جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه او بمعناه وان لم يكن ذلك
جزء مفهومه فبالحمل عليه والثاني محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت حينا او زمانا او صمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني
للثاني او كان ظرف مكان مبهما بالحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة
الابهام فهو بسبب ابهامه بعلة ابهامه ما ثبت له اسم او غيره داخل في
مسماه بل خارج عنه والمبهم في ذاته بعيد الاسم بذلك الخارج فمنهم من
فسره بالنكرة ورد بالتمثيل طابق لوجوده نحو بلقيت وبحد فيه مع انه من
المحدود وقيل غير جامع لعدم شمول خلف وقد امر ونحوها
من الجهات الست ونحو في عدم التعريف ما بالاضافة ونحوه
من فسره بما لم يكن له حد بها يتعين منه المقادير الحسية حتى يرى انها
مما يحتمل منه ويجب ان يستثنى منه مثل جانب وظاهر بسلك المحقق
مسلكهما واختار ما هو المرض عند ابن الحاجب من ما ذكره الفاضل
العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب اسكت
عنه مع انه لا بد منه كما ذكره المرض كالجهات الست وهي امام وقدام و
خلف ويمين وشمال وفوق وتحت نحو جلست امامه فانها
سميت المكان اماما مثلا بوقوعه اذا توجه انفا او عزم وان اتحول

بسبب

بفتح الهمزة والتنوين وكذا البواقي

ووجه الى جانب اخر زال عنه اسم الامام والوجه عنه واضل في ذلك
المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست عندك فانه تسمية المكان
بعند بوقوعه حول المخاطب او مما في جانبه كزاده وحكمة اعادة الجار
لتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امامه فانه ليس بصحيح
اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك ولذا بحث عند الامام
مختص بالخلوة عطف عليه وكذا غيره وسط بسكون السين بمعنى
بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون
نحو جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء
وتلقاء والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمجمل فهو كالمتحاذي
الممسوح اي المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع اخر
من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال الا ان كان
مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
باثني عشر الف خطوة وهي عشرون اصابعه وميل فانه ايضا مقدار من
المسافة يعرف بالمساحة باربعة الاف خطوة وهي عشرون الف اصابعه وميل فانه
ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة وهو ثلث فرسخ وبريد
وهو ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه
مقدار اثني عشر ميلا الا جانبا بمعنى تحت فقيا سالخ المكان المبهم
الا جانب وجهة وجميعها كلها بمعنى وسط بفتح السين وهو محدود
على التعيين الاخر لانه اسم لعين ما بين طرفي الشيء ومبهم على تعيين

الممض

المحض لكونه يخرج عن حكم وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت
والا كل اسم مكان هو في العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله
لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار والكون في مكان مع التراد وكونه في الجملة نحو المقتل والمضرب
فان كلا من الضرب والقتل الذي اشتق منهما المقتل والمضرب عرض
غير قار الذات فالظاهر كونها ظرفا المضروب فضلا عن كونهما لها
او بمعنى الظرفية كونها ليس مستقر الحرف فلا بد في التنصيص على
الظرفية وكذا اي كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار
يستثنى ان كان بمعناه اي الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو
مقام ومكان فانه وان ظهر كونها ظرفا المضروب لكن لم يظهر كونه
ظرفا لعاملها مع انه المتعلق لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من
التنصيص على ظرفيتها له فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف
في منها مع كون كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه ما ثبت الا بسبب
الاضافة الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت
مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عن ذلك
معلوم للاستقرار وقد مر تفسيره في اسم المكان ولعل مرة في مثل
جانب كمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة
الى المحدود بي عرف اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض
الكملة ويستثنى من حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المحض

اضيف م

ملهما

منها

الفاعلة لمقدرة وهو القياس

ضافة

وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا
كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود
ليست مما ذكر في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف
مثل الخارج فالحق انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها
فلا بد فيه من التنصيص على الظرفية لا يقال كلت جانب الدار او
جهة البيت او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه
سيبويه او مقرب زيدا ومقامه بل يقال اكلت في جانب الدار
او في مقرب زيد او في مقامه ولما ان كان عامل القسم الاخير وهو
ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم مكان بمعنى الاستقرار كما كان نصبه
بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا جوز حذف
في منه لانه كون متضمنا بمصدر بمعناه ينبغي كونه ظرفا للحدث
بمعناه فلا حاجة الى ذكر في نحو قعدت مقعده وقمت مكانه الاول
للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان محدود وهو ما ثبت
له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت والبلد
فانها اسماء لتلك المواضع بسبب شيء داخل فيها كالدار والبيت
في الدار والجدار والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا يدل
على انه مثل المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان
المبهم لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار
الا سماعا اي في مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز

حرف

حذف في منه على الحذف والايصال بطريق [التوسع] لكثرة استعمالها
او لكونها مشابهة بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه
حتى ظن البعض انه مفعول به وكذلك لجئ استعماله بمعنى
على ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج
وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى
الدخول مثلا لا يتم الا بجزء الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود
بل انما يتم على انه بمتصل ما كما يتم جلس بمجلس ما عقلا ولا يعد ذلك
متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد
والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي الفعل
اتحد فاعلهما ومقارنا له في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
كما في مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم
من الواقع او في قصد الفاعل فلا يرد ان مثل تهدرت الحرب ايقاعا
للصلح صحيح وان لم يوقعه المشاهد فالمقارن ليست مما لا
يوجد لوجودها في قصده وجعله الاشتراك حصول المشابهة
المصدر بسببها فيتعلق العامل بلا واسطة تعلق المصدر نحو
ضربت زيدا تاديبا له اي ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود
الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب

لها

الفعل

ويتودب عليه ذاتا قبل التاديب حين الضرب فكيف يحصل
به واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا اسلم بل هو احراز
الادب ومايليق بالشخص والضرب بسبب ووسيلة له كالشتم
والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك واكرامك لعدم الاتحاد لا
في الفاعل وجئتك اليوم لو عدي بقبلك اسس لعدم المقارنة
في الوجود وفي هذين الموضعين اي المنصوب فيه والمنصوب
المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل
ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا
بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوع في الاول وفرض في الثاني
لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع
الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار
يحذف منهما قياسا تخفيف الثقل الحاصل بطولهما لكونهما مع
الجملة التي بعدها في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه اي لان جاءه الاعمى
الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اي ولان المساجد لله
والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ
ولا يقاس عليه ثم اي بعد ثبات مواضع حذف الجار القياسي بعد الحذف
قياسيا او سماعيا في غير الاولين من السماعي والثالث في القياسي
ان في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل
متعلقه الى المجرور وكان فتقتضي المحلي فيه لزوال كونه
الاعراب ح

مدخولا في الجار وهو المانع من الاصول والظهور وان لم يظهر في
الثالث لمانع اخر منه ثم ان كون القياسي فيه ذلك ماذهب اليه
سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما ابهم حاله
وذهب الخليل والكسائي الى ان القياسي بعده الابقاء على ما كان من الجر
لان ما ابهم حاله ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان
الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا او قيس عليه ما لم يظهر فيه لمانع
اخر من السماعي وهو النصب المفعولية او الرفع على التاكيد ويسمى
اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار
الاعراب المحلي حذفا وايصالا لاوجه التسمية ظاهر مثال النصب
من السماعي نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال
الرفع منه نحو فدهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه
ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل
واستتر ومثال النصب من الثالث القياسي مر ومثال الرفع منه
نحو اعجبني ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف
الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق
للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظ الله
قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم كالوجه والكوفيون
ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله
بالجر لافعلن اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين

او محذوفين حال كونهما متلبسين بمعنى واحد بدون العطف
والابدال اذ بالبقية يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت
من ثمره من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بمعنى
واحد اصطلاحي بقرينة المقال فاكتفي به عن تنبيه معناه اي
المراد به الدال على الحدث فيهما لانه مبنى العمل على الاقتضاء ولما
تعلق احدهما ابدا استعمل بالجملة في مجرده عن غيره وقضى حاجته
ولم يبق الاقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى
واحد لان احدهما لا يغني عن الاخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل
يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام
الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى
الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال
ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين
ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما
محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما ليه من المثالين
قيل لانه يلزم في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين
وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما
ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول
الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى
بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه

فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل
واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول
في الاول ويكون مبتداء وناشئا من الاول في الثاني فكان الاول
متعلقا بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بالمطلق كالاول
بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق
كالاول فيتحد متعلقهما وهو لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام
صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم
في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وهو قول الشيخ الاول
ان الجواب لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول
ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في المثال
عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع
عدم موافقته لكلام هؤلاء النحويين العظام قاصر عن افادة
هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على
تقدير التمام مع كونه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاح من ثمر مع
وجود المغايرة المذكورة اذ لا يكون التخصيص بالثاني بعد التخصيص
بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصح للعموم والخصوص
ولا يصح التوصيف بهما على هذا القائل بل هو وسيلة التقييد
معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل في الاسمين
يعني المبتداء والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل في اسم

قسم من المنصوبة قبل مرفوعة وقسم منها على العكس اي مرفوعة
قبل منصوبة القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار
العلة ستة منها تسمى حروفا والاحسن والانسب الاحرف لكنه
اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف
معنى ما كليا وهو زيادة الفعل وعمل عمله الفرعي ولا فراد وجوه
كثيرة تلاحظ معه اجمالا وباعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها
تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احرف
فصاعدا او لكونها منتهية الى الثاني كان وان والخماسي كلكن
ولفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا
لوجود معنى الفعل وهو الحدوث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه
والاستدراك والتمني والترجي وللملازمة اسما وبالمتعدي خاصة
في دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها
على مرفوعها وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها في العمل وفي تيقه
الرضي بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه
لم يعمل بهما في الجواب انه لما شابه لا التي لنفي الجنس لان في التاكيد و
ملازمة الاسماء جعله مساويا لها في العمل لعدم عملها الفرعي
وايضا لما شابه بواسطتها الفعل عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به
فيهما الا التي يلتبس بها المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعمل
على الاولى او لا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه بالثانية

ناقصا

ناقصا غير متصرف على انه يلزم منه قرار الفرع احسن على الاصل اعني
ان يعمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التحقيق للفاضل
العصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصبا لمفعول
فيه اقواهما وقع الفاعل فلو لم يعمل على خلاف ما اقتضاه وذلك
في العمل فاعطيت ذلك المنصوب على كل من مشابهتها له وقال الفاضل
العصام في حاشية انوار التنزيل ان الاصل لها حين يفهم بالمتعدي
اقتصت او لاما هو متواصل على النصب وثانيا ما هو منزل
بين جميع الانفال على الرفع ان انما للتحقيق اي لتقوية مضمون
الجملة بلا تغيير فيه القلب صيغة في الثاني ككسر ان وكان حرف مركب
عن الصحيح حملا على اصواته ولان الاصل عدم التركيب موضوع
للتشبيه اي لالغاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الجنس نحو
كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كان زيدا قائم او تقوم وقال الشيخ
الرضي الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لانه للظن عبارة عن والكوف
تشبيه الشيء بغيره اصحب بان التقدير كانك تقصى قائم او يقوم
فلما حذف الموصوف حذف الضمير الى الخطاب والاتحاد انما كان
بعد التقييد عليه وقال الفاضل العصام بل الزجاج اقوى
والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب
فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل عينه او عدله
الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولذلك لموصوف الجملة ولا يحذف

الا بشرط غير موجود هنا والمص كابن الحاجب لم يتعرض لكونه
للشك متابعة للجمهور او حملا له على الترجيح ولكن ايضا عند البصريين
لما من هو الاستدراك اي لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فعا
يتعين بها الاستثناء وقد قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن
فاذا قلت جاءني زيد وكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي
وفي القاموس استدراك الخطأ بالبضم حال او وكذا به يعني قلتم
انه لكون للدلالة على استدراك المتكلم وطلب ادراك ما فاته في
الافادة حيث ادى الكلام السابق بتضمنه فطلب افادته بما
بعد ذكره الفاضل العصام وفرع الهندي لطلب ادراك
السامع بدفع ما حصل من ايتوهمه ورده الفاضل العصام
بان المستدرك هو المتكلم هو في طلب ادراك ما فاته لا من
يطلب ادراك غيره ما فاته فهي تقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا
وايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت وهي للتمني اي لانشاء
وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء
ليت لي مالا فاحج به ولعل وهو للترجي اي لانشاء الارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو

ارتقاب

ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي وارتضى به المص
على ما هو الظاهر او اكتفى على ما هو الغالب حيث ما لم يتعرض للشافعي
بناء على ما قيل هو يختص بارتقاب المحبوب كما يشعر كلام صاحب
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف حيث قال ولعل للترجي
او الاشفاق قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف انه هذا قد يكون
في المتكلم وقد يكون في المخاطب وقد يكون في غيرهما كما في تشبيه بجواز
الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب
يكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة
انه لا يخرج من معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل
الواردة في القرآن قد يكون للاطماع وحينئذ بما حاصله ما ذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل التحقيق والتعبير
عن التحقيق بطريق الاطماع اما لبيان على انه لا خلف في اطماع الكريم ماه
او يكون على دأب الكلام العظماء او ليبعث العباد على ان لا يتكلوا
على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضي بانه منقوض
بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه
العصام بانه المستفرع بالجد الاحرى ويحتمل انه خشي وانه لم يتذكر
ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطع
الحصول وما قبلها اما ينبغي ان يعمل بذلك بحيث يكون على

م الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على المتكلم تلفل وعسر

بعدها بمنزلة العوض لما قبلها ذهب ابن الانباري من ائمة العربية
الى لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيه الرجا
سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لعلكم تشكرون ولعلكم
تتقون ورجح المص صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها الحقيقي على الترجي او الاشفاق مانعا عدم صلاحها
لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول
دخلت على المريض كي اعوده واهرقت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل
وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي ورد هما بانه منقوض
بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريبة لا معنى فيه للتعليل
واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على الترجي في النظر
فالمعنى يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون
فائدة في هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء
للاستفهام نحو لعل زيدا قائم ولا يتقدم معمولها عليها لئلا يبطل
الصدارة في عنوان ولما [illegible] فرغ من احرف موصول كان المصدرية
ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونه كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونها بالمشابهة وهذا غير
ملايم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر
الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا لذاته كان
زيدا قائم او الكلام ان زيدا ان عمروا قائم ليعلم من اول الوهلة انه

من اي قسم من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي ام غيرهما واما
قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارتها ان الجملة في
المآل فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق
قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه وان
المفتوحة ولما لم يفد هذه الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدارة
لها الذي هو الحق افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي صدر الكلام
اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزء منه كما في مثل
عندي انك قائم لئلا تلتبس بالمكسورة لامكان التحول عن
الفتحة لخفائها فهو اولى على سبيل التنبيه لان المصدر موضع
المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا او جزءا او ظرفا
لخبرها وتلحقها اي لحروف ما الكافة فتلغى اي يبطل عملها وتدخل حينئذ صح
على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم
ح كون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما يضرب زيد ونحو انما
زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الا لمؤكد بل تؤكده
وان المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها والتتمة بها باعتبار
الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليس للاذن في طابسه بل حقيقة
عرفية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم
ان كان الخبر المشتق فقط نحو اعجبني ان زيدا قائم اي قيامه واما في

في الجامد فبالياء المصدرية نحو ان زيدا انسانا اي انسانيته كذا في
الرضي قال الفاضل العصام هذا ليس بتوفي فانه قد لا يمكن
الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى
الاخر وهو الى الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون
اي بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف
الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان اعطه يشكرك ابوه اي شكر
ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر
كذلك مثل بلغني اما زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثمة اي ومن
اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل
الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله والفتح في موضع
المفرد فكسرت ان في ابتدائها هذا خبر في موقع الامر وهو ابلغ منه
كما تقرر في محله قال الفاضل العصام في الابتداء اي حال كونها في ابتداء
الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
ان العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر نحو ان زيدا قائم وفي
الموصول القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا
لم يكن في خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيه لكنا لتأويلهم بالمفرد
وهو واستبعده الرضي بان لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف
يؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة
كما يجيء نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة

وفي

وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لا يعلم الحمل بخلاف الخبر عن اسم
عين لانها لو فتحت فانها تفتح فيه نحو ما علي انك قائم كما تكسر نحو
العلم انه حسن نحو زيد انه قائم وفي جملة او دخلت فيها على خبرها
اي ان لام الابتداء لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع
الجمع وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما يجيء نحو علمت ان زيدا
لقائم وحال كونها بعد القول المجرد عن معنى الظن لان بعد القول
جملة انما هي حكايتها فلا تتصرف في مقولها مع انه مفعول لان
مفعوليتها اياه باعتبار لفظه وهي بالحكاية المعناها باقية
على حالها ولذا لا يدخل في قوله مفعول لان مفعوليتها اياه باعتبار
معناها او لفظها العرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم
افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل انما الله اله واحد وبعد حتى
الابتدائية اي التي يبتدأ بها الكلام فيها الا ان العاطفة انما
تكون لعطف المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما
فتفتح بعدها نحو قوله ذلك حتى ان زيدا يقول وجه الكسر هنا ظاهر ح
وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم
لمن قال زيد قائم او ان زيدا قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف
يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها هاء وفي ياء
وقد يحذف في الاصل الثلث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع
بملاحظة فروعها فالظاهر في الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد

فان قلت اي شيء يكون مفعولا لعلمت قلنا ان علمت ههنا من باب التعليق فيبطل عمله لفظا لا معنى دقق تعرف

داو الحال نحو قوله تع وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب
كون ما بعدها هذه الحروف جملة وفتحت اي حال كونها فاعلة مع
جملتها والثانية اما واخلة فيها لكونها في حكمها لا للجري على الاصطلاح
الغبي كما زعم الفاضل العصام او في المفعولية نظرا الى اصلها نحو
بلغني انك قايم ومفعوليه منها نحو علمت ان زيدا قايم اي قيامه حالصا
ومبتداء نحو عندي انك قايم ومضافا اليها نحو ابلغ حيث ان زيدا
جالس لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كانت
جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة وحال
كونها بعد لو تقديرها باسقاطها لانه اي ما بعدها فاعل المحذوف
للابتداء كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول الحرف
الشرط على الاسم نحو لو انك قايم لكان كذا كذا في الجامي والصواب
ثبت بالخطاب لوجوب كون جزها فعلا او مشتقا ليكون على العوض
عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا
في الامتحان وصرح في بحث حروف الشرط والجواب بان المثبت
في الحقيقة جامد محذوف وقايم صفته ليس بصواب لانه مع
كونه مخالفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمقدر ح
ان المثبت في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به
كما لا يخفى اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم للتخصيص
لا لبيا عن قوله لانه هي ما بعدها مبتدا او لا فاعل كما زعم الكسائي

والفراء

والفراء اي لولا وجد ذهابك فانه ما بعدها فاعل لا مبتدا والتز ومنها
الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك موجود و
بعد ما المصدرية التوقيتية اي المنسوبة الى التوقيت به دلا لتها
على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي وارتضيه الفاضل
العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها لانه اي
ما بعدها فاعل لاختصاص ماء المصدرية توقيتية اولا وهذا اظهر
وقيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول
المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه ونعم
الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بغوا في الدنيا ما الدنيا باقية
قال الرضي وهو الحق نحو اجلس وان زيدا قايم اي ما ثبت ان زيدا قايم
هذا على وفق ما قال الرضي ان صلتها ماض مثبت او منفي بلم غالبا و
المعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية
ما ومصدريتها او بعد حرف الجر نحو عجبت من انك قايم للزوم كون
ما بعدها مفردا او بعد حرف العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيانا للواقع
لانها لا تكون الا العطف للمفرد كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول
ومولانا سيد عبد الله في شرح ب الباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها
او احتراز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث
العطف وكلام العلامة المذكور قبل التصريح المذكور والمختار على
ما قيل هو الاول لان شرط العطف مجي الذي ذكره في محل لا يتحقق

في الجملة على انه لو لم تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران
فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسميتين
لدخول الحرفين في حرف الجر لانهما يكونان مبتدا لين وان مع جملتها
خبرا عنها بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا
فتامل نحو ما رايته مذ انك امك وحيث جاز التقديران اي تقدير
كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها مع اسمها مفردا والمراد بالجواز ما
يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الترجيح ذكره الفاضل العصام
جاز الامران اي الكسر والفتح كان التي وقعت بعد فاء الفعل الجزاء
واذا المفاجاة نحو من يكرمني فاني اكرمه او واذا اني اكرمه فان كسرت
وهو الابلغ لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت المكسورة لا تغيرا
وان فتحت فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فان مع جملتها مبتدء محذوف
الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم
الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامي اياه ثم قال وهنا بحث وهو
ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المفتوحة والمكسورة ينبغي
ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت
به وجوز الفاضل الجامي كون التقدير فجزاؤه اني اكرمه فيكون
المحذوف مبتدا وغير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الحاجة وان لم يعهد بعد الفاء للجزائية ايراد الخبر لان جعل
الشي جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك

بل

بل يقال ان ضربتني ضربتك وتخفف المكسورة بحذف الفتح مع حركتها
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حينئذ عند سيبويه وساير النحاة اللام مع
لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس
حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في
التقدير والمحلي ولما للفظي فلا اطراد اللام عند عدم قرينة مغنية
عنه في حرف النفي النفي كان زيد لن يقوم واقتضا وجوه الا المقام
الاثبات كقوله عند المعج وان مالك كانت كرام المعادن وتمتنع
عند عند وجودها صرح الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء
كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل كما هو اخرى
اجتلبت للفرق لجامعها يتصل بغير خلا المبتدا على ما هو مذهب
الكوفيين كما يجي نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم بها
في باب علمت كما في اللاتي فافهم في خبرها لفظا او معنا اي المكسورة
المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف
ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة
كفتح الاخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يترجح دخولها
مبتدا وخبرها على فعل من افعال المبتدا والخبر كافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج عن اصلها الذي هو الدخول عليهما ما بد
تدخل على ما تقتضيهما والكوفيون تعمون ويحكى عطف دخولها
على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان

يكون ذلك الفعل بعدها لا انه تدخل على الاسم اصلا ولم يجعله عطفا
على القاعدة مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او لشذوذه كالمعدوم
كذا في الاتحاف نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة
المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة
معنى لو فتحت ان كان زيد لقائما ان زيد القائم صرح به الدماميني
في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت ولذا لم يتعلق هو
بدخولها عليه ولانه انما يتعلق لو دخلت على اول مفعوليه واما
ههنا على ثانيهما او نصبا لها لعدم المانع لو فرضها ان ينصب الثاني ايضا
لامتناع الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل اي المفتوحة
المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة
العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فتقدر في مقدر وجوبا لئلا
يلزم ترجيح الاضعف ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من الافعال
التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان
قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد قوله تعالى واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وما يأتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون
وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجه
اللزوم المناسبة في التحقيق وهي ان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه

التزم

التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم ان التي كان قبلها الظن يحتمل
المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع
والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن نحو ظننت ان زيد قائم
وتدخل اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا اي فعلا كان مثبتا او لا
متصرفا او لا ودعاء او لا اي يجوز كون مخصوص الشان المقدر
جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولا يلزم كونه اسمية انما هو
اذا لم يدخل عليه غير من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح
الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم
ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه
وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي لا وما ولن ولم ولما
وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي ان بنيته انه ما تقوم ان ما تقوم
وفعوله هنا ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت
ان لما تقم وعلمت ان تقوم او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون
او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي ما قدرا
وقد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة
وللفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين
فعلها لانها مع ما بعدها بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه ولا لانها
لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورها تفصل
في مواضع لا يفصلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق

بينها بل الفعل فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة
والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبة والا
فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق ما كان قبلها من فعل التحقيق
مع انضمام الفعل بها الرفع وان جاز ان يكون لا بحرف يكون خلاف
الظاهر الجلي فافهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي عليه غير
متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف بل لا يجوز
لعدم الالتباس بالناصبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر
ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر
نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال لغير المتصرف
وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط
وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف
كان فتلغى اي يبطل عملها على المستوى الا فصح لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان ثدياه حقان صدره
وصدر مشرق النحر مائل الرضي ووجه مشرق النحر على ما في
شرح التسهيل نحو مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب
ولو اعملت على غير الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر انه لا يقدر
بعد ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة
ولذا لم يذكر وقال ابن مالك انها كالمخففة في العمل في اسم
مقدر الا انه لم يلزم ان يكون ضمير الشان ويؤيد لزوم ولما ولم

وقد

وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد
من كلامه وهو صرح به الرضي مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس
ومثل كان قد وردت الاضغان وتخفف لكن فيجب
الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر ولشبهها
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر
المخففات فانها ليس لها ما اجريت هي عليه نحو ما جاءني زيد
ولكن عمرو حاضر او لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض وتجوز
هي اي التخفيف والالغاء ودخولها اي المخففين على الفعل
لانتفاء المانع عنه وهو العمل نحو كان قام زيد لانه لا بقى حكمه
كان كونا او نحو ما قام زيد ولكن قعد من السابع من الاحرف
الثمانية التي تنصب الاسم وترفع الخبر لا التي هي في معنى المنقطع
لانه في المتصل ليس عاملا على الصحيح بل العامل الفعل او نائبه اي
معناه عند البصريين وهو الذي لم يخرج بنار المجهول
ثم هذه لمخالفة ما بعدها لما قبلها في عدم دخوله في مدخولها والمستثنى منه باعتبار
الحكم كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا فيما
الى جماعة خالية عن زيد والمخرج لستلزم الدخول اولا لكونها
بمعنى لكن فيجعل عليها بالاتفاق المتأخرين فيتقدر الخبر في الا كما غلب
نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر في
الثامن من الثمانية لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم اي لنفي الحكم

عنه فكونها للامتحان فالاضافة لادنى ملابسة ويشترط عملها ان يكون
اسمها نكرة لامتناع تاثيرها في المعرفة لعدم الجنسية مضافة
او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به
كما سيجيء مفصولا عنها لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال
المضاف نحو لا غلام رجل جالس عنده والظرف في الخبر على ما هو الظاهر
فيه لا الاصح اعم لزوم الكذب نفي الجلوس عن جنس غلام رجل
وا غلام رجل خبرا يجعله مستقر الظاهر محل الرفع في جزءها ايضا
ويحتمل ان يكون خبر ابعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه
ظرفا ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم الثاني
وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ولا المشبهتان بليس
في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف
لا فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال والدخول اي دخولهما
على المبتدأ والخبر قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة
ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرد عليه ما قالوا ان دخول الباء
في الخبر مختص بلغة من اعملها بها لا على مشابهة بليس ويشترط
عملهما انه لا يفصل بينهما وبين اسمهما بان زائدة عند البصريين
وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا ينتقض النفي اثبات
وفي هذا اختيار ما نقل الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال
ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى

منها

منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها
في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانفهامها دلالة و
التصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي تعالى في العين ان لا تزاد مع
لا في استعمالهم فليس بوجيه لان الشرط عدمها فلا تقتضي الوجود
في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم
الوجود ولذا تركته ولا يخبرها مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخر
في الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما كمعمول الخبر وان لم ينتقض النفي
اي نفي الخبر لان نفي البدل مثل ربنا شيئا الا انتقاضه لا يعتبق
عليها الوجود قبله ولو كان المتبعية للحمل بالا تقيدها الا انه لو
انتقض بغير معناها لا يبطل عليها بل بطلان فيه نحو ما زيد غير
قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعل
وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب اللفظ فاعرفه ثم قال
انه منقوض بلما بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل واقول
تركه لندوره ويشترط في لا وحدها اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض
كون اسمها نكرة لانها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي
اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها
في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها
في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها المعمولها
فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه

فيحمل عليه عند عدم القرينة الفارقة واما عندها كل رجل بل
رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة ما زيد قائما ولا رجل حاضرا و
ان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا لضعفهما في العمل
لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرهما نحو ما قايم زيد ولا
حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي
الذي هو المعتبر في المشابهة نحو ما زيد الا قايم ولا رجل الا حاضر
ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل
رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما عليهما لما مر والعامل في الفعل
المضارع من السماعي على نوعين ناصبه وجازمه ان لا جار في الفعل
والرافع معنوي كما سيجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان
لمناسبتها ما ان في المادة لكنها عند التخفيف وفي كون الجملة معها
في تاويل المصدر وهي اصل في هذا النوع ولحواتها محمولة عليها
لمناسبتها لها في الاستقبال هي للمصدرية احتراز عن
الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم
وعن المفسرة كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
وعن المخففة ولن اصله لا علم عند الفراء بدل الا الف في احدهما
نونا في الاخرى وعلى ان عند الخليل كما يشير في اي شيء وحرف براسه
عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصله ولو رده فانه فقط
ما خطر بالبال ان اصله لا لحق به نون الخفيفة للتاكيد فصار لن

كذا

كذا قال الفاضل العصام هي للنفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما
زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
لان حتى للانتهاء وهو ناقض التابيد قال الفاضل العصام ولا
يكون الفعل معها دعاء ان لم يستعمل في الدعاء عنى لا من حروف
النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكي وهي للسببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب
الذهن اي كسببية كل منهما للاخر باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة
وقد يجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله لكي تقصنع وقبة وما
بعدها فاللام بدله وان تأخرت كما في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم
بدله وقيل تاكيد في الصورتين وقد يذكر ما بعدها ان نحو كي
ان تقوم فقيل اي زائدة وقيل هي بدل منها ويدل هذا على ان كي
يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليها ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل
ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة والمعنى للمصدرية ولا يتقدم معمول
معمولها كما ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي على ما في الرضي واذن
عند سيبويه والمروي عن الخليل بتقدير ان بعدها وكتبها بالنون
مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف
لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه
ان اعملتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اهملتها
فاكتبها بالالف اذا العمل يميزها عنها مبني على ما نقل عن المبرد

وقسم من فوقهم قبل منصوبة
بأولا

انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون اخرها عن كي على عكس
ما في الكافية لطول بحثها ولا شرط عملها بشروط بخلاف كي هي
للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيك فهو جزاء
لفعله كما انه جواب لقوله تعالى وشرط عمله وجوبا او جوازا ان لو
يد الاسكات العالم ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ
الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والغالب الاستقبال والاذن عامل
ضعيف فلا يعمل الا على ما غلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن
الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون اذن في الماضي كقوله
ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا وجزاءها
وعكس ان الاني الاستقبال غير معتمد اصلا او كاملا على ما قبله اي فعله
غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا ينفصل بينه وبين
معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما
بها نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا الكثرة ورودها
ولا يصح هذا الظاهرا وان او بين الحالي او اعتمد فعله على ما قبله اعتمادا
كاملا بان يكون جزاء عنه او جوابا بالقسم او جزاء لشرط قبله
فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه الثلاثة او فصل بغير
ما ذكر لم يعمل اما على تقدير الاول فلعدم كون حال الاغلب وقد
انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه
بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه

لا تعمل

لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق حقيقة بالا
ولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر ينتقض
بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشرط فلضعفه ووجود
المانع نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا الحق
مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تأتني
اذن اكرمك بالجزم ونحو زيد اذن يذهب بالرفع قال الفاضل العصام
وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب مثل ان
اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه ومثال الجزاء
اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء
والواو نحو ان تأتني اتيك فاذن واذن اكرمك فيجوز اعمالها
بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها
بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد
الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار ان قد خص
خاصة الا او حالكونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار
لما مر انه اصل في هذا النوع فينصب المضارع به اي بان المضمر بشرط
ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب يرشد
بما اول الامر انه قصد تحول عن العطف الى السببية لانه تغيير اللفظ
يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة

ظاهرا وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المال اشارة الى هذين
الشرطين وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك فاكرام مني
رعاية ليكون الفاء العاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال
التقدير زرني فانا اي فانا اكرمك بخلاف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء
جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد
بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما
التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ لان يصلح للابتداء
لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كأنه
خبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ
هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد
عندهم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني
اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام ره اعلم ان المنصوب
بعد الفاء في غير المنفي ينجزم بعد سقوط الفاء فنقول في زرني
فاكرمك اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء
نحو فاصدق واكن او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك
شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا
تؤاخذني فاهلك والحق الكشاف بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو
غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك
واللام المقدر نحو الكد الكد ووافق ابن الحنفي في مثل نزال النار

في

في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما يجيء او نفي وهو في حكم
الانشاء في استدعائه جزاء نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكن منك
اتيان فتحديث ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تأتيني فتكلمني ولولا
للتخصيص لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليك ملك فيكون معه
نذيرا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا
مني بالنصب او عرض الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكن منك
نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اي هل يكن منك فشرب مني والمكان مقصوده بيان عاملية ان لا حصر
لا ضبط المواضع التي يعمل فيها ان اكتفي في التمثيل بالامر الذي هو اصل
الانشاء واشرف ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دابه
في هذه الرسالة والجازم خمسة عشر كلمة منها حروف يجزم فعلا
واحدا وهي لم ولما هما لنفي الماضي بعد قلبهما المضارع اليه لكن
الثانية للاستغراق اذ هي لنفي الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احترازا عن لام الجحد
والابتداء والنهي هما للطلب اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا
او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عملتا كلاهما
للجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى
مدخوله واحد عشر منها يجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا
مضارعين وان كانا ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا

في احدهما تسمى كلم المجازات اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام وهي ان هي للشرط سمي به لانه شرط التحقق الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبنى على الاول ابناء الجزاء على الفعل فان لاقتضائه اياهما وجعلها كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبها اياه في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام اي حين تضمنها معناه واي يجزم بما وبدونها وهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليت للجزم بها بطريق الاولى وان كلا من هذه الثلثة للمكان واذ ما قال السيرافي في ما علمت احدا من النحاة اثبت الا سيبويه واصحابه وهي حرف عند غيره مركبة من كلمتين بل هي فعل كما ان مهما فعل وقال المبرد وهي اذ الظرفية كفها الحاقها في طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمحقق اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم بلا ما الا على قلة لغلبة مناسبتها لان في احتمالا انما هو للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف

الحال

الحال ناسبها ان تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث وحتى بالقرائن لزيادة الابهام ويفوتها اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما بمعنى ما الا بمعنى متى والازم يذكر معه قال بعض الكمل اصله ما الحق ما جزم ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها هاء لئلا يتكرر تتابع المثلين وقيل مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وحكاه الميزاني زعموا انه مثل كلما حيث جعلوا سوى الحقيقة الكلية مثلها وما في التسهيل انه قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله وما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ومن اي مع ما يقيدها بالملاحق ويجوز ان خاصة للاصالة في هذا النوع فيجزم المضارع بها اي بان المضمرة بعد الامر لفظا بعد الفاء نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك فان الظاهر بمنزلة الزيادة وفائدتها الاكرام وهي تصلح للسببية لو قصدها او قصد ان مع الفعل الماخوذ من زرني مجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وانه لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كان في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وانما بعدها قد يقع فلا يكون وجعله دليلا على اضمار ان المضمرة فلا بد من صريح الامر ونحوه تقويه لمعنى الفاء وكذا سائر ما ذكر في ان المضمر غير النهي

فانه حيث لاقتضائه فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال والعامل القياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه بيان عمله قاعدة كلية اي قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها اذا ما يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت ولا يضره اي كونه اختصاصه بعض الاحكام مثل كون صفته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال وعسى وليس فيه معمولة بالتقدم والفصل كما في التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في فعل اللازم ومثل الغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى المنصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتبعون كثيرا كما استقصاه نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصفة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا

اوغيره

او غيره فعل قلبي يرفع به معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ويسمى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا يجب المفعول به بدون حرف الجر كما يصح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما يجيء من عدم جواز تقديم بعضه على بعض فكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قد يكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم معموله بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا معمول له مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنها اي اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها افعال موضوعة لانشائهما وهو الظاهر على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضعها له معلوما في اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوصل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالتعريف الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال فيه اشارة الى هذا الفرق ونحوها الشرح وهي اي افعال المدح والذم مبتدا وخبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي لانشائه وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل

منصوب به

المعقول المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ورده بان الخبر المجموع
وقال المص وايضا لم يوجد من ذهب الى جواز حذف الخبر بل جماعة
من النحاة منهم ابن مالك جوزوا حذف المبتدا وجعلوا الفعل مما ذكر
ويمكن ان يجعل نعم مبتدا ثانيا بتقدير مضاف اي المدح حاصل في فعل
الظرف او بالعكس والجملة خبر الاول ويبقى الكلية لانهما
اصلان في الباب فلذا قدمتهما وشرطهما اي حيث الجمل ان يكون
الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني فيكون اشارة
الى واحد غير معين ابتداء وتعيين معينا بذكر المخصوص فيكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفوس وقيل للجنس
وقيل للاستغراق ورده الرضي بان علامة صحة وضع كل موضعه
ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك
مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث
هو هو او في ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه يتحد لا مغايرة
بينهما اصلا ما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب
او المثالب وباعتبار ان الجنس في ضمن افراده فرضه العقل اذ لا
فرد له الا اياه فاي فرق بينه وبين الاستغراق اختار المص هنا هذا لان
كلامه لا يجري في الاستغراق لكونه معرفة يفوت نوع من الابهام
فلا يلايم المقام او مضافا اليه اي المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هنا في المعرف باللام لا ستغني عن قوله هنا في حكم المعرف

باللام

باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة على التميز اي مفسرا بنكرة منصوبة على
التميز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص
ثم الفاعل في التميز المضمر لا يظهر لفظا للابهام فيكون في حكم اسم نكرة ثم بالتنوين
ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف
على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير المخصوص
بالمدح او اللام لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على
ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الكلية لا على موضوعها
ان فافهم وربما اشرنا في اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاص
بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص مذكور بعد التميز لا بعد الفاعل
فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو
بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتأنيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو الموصوف
بما ذكر ولذا ظهر ولم يضمر لكونه المقابل بحسب الذات بلا اعتبار الصفة
فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم المرأة هند بان المخصوص فيهما
غير مطابق لما كان في الفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر لانه وان
كان غير مطابق له باللفظ الجوهر الذات لكنه مطابق له من حيث انه
مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم
يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق هنا لانه يشعر بعلية الوصف
المذكور للحكم وهو المطابقة وعلة الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف

على حسب ما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابق
الفاعل فافهم وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله خبره مقدما عليه
او خبر محذوف هو هو مثلا يستأنف عما حصل من هو فعلى هذا يكون
جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل معرفا
باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلام الرجل زيد
مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق في التثنية
ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل الفائدة اللام انما
باعتبار العهد يتراءى لاشتمال مدخولها على المبتدا ورده المحقق بانه
لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو المبهم غير عائد الى شيء والجواب عنه يعني
الكل بانه وان كان كذلك الا انه مع تميزه كان في حكم اللام فيكون رابطا
وقال الفاضل العصام الرابط اعادة كون الفاعل عين المخصوص
ونعم رجلا زيد مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص
مطابق له في الافراد هو الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التميز
على خلافهما كالمخصوص كما اشرنا اليه لان الابهام في المفرد المذكر اكثر
مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد
يحذف المخصوص اذا علم بقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم
العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام
وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل بناء على الاصل في المبتدا التقديم
وتأخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه

مبتدا

مبتدا كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيدون نعم الرجال وحبذا
عطف على نعم واصله حبب بالفتح فنقل الى الفعل بالضم فصار قاصرا نحو
ضمن معنى المدح فصار جامدا هو مثل نعم في افادة الذم والشرايط و
الاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي مثلهم وحبذا
يقال حب كظرف اي صار حبيبا الكاينة للمدح وفاعله ذا ثم اسما والا
التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير
ثانيا ولا ضمير لم تقدم ان فاعله هو الموضوع بعد ذا عاما ايضا انه هذا
تمامه فعلى انه شاكلة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل المتقدم
على الاسم وان الى اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله او ذا بان يثنى
او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو احدهما لجريه مجرى الامثال
كذا ذكره المص وقال الخبيصي لكن لان المفرد المذكور ادل على الابهام الذي
هو الحق في الباب لدلالته على معنى زايد بتخصيصه فلا يقال حبذا
الزيدان ولا حبا اولاء الزيدون ولا حبها هند بل حبذا في الكل ويذكر بعده
اي حبذا وفاعله او ذا المخصوص بحقيقة غالبة لمخصوص نعم وبئس
على ما ذكره المص او بحقيقة مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا رأسا
على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الخبر لحبذا كما زعم المبرد وابن
السراج ومن وافقهما الزعم ان شدة امتزاج حبذا جعلتهما اسما للجملة
ذا الشرف على الفعل فصارا مبتدا وجه الرد فوت النكتة الغرض كما في الزعم

السابق نحو جئت لازيد والفعل المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي مفهومه
مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول الصريح خرج به الناقص
فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا
يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لورود الرضي بانه
يدخل فيه مثل قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب
اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف
تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق
بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي
متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر
واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لفظية او معنوية كقوله
تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وبدونها ولو منسيا
فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اي يفعل
الاكل والشرب والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام
القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا
يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذف مفعوليهما معا
وحذف احدهما فقط مع قرينة او نسيا مثل سأل زيد عمرا وادرهما واعطى
وبدونها او منسيا نحو فلان يعطي والقسم الثاني منها افعال القلوب
اي افعال مشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل

المراد

المراد به القائم بالغير لا تأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او
انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما في الامتحان
لكان اظهر قيل خرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما
مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء وفيه التحكم على مفعوليه
فيخرج الفعل الجلي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمته
ووجدت هذه الثلاثة للعلم وزعمت حسبت رأيت بمعنى الظن والعلم
وظننت وخلت وحسبت هذه الثلاثة للظن وجعلت وزعمت ودع نحو
هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا علم وزن اعلم او ضرب هو
غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف مفعولها
معا او احدهما بدون قرينة لانه اذ هو المبتدأ والخبر في الحقيقة
فيفوت المعنى واما او منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف
ايضا العدم الفائدة لما هو في المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن ورده المحقق بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر
في مفهوم الحقيقة وحرمنا السهو كذلك بل نزل المتعدي منزلة
اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم بلا متعلق غير ساو الجهل
بل هو مما لو توقف بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة
مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم انعقد نفي العلم
عنه مجرد من التجوز فيفيد الخبر بلا اثباته مع قرينة كحتى حذفهما

من
معا نحو يسمع يخل اي مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اي ولا يحسبن
هو لا يخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم تكن بيني اذا كان
بعد غد امر اسوى تلاق ولكن لا اخالك لتلاقيا فان المفعول الثاني محذوف
فيه اي كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول
به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما
عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما
فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤلف
بشيء في حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع خصيصة بمعنى الخاصة
جواز الالغاء المراد بجواز عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها
لا استقلال بمفعوليها كلاهما مع ضعفهما لخفاء اثرها لكونها قلبية في
الا ما لا يكون افعال مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين
معموليها في الجملة بانه يصح على انهما حال التوسط او التأخر واحترز
بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفعل ومعموليه كلمت بكرم
الحسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا حسب قائما او بين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف
نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد
فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى غير مذكورة

هذا اولى على قول البعض

هنا

هنا العدم شيوعها كالجائي وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم
الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل ان يجوز
به ايضا على ما فسرنا في مثل زيد ظني قايم غالب او زيد قايم ظني غالب
لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدم نحو زيد علمت منطلق
لكن الاعمال اولى لانه لا يحتاج نوع تقدم لفظي وله قوة لكونها افعالا
فيرجح او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء هنا اولى لعدم
تقدم اللفظي رأسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قايم
بعينه معنى ظننت زيدا قايما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل
لفظا لضعفه لما مر وما قال الرضي ان معناه زيد في ظني قايم فالفعل
في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قايم ظني غالب فانه قال معناه
ظني زيدا قايما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ التوجيه غير متمشي
في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره واقول
ان ما ذكره الشيخ في التوجيه هذا المثال لا ينافي توجيها آخر مذكورا
قبله لا مكان كون معناه زيد قايم في ظني الغالب فلعله اشار الى امكان
التوجيه الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي ومن
خصايصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين في
متحدين المعنى متكلما ومخاطبا وغيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه قايما
ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة غير افعال القلوب غالبة
فاذا اتحد ذاتا الفاعل والمفعول صريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب

الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانشا بحاله اعلم منه بحاله غيره
فان الاتحاد غالب فلا يحتاج الى زيادة التنفس المتنبه عليه كذا في
الامتحان وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا
بجهة المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعوليها
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل
اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيف
المص في الامتحان ومن اراد الاصلاح فليرجع اليه وحمل عدم وفقد
في هذا الجواز على وجه حمل النقيض او النظير فانها نظيره في عدم
التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي من خصايصها
جواز ذكر لان المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قايم
قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه
ان مالهما وان كان متعددا لكن بينهما فرق بان النسبة التي تتعلق
بها العلم مفصلة في الاول فهو اجق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي
ليس اجق به بل التصور وتلك الافعال ح مكتفية بمفعول واحد على
مذهب سيبويه لانها هي تنصب المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق
الا مفعول واحد وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى
المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها
مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قايم حاصلا اي علمت
قيام زيد حاصلا واما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة

او الجزء

او الجزء الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء
الثاني وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة
اذا دخل في خبرها اللام لان الابتداء انما شرط دخوله كدخول اللام اذ
لفتحت فلم يكن تعليقا وجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة
وضعا فتقتضي بناء صورة وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجب
التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق
تلك الافعال معنى عاملة معنى والعامل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها
من كل جانب ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق
وهو ماخوذ من قولهم امراة معلقة للمفقودة الزوج لا هي ذات
زوج قايم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق
لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغات لوجوب
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل نحو علمت لزيد قايم وبكرا
قاعدا واشارة الى ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جايز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذي
صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فيعم خبر للتعليق
هذه الافعال اي افعال القلوب نحو علمت ان زيد عندك ام عمرو وجاء
هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها عن الاشتباه لان ما سال
الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا

لولاه

هذا ايضا ماخوذ من شيء معلق
لا هو ذو قرار وراحة و
الا فتراع قال لم فظهر من هذا
جواز الجزم من هذه ابتداء لكن
التعبير في المراة المعلقة اظهر
واكثر فايدة والنقل من شي سرح
واما على الاحتمال الاخر الذي
صرح به الفاضل العصام و
اشار اليه الرضي قال ابطال في
الالغاء يكون في اللفظ لا في المعنى
لا في التعليق فافهم سرح

[illegible]

فلا يقال علمت وجوابه هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة و
جوابه هذا الجواب نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد
عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فلا بد من وقوع ما
يكون جوابه بالتعيين وهذا السؤال بالهمزة وام المتصلة لان
هذا مردود بانه لا يخفى على احد ان جواب ازيد قايم ليس مجرد نعم بل
هو توطئة للجواب وجوابه زيد قايم على انه مال اليه لقال هو مع
الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخل على الجملة ومثال
الداخل على الجزء الثاني نحو علمت زيد امن هو وابطال العمل في الاول
بالنظر الى اللفظ الجزئي وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه
بالنسبة اليهما كما زعم البعض تمسكا بان الاستفهام نسبة في الجملة كلها
وان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسري
فيهما مع انه لا يبطل العمل في الاولى بدخوله الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا
ما هو قايما كذا ذكره الفاضل العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق
وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيدا ذاهب ووجدت
لزيد منطلق وقوله لقد علمت لياتين منيتي وعلمت ان زيدا القايم ويعم
كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال نحو شككت ازيد قايم ونسيت
هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو
امتحنت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر ومنه اي من الذي يطلب
به العلم افعال الحواس الظاهرة نحو كلمت اهو لين ام خشن وابصرت

وجه ان فيه مخالفة لما نقلناه
عن الرضي في بحث تخفيف
المكسورة وان الراجح ما بين
المذكور هنا فافهم #
وعلامة لام القسم طرق
نون التاكيد بعد خبرها
منه

ما

ما زيد اسوه وسمعت ان صوته كرنيمه ونسمت اهو طيب او قد قطع
اهو حلو ولما كانت المقامات القلمية نزلت منزلتها في هذا الحكم والتقسيم
الاتفاقي ثم امكنا المتعدي الى المفعولين افعال القلوب لا تحتاك
التعليق لجواز الدخول على المبتدا والخبر وجعلهما على المفعولية
وفي جوز عدمهما ان حذفهما معا او حذف احدهما فقط الا بلا قرينة
ولا شي او في جواز حذف احدهما فقط لا بل في حقها بينها الالم
يتعرض لكثرة حذفها ايها لانه المعهم اختصاصها بافعال القلوب
لا مفعولها او جاء الطلاق نحو صبي وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل
كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا
اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا
كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثالهما حذف احد مفعوليه
كجعل زيد وجعل زيد يحدثه الجوتاني فجعل هما لانه الى احتماله
اياه وترد بمعنى صير نحو قوله تعالى وكنا الاهتمام عوض عجح
في نحيض فلا اذا كان بمعنى هنا فلا يكون من هذا القسم نحو اتخذتن
كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وانما قيد كقوله تعالى
ما التقوهم هما كونها او عن بعض الاعتقاد الباطل ايضا كقتيل
اعد ضعيفا فبان غيا او جهولا في مجهولا ومعهما لا ثالثا اذ فقع
تعليقه كالاستفهام نحو تقول ليتيل لو لهسا وهو مثال تحت بمعنى الظن
كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير مختصة فقد كو

كما انه علم احيث عدوها من السماعي هكذا استفيد مما ذكره المحشي
في بعض تعليقاته فافهم ما الضرب الثالث من المتعدي ما يتعدى الى
ثلاثة مفاعيل نحو اعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فالاولان هما الاصل في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي
فتعديتها اليها لتضمنها معنى الاعلام وكثيرا ما يستعمل متعدية
الى شيئين ثانيهما بالباء [illegible] او [illegible] وهذه اي
الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل منقول في الاول وهو [illegible]
الفعل بهمزة التعدية ويجوز رجاع الضمير الثاني او الثالث [illegible]
كما علمت اياه فاضلا زيدا واعلمتهما [illegible] كالاول [illegible]
اعطيت في كونه [illegible] الثاني [illegible] الاقتصار عليه نحو اعلمت
زيدا [illegible] الاكتفاء عنه كما علمت عمروا فاضلا كما اعطيته درهما
[illegible] الاول [illegible] والنحو اللام [illegible]
اعلمت زيدا عمروا وفاضلا [illegible] الحذف في [illegible] والاخيران اي
المفعول الثالث كمفعولي باب علمت في كونه احدهما عين الاخر وعدم
[illegible] حذفهما [illegible] وكثرة حذفهما او قلة حذف احدهما او حذفهما
معا [illegible] [illegible] فيهما [illegible]
[illegible] اعلمنا [illegible] الكلام [illegible] [illegible] التعليق
[illegible] نحو اعلم زيد عمرو [illegible] فاضلا ثم اي [illegible] انقسام
الفعل الى اللازم والمتعدي [illegible] الثلاثة [illegible]

ذلك

ذلك اعلم ان الفعل انقساما اخر وهو انه لا بد لكل فعل من مرفوع لا
يتوقف تمام الكلام اي اقتصار الفعل مرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت
عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره للافادة فانه تامة
بوجود [illegible] الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي
كالجزء منه [illegible] مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه [illegible]
فيه وموجدا اياه او لوجود الثاني في اكثر [illegible] منصوبه ان كان
متعديا لانه اللازم لا [illegible] بحرف الجر مفعولا
اي مفعولا به لاتصافه معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة
وان احتاج الى [illegible] منصوب [illegible] كلاما تاما بدونه يسمى فعلا
ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان بحال المركب
منه [illegible] وقيل لانه [illegible] الدالة على الحدث فانما يدل على
الزمان [illegible] عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف على مفعوله وورد بانه
[illegible] لو كانت بهذه كانت الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بانه
تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان
دلالته لانه لا يدل على معنى في نفسه لان معناه النسبة بين الاسم
والخبر والزمان الذي هو قيد لها وكل منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى
ان النقصان بهذا المعنى [illegible] حتى يلزم كونه حرفا ويسمى
مرفوعه اسما والمنصوب خبرا لما شاع [illegible] في حكم الفاعل
والمفعول ولا يبعد [illegible] الفعل الناقص الا على المبتداء والخبر في الاصل

لانه وضع بعض الجزء معناه كالاستمرار والاستقرار وغير ذلك ولا
يحصل الا بالدخول عليهما وبنصب الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف
تعقل الفعل عليه وهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه [illegible]
وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول منهما الذي سمي معنى
المقاربة اي القريب من الحال وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل
الناقص عليه نحو كان وهو ثبوت خبره في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر بمعنى صار وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا فقدمها البساطتها ولغلبة الاول قدم على الثاني
وكذا الدوام وحاله [illegible] كقوله ان العداوة تستحيل مودة
ونحو [illegible] ارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك
ايضا وفي هذا وما يأتي من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة
غير منحصرة فيما ذكره كما زعمه حيث عدوها من السماعي وقال
الفاضل العصام ان صار وما يلحقه به قد يكون تامة متعدية بالى
نحو صار الى الفقر وجاء قال بمعنى كان وقعد اذا كن اي المذكورات
في الى الحال قعد بمعنى صار وبكونهما ملحقة بصار قدمهما على الثاني
واخر الاخريين لعلة مجيئهما ناقصتين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز
ان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ما جاءت
حاجتك وقعدت كانها حربة وكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء

يتجاوز

يتجاوز انهما الى قوم هم [illegible] جاء البر قفيزين فكان المحقق اختاره
واصبح تقدمه لدلالته على اول النهار والمسى فقدمه لدلالته على منتهاها
يدل على الاول [illegible] اضحى او قدمه على ما قبلها لكان الاصبح لكن [illegible]
مناسبة التقابل [illegible] لكونه اضحى انسب بما يجعله للدلالة على جزء من اول
النهار الذي يدرك ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده ومحوبات
تقدمه لكونه من الاصل [illegible] بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهي الخمسة
لاقترانات مضمون الجملة باوقاتها الدال عليها بموادها وقد يكون بمعنى
صار بلا دلالة مضمون الجملة باوقاتها واضحى وعاد يقال اضحى وعاد
زيد من سفره اي رجع وغدا يقال غدا زيد اي مشى في وقت الغدوة
لحو اول النهار الى الزوال وراح يقال راح زيد اي مشى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الافعال
كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات
كما صرح في الاتحاد فينبغي ان يذكر في جنبه مع سائر ملحقاته لكنه يمكن
ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيري اصبح ولعله قد كونهما طرفي
النهار واخر الاوليين بكونها في هذا المحل كالمسافر الذي هو في صدد الرجوع
الى محله على ما هو [illegible] من هما الاصلي وما فرغ من البسائط اراد الشروع
في الاولويات فقال وما زال اي من ذلك يزال فان ماضي عمرو زال فاخ
فلا يقال ما زال امر او ما فتئ بفتح التاء وكسرها والهمزة وقيل
بالياء وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما فتاء من الافعال هما

ينو

وني باليا ني وبخي في الامر صني بالكسر اي ضعف يقال ظلان ما يبني بفعل اي ما يزال يفعله وما دام من دام يديم اي بقي قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين من هذا الباب لا يكاد ان يوجد فيهما النحاة الا ضعيفا باستقراء الفراء كلها اي كل واحد من المذكورات من ما فتي الى ما دام بمعني ما زال الا ان ما فتي يختص بالجحد على ما في مختار الصحاح وهو لدوام خبره لكونه منفيا فمعني ما زال زيد عالما دام العلم له منذ خلق البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزم النفي في كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في اتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفي مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته وسباطته لعدم كمال في الفعلية لتشبهه بالحروف في الصورة وقد يتضمن الفعل التام معني صار اي يدل عليه مع دلالة على معناه الاصلي ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذه التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب يكون معنا الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر في المال للتاكيد والمبالغة اي المعنى

كما

كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور لجده كما اشار اليه الرضي فتمثل لهما بغرا سوتا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اي صار مثل بشر ظاهر تخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وكونه من الاحتمالين الاخيرين مع صحة المعني في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذي يسبق المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتميزا او مفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة ما خوذ من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغيره كذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما فعل ناقص في اوله لفظ ما في ما زال الى ما دام اما لانه اذا دخل ما او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليهما لكن يجوز الفصل بينه وبينهما نحو ما قائما كان زيد وما قائما ان كان زيد وما هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معهما وكونهما بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر

يور

فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجي ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم اذا بدل ما بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة مع تعليق افعال القلوب بها كما علق ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث افعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا يجري كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل بلم لم يبق لها لانفهام حكمها بالمقايسة على لم ولن نحو قائما لم يزل ولما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما لا متزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما صدرا في النفي فانحطتا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فكالحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبهذا قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر في الدليل وقال الرضي لا صدارة لها لانه لكثرته في الكلام حتى يبلغ ان يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار مبتذلا منحطا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمها ففيه ما في بحث المرفوع المنصوب من قوله وامر كان خبر المبتدأ والقسم الثاني من القسمين ما اي فعل ناقص

يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة اقوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وجزم الفعل المضارع مع ان للدلالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استعمالا غالبا نحو عسى حالا زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تبق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفيون ان يخرج بدل اشتمال

فالحاصل ان ... زيد ... فعسى ... لان ... الرضي ... لا ... فعلا او ... ان ... قيل ...

تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وكاد
وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر
على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا فى الاستعمال الاول وهو
ان مع المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل
ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن
الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولما كان فى هذا نوع تكلف اقتصر
فى تحقيق الرسالة على الاول وان بين الثالث ايضا فى
الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال
الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وهذا لا يجوز
فى هذا الباب كما يجئ وكاد فى الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا
الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان للدلالة على الجزم فلا يلتبس
ان الدلالة على الرجاء قال الفاضل الجامى للدلالة ان على الاستقبال المنافى
للحال ورده المحشى بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال
البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوعب الاستعمال انها واوشك
مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد زيد
يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى كاد زيد ان يخرج وكرب
بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب فى الاصل يقال
كربت الشمس اذا دنت للغروب وهو مثل كاد فى وجهيه اى فى كون
خبره بلا ان وبها وهلهل بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد
فى وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب الحق ما بافعال الدالة على الشروع

فالتزم

لعدم خلو ... ...
فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل
يقال طفق فى الفعل اذا شرع واخذ بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع
يقال اخذ فيه اى شرع وانشاء ما بعد ... فى الاصل بمعنى اوجد وقبل
يقال اقبل عليه وهبت على وزن ردّ قال الدماميني هى غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر هببت الوم القلب فى طاعة الهوى
فلج كانى كنت باللوم اغريه وجعل فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهى ايضا
غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك علقت تظلم من
اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها استعمال كاد لتضمينه
معناه فصار ناقصا واخبارها اى خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان
المثل ما مر واوشك فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو يستعمل
استعمال عسى فيستعمل بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
وزيد ان قد يستعمل فى الطمع واستعمال كاد اى يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل
فى الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وانحاز
تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف
بالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها او لكونها افعالا لها
قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان
لم يجز هذا فى الحرف والقياس الثانى من المشبهة اسم الفاعل قدمه
لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفعل ومجيئه من المتعدى واللازم

... ونه وكاد
بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف
مطولا تارة ومختصرا تارة وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث
الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من
المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوى
مخالفا لابن الحاجب فقال وهو يعمل عمل فعله للمشابهة المعلوم لازما
او متعديا للاشتقاق منه والثالث من المشبهة اسم المفعول قدمه
على الصيغة المشابهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل
لموافقته لاسم الفاعل فى الشرط لانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل
بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول للاشتقاق منه وشرط عمله فى الفاعل
اصلا ونائبه المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل مستتر فيهما داخل
تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه اثر العامل وهو ايضا اعتبار
محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما
يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله
بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود
المقوى وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل والمفعول
به الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى فلا يعمل
فيه الا المقوى وعدم المبعد واما غيرها من المعمولات فلا يحتاج
فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحيم للعمل

لعدم

لعدم خلوه مطلقا عن زمان او مكان مافى الاغاب وكذا المفعول
المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا
فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق واما المفعول معه فصاحب
لمعمول فيكون فى حكمه ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لان
التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب
صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب شديد اذ بالصفة
يصير ان مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا
اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى
لكن اخره لئلا يفصل عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق
لحصوله بلا مانع عن التشبه ولو قدم هنا ايضا لطال الفصل نحو جاءنى
رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كان اللام ايجاء من التعريف صورة
لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا
منهما فى فعل معنى الصفة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل
لكونها فى صورة حرف التعريف نحو الضارب او المضروب غلامه
عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتدا
ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف نحو جاء رجل ضارب
عمرا او ذى الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما
نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيد اخوك وما صانع البكران او النفى
حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم
ولا

الزيدان وليس ضارب البكوان عمرا وجه الاشتراط تاكيد المناسبة للفعل
فاقتضاؤها ما اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا يكون
مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر
في المال والاستفهام والنفي لطلبهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل الواقع
موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في نصبهما المفعول به اذا كان
اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى
اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب
عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي
والزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول
كمال القوة للتمكن على الدال في المعمول القوي وتثنيتهما وجمعهما اصحيحا
او مكسرا كمفردهما في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر
لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا كا
لمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما
وجمعهما كمفردهما فيهما ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول
ومفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وحرها كحذر وكيف
لايشترط في العمل هذه الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما
على الحدث الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية

انها

انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة
لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون
جابرة واجاب عنه المحشي بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فلاحظة الغير هي التي تبعده عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على المعنى
الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل
على هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعد قه عنها لا الزيادة والرابع
من التسعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها
عاملة في الفاعل الظاهر بخلاف فانها لا يعمل فيه غير مسئلة الكحل واذا
تحقق المشابهة به فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب
عند البصرية لا فعلها ما ذكر في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل
عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال
والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فاذا اي معنى الحال والاستقبال
لا يشترط في عملها او في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت
والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد حسن الوجه وجهه والخامس
اسم التفضيل قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول

مس

التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فيبقى الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة
في المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لولم يعمل
حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الجزئية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل
بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدا ولو يعمل يكون فاعلا لا اجنبيا
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد
فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه
معرفا في عين غير زيد ومفضل في عينه ولولا النفي لكان الامر
على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرها اي في غير المفعول به والفاعل الذي هو
من المستكن فانه لاعتبارية لا يكاد يابى عن عمل عامل هو مستتر
تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير
ذلك مما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول
به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعوليه بلام
التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا
اكسى منك لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما
ذكر فلا وجه لاغفاله في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر
ومن تبعه والسادس من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري
على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم

لمناسبة ما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة وفي صفته وبه
يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل مشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المص انسب بمراده وهو
لضعفه لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق واما نحو قوله تعالى
وهو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر
لقوله ما بالاستقلال الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل
في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل
في المثال ما ادا شيء وهو رجلا في المثال الجاري اسم التفضيل في اللفظ
عليه او ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد
عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولذا يعملان في مظهر بعدها
ان لم يكن من متعلقات ما جرى عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل
زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق
اي تعلقه بما جرى عليه نفسه او نفس المتعلق باعتبار غيره او اعتبار
تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون المتعلقه او حال كونه
او تفضيل منفيا يعني ان المتعلق لا بد وان يكون مشتركا بين ذلك
المجرى عليه وبين غير الذي يذكر في التفضيلية فيكون مطلقا واحدا
بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستعد للخروج من المعنى

التفضيلي

على المتكلف ويشترط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان العوامل ما يكون
ما لا اقتضاء وهو لا تقتضي الفعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه
غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان فيحتاجان في العمل فيهما واما في غيرهما
فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر ان
الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان
مع الفعل بسبب الاشتقاق والمصغر والموصوف لا تقدر انه بهما الى الفعل
لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني
ضربيك زيدا او ضرب شديد زيد عمروا ولا مقترنا باللام الحال لانه
لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خاص للاستقبال
ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الان ولا معرفا باللام
لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر
قيد الكل واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول
بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المفتوت
بالحال مقدر بما مع المضارع فح لا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي
عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا
فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة
ومثال عمله المعرف كقوله انا عالم لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم
انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره
فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا منه مفعول علمت وهو قول اولى

مغيرة

مغيرة اي مقدم تلك الطائفة وعبيدهم قال بعض الكمل قوله مفعول
كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه نظر
انصفح على قليل ليس للمتكلم اليه سبيل صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسي
فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوفا
للضرورة اي وجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله او بدل
البعض من الكل وهو قوله اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا منها عاجزا
عن المقاومة لي على حذف المفعول الثاني بقرينة المعرفا وعرفت
انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة الاولى
في الجماعة المغيرة قوله وعبيدهم عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه
بدل البعض بلا ضمير فانهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استئنافا
كانه قيل ما عاملت معه بعد العلم به فاجاب انني كررت عليه فاوقفت
علم حال من هو عبيدهم ومقتدمهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى
ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون
مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اعني
مسمعا او لمصدر اخر منون تقديره عن الضرب ضربا مسمعا هو ضرب
وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيب
فالشاعر وصف نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة
علما مشتبها بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه ولا عددا
ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل

والفعل مراد غير لازم الحذف بان وتوضيح لكونه الفعل مرادا اذ ح يكون
العمل للفعل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة
اقامتهما مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربتين او ضربا ان ضربت كذا
ذكر في شرح لب الالباب واختار المص قيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي ورده المص بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع
وان كان الفعل لازم الحذف فعمل المصدر عند سيبويه لا للمصدرية
وكونه مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم
معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف الواقع ويعمل الفعل المقدر
عند السيرافي لانه لولاه لم ينصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم
المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى
المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ماهية
الحدث فقط لا الى جهة ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا
يحتاج الى ذكر النسبة ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل
والصفة لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى
ذكر النسبة ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة
فلا يرد مثل ضربي زيدا وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده
لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين وهما اي جمعا الى الفعل فيهما بخلافه فان له في نفسه تثنية وجمعا
ورده المص في الامتحان بما مر يرد عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند

الجمهور

الجمهور وقدروا عاملا في مثل قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة فلما بلغ
معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على المو
وكذا ما في حكمها لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمص جلبي
في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المؤول بشيء لا يلزم
ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجسم للعامل لما مر فيدخل فيما
لا يدخله الاجانب وقد مر ان معموله ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل
فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون والقياس التابع
الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة
فيتوقف تمام معرفته عليه وهو عمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او مجموله
عليها بتقديره لكونه فرعه وشرطه اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما
مجردا عن تنوينه ولو مقدرا يعني انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل
الاضافة نحو كم رجل وحاج بيت الله لمنافاة الاتصال الذي
يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام وتابعه وهو نون التثنية
او الجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثنى ان حذفهما
في الاضافة لشبههما بالتنوين لا لقيامه لانه يقتضي عدم وجودها
لا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة
قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده ههنا انه في الموجود بالفعل
كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اخلاف احدهما اذا اتيا
فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق

بانكون اداة التجريد ففيه للام لا بيضاف فلم يوجد التجريد لاجلها و ينبغي ان يزيد او يحمولا على ماجاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جايز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجي ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط ان يتم التاتب غير التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لكالانسان او ناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان و الا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي اي الاضافة المطلقة وليس في كلامه يشعر يكون اللفظية تبقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين معنوية مقيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقديمها بالنسبة الى المتكلم المحرف لظاهر او عكسها البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقتبس من الكلام ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صيغة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي يعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمر او امس

واحترز

واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو والان او غدا وعمرو حسن الوجه وشرطها او المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فاذا كان ذا اللام حذف لامه وان عما نكرة بان يجعل واحدا مما يسمون بتلك الاسم نحو زيدنا تاجر ومن زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد الخروج والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او معرفة مجردة وهي المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كتفي قدم هذا على بيان الفائدة لان الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب مناب منه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما التوقيف وجوده ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة قد يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالجنس شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة فانه تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اي الجنس الشامل ولو قال اذا كان غيره لكان اشمل وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلامي زيد وراس عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصلا له كفضة خاتمك ولم يذكرها بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا

للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل نحو الاراك وكل مما يجعل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وداخل المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه واشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ذكره في الامتحان والمضاف غير غير وشبه ومثل ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في اكثر بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى الضد وحد لتعرف لكن جعل النادر في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف

اليه

اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة وقلت الشركاء فيه ورده المحقق بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل الانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان يسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام لرجل وغلام رجل بل هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار واقيم المضاف مقامه وجعل عاملا له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه اي الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها آلة الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا ولع وحصوله في الشيء لا ينافي حصوله بشيء اخر كما في الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حصل بها ومستفاد منها في تسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموذن للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منها بالحيثية المذكورة فلا يخفى

القول بان التخصيص مستفاد منها وحصل بها والتسمية بالمعنوية بل
للفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم
اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة واللطائف
الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة نحو نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية
شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان قبل الاضافة
لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص
في نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت انه حصل بالمعمولية لا بالاضافة
ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو
ضارب زيد الان او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى
المفعول او معنى حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما
ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن وجهه ويجيء اللام بدركم لكونه
اخف منه مخرجا ووضعا غير محض للتخفيف مثال للصفة المشبهة
المضاف الى الفاعل ومعمور الدار اي معمور داره من اسم المفعول المضاف الى
نائب الفاعل واما بحذف نائب وهو نحو الضاربا زيد والضاربو
زيد او معا التنوين نحو ضارب الغلام وضاربو الزيد وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز نحو الضارب
الرجل مع عدمه حملا له فيكون مفعولا للفعل او عليها وهو اجيز
او المحمولية على المختار نحو الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة

و

والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم
ذي اللام وكذا المضاف الى غيره نحو الرجل الضارب غلام اصله الحسن وجهه
والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف والثامن
من الشبه الاسم المبهم التام باحد الخمسة الاتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام
بالفاعل فلا تمكن من عمل النصب فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء
الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير بالفعل التام بالفاعل
المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التام اسما ان
لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون
لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين
على التمييز بما بين اي على التمييز به تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه
ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء من الاول
وهنا ليس كذلك اراد ان يبين المراد به هنا ما هو الحري لا اللغوي
فقال اي بكونه على حالة تمنع اضافته معها الى شيء واتصافه به يكون
باحد خمسة اشياء بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه وايصاله
فان ذلك قد عد في العرف تمام بنفسه للاحتراز وهو في حكم النكرة وذلك
اي التام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم
يكن مبهما نحو جاءني زيد فيا له رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة
كما في مثل يا له رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كما امتنع

المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي لقيته رجلا اي رجلا رد اعلى من
قال ما لقيت رجلا وفيه المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا
اللام للتعجب في قوله يا له من اماما البعد ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى
ان التمييز فيه يكون عن النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه
اذ لا يكون في ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفي
الاسم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على
راي من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا
نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثقال ذهبا واحد عشر رجلا فان كلا
من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين وكذا انما يمتنع عنها التنوين
لفظا لا تقديرا لاستحقاق في اصل الوضع في عد هذه الاربعة الاخيرة
من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشية ولما
كان التمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام
توفية للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونهما علما
لنفسها اي حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب
بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف مجموع ولو معنى نحو ثلاثة رهط
وتسع ليطابق المعدود نحو ثلثة رجال الا في ثلاثمائة الى تسعمائة
فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد
معين وكان القياس مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم
جواز كونه المذكر السالم مميز العدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه

اما

وعشرون

اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس
لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا يبقى
له في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم وقوع جمع المؤنث
السالم بعد الثلث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو
في صورة الجمع المذكر السالم بعدهما اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند
ذكر مميزهما كان يقال ثلث مأت رجل مثلا ان يأتي التمييز وهو رجل مثلا
المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو
في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر قال بعض الكمل الاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع ومميز
احد عشر وزايد الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين منصوب لتقدير
الاضافة اما في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون
الجمع ان لم يحذف او حذف نون مبني ان حذف واما في غيره فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه
لما كان غير العدد كان منبها على التعدد بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان
اعرابا لاوليس يمنع الاتحاد مفرد وانما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة
في الفضلة اولى ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي الالف
فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف الى
بعضها اي نحو ثلاثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد
على اطراد الباب مجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة مرة

نحو مائة رجل ومأتا رجل والف درهم والفا درهم والالف درهم
وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذين القسمين
ما تم بتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض من مثل احد
عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالنون من الاضافة
الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين اما
في الاول فظاهر من تعذر تجويد المضمر واسم الاشارة عن التعريف
التنكير هنا الذي هو شرط الاضافة المعنوية واما في الرابع فلما مر
ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة
المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون
وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه الجمع وهو شبه
الجمع وعشرون وزايد الى تسعين بل تسعين نحو عشرين درهما
وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه
في العمل لكونه جامدا او التاسع من التسعة معنى الفعل ولما كان ظاهرا
من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه وصدلوله وهو ليس بمراد
هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار
حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ
غير مشتق ولا مشتق منه في حال ترفيه انه جعل فيما كل منهما وقد
يراد به ما يشملهما كما في تعريف الفعل ليفهم منه معنى فعل اصطلاح

اي معناه المطابقي كما في اسماء الافعال والتضمني كما في السيا من عدى
عما ذكر الفاضل الجامي من ان المستنبط من فحوى الكلام ثم عينه يصرح به وتقديره
لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه لكون الثاني اما
داخلا في الفعل او شبهه عنده ذلك الفاضل بخلاف الاول لسيعا ذكر الفاضل
العصام ايضا من انه يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صفته
لخروج ضلالة بمعنى الامر عنه كتراك ونزال واغاعن عاملا واحدا
من القياسي مع ان كل نوع بعضها من انواع يمكن ان يعد منه لدخوله
في ضابط كلي اشار اليه بقوله كل لفظ اوبني في التفصيل انه يعمل كذا
تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فلم يعد من القياسي كالشيخ عبد
القاهر ومن تبعه لم يصب فيه اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال
لانه يفهم منها الالفاظ بل معانيها ما معاني افعال مخصوصة بحذف المضاف
ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي هو اسم الفعل الدال على اسماء الافعال
في كلام الشيخ وهو الاول اصح لموافقته لمعنى تسميته ويعلم ولانه
يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه
الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة
الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال
نكل بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد
من اول الوهلة ما اي اسم كان بمعنى الامر قدم لكثرته او الماضي
لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى التضجر واوه بمعنى اتوجع

اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي له لم يقل ما وضع لمعنى اه لانه دلا
لتها على هذا المعنى ليس بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن
تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضاد في امس
نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي
هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل او ما كان اه عمل دال مسماه على حذف المضاف
او التجوز بذكر المدلول واراد الدال ولو كان في قوله ما كان
بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على
ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله
اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى
الفعل مطلقا كما يجي في بحث المفعول فيه وفي الاكثر الشيخ معمولها
عليه والصواب هو الاول او التانيث الثاني كالاول واو جاعها
الى الاسماء الاولى كما لا يخفى على من هو سليم اجاد اما الفعل فظاهر واما
المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي
وهو ليس بواضح لو كان تم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل هذا هو
الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قوله ثم قال لانه اما منقول عن
المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير
الملايم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحوها زيدا اي خذه
ورويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضر من الافعال ونحو
قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ويجي الامر ما بمعنى اقبل نحو

هلم الينا واصله ها لم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية
ومفرع عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما يتوجه قوله تعالى
هلم شهداءكم الا في بني تميم فانه يقولون هلم هلما هلموا اه كما وقع
في الحديث الشريف هلموا الى حوايجكم وهات شيئا اي اعطه وحيهل
اصله حيهلا الشريد اماته وحتى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو
حي على الصلوة او اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت وقد يركب
مع هذا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى
نحو حيهلا بزيد اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو
حيهلا على زيد وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه بكسر
الزاء ودونك عمروا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك
من نحو امين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم
واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي
هيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا وسرعان
زيد وشكان عمرو اي قرما وغير ذلك مثل بطان بضم الباء و
فتحها وسكون الطاء وفتح النون اشار بقوله وغير ذلك في
الموضعين الا انها غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعليقاته
انها كثيرة جدا ما ذكر وخمسها ولا عشرها تعريفها الى عدها سيما عنده
انه لو يجب منه او من معنى الفعل الظرف المستقر وقدم تفسيره في
الحرف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القود بلا اتفاق

ولان عامله الذي ناب هو مناب كوجد للعمل فيه للزوم ولان في
الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل
فيه بلا شرط على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الكتاب
الخمسة وجه الاشتراط ما مر او الموصول ليكون نائبا على الفعل الذي
هو اصل في العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة في العمل
وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو راي المحققين لا الفعل المقدر
كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في ساير المواضع المقدر
هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كمه كتاب وجاءني زيد
وعلى كتفه سيف واني الدار احد وما في الدار احد وجاء في الذي في الدار
ابوه ويجوز في هذا المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا
مؤخرا كما في مثل القايم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا ففاعله ضمير
مستتر فيه او في الظرف مستقل في متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل في
غيرها اي المفعول به والفعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف
فظاهر غني وما في الحال فلكونها في حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم
المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى هاشم
ويشترط فيه اي المنسوب ما يشترط فيه اي في اسم المفعول ومنه
الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد بمعنى
اي جري فلذا اي ولاجل ان الاسد بمعنى الجري عمل عمله ومنه كل اسم يفهم
منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي المعبود

لمن

لمن فيها اي يعجبه من فيها الا انه الكائن فيها ومنه الاسم الاشارة نحو هذا
زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير
حال كونه جالسا وليت ولعل نحو لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا
اي متمني او مترجي يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا قال الرضي
ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبرها بها اقول ليس هذا بقطع
بل يحتمل الامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه
معنى الفعل كما قال وحروف النداء والتشبيه للتنبيه على ما دون ما عداهما
ليس بعمل لعدم السماع فيه وهو ما لا بد فيه منه ولو نوعا فافهم وحروف
النداء نحو يا زيد راكبا اي ادعو وحروف التشبيه لفظا مثل زيد قايما
كعمرو قاعدا وكانه اسد صائلا وحروف التنبيه كما مر في مثال اسم الاشارة الا
انه يؤول بالتنبيه وحروف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما
انت بذي علم كاملا وغيرها في مثل ما شانك قائما اي ما تصنع فهذه المذكور
من قوله كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات
الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض
لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل في ضابط
كلي فلا وجه للاسقاط في بيان القياسي كما اسقطوا والعامل المعنوي ما لا
يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش
فانه يجعل ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة
او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور دليله الخلاف الحركتين

رات

اعرابا وبناء في مثل يا زيد الفاضل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان
وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف الاصل قاله بعض الكمل وقال
المحشي والكبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري رفع الملائكة اسجدوا على
قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع
والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل الاول
رافع المبتدا والخبر اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه
كما يجيء يقتضي المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه
مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء
وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو
المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه
لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخطر ثم ان هذا مبني
على تجريده عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدا
وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل العوق
الرتبية منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البير
اذا احفر ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي
وعدل الى المعنوية فكان جرد عنه او المعنى التجريد عنهما اذا وجدت
واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل يمكن هذا وفي اكثر النسخ التجريد اي
النوعي والخلقي وهو الاظهر والاوفق لما في تعريف المبتدا وموافق

لماخ

لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في
اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل مجرد
في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت لزيد قايم وبحسبك درهم
لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد
ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصلي وفي الثاني
الباء زايد ملحق بالاصل كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه او الاسناد الى
شيء وجيء به تجريد الاسماء والمعدودة فانه ليس بعامل قبل التجريد عدمي
معقله موثرا ليس بعرض لعدم صحة كون فاعل الوجود عدميا فلا يحسن
تشبيه العدمي بالموثر وتنزيله منزلته فالاول ان يفسر بكون الاسم
في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات التاثير
المتكلم لا الموثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد على ما
جعله اولى ايضا انه اعتباري وعدمي موثرا ليس بعرض لعدم صحة
كون فاعل الوجودي الخارجي اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالموثر فافهم
نحو زيد قايم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بالبنا
والجازم موقع الاسم كوقوع خبر نحو زيد يضرب او صفة او حالا
نحو جاءني رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل
في هذا المواقع وقوع المفرد لما يجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في
الماضي ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل فلا يكون معمولا الا في المعرب
كما يجيء وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون

صب

اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب للاجازم اصلا
فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه
على الاسم وانما ارتفع هو بذلك وانه يكون للاسم فاعطى له اسبق
اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في موضع لا يقع فيها موقع الاسم وذلك كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم في خبر كاد نحو كاد زيد يخرج
وفي نحو يفعل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه
لانه يقال الذي ضارب هو على انه ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا
واطلاق الزيدان هو يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
الذي مع تقديره اسما غير الصواب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني
بان الواقع موقع الاسم سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين
كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل
فيه الاسم وعدل عنه كما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل
هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى
تلك التكلفات في التفصي عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل
قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد تخرج غير المركب كما في تعريف العامل
المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل الموقف فهم معناه على ذكر
الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ماذكرنا من العوامل على
ماذكرنا ستون واما مجموع ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا

ثمانية تزاد وتنقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة الاخيرة
من حروف الجر ولا النفي للجنس وان اما من كلم المجازاة واثنان في القياسي
اسم التفضيل واسم الفاعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي
ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال
المقاربة وثلاثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل
كلها في الاول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسما
الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسما
احدها عشر اذا ركبت مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها
كاين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خمسة
حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى اسقطها لكونها
غير عاملة على الصحيح فافهم الباب الثاني الذي عهد جزاء من الرسالة
لفظا او معنى كاين في بيان احوال المعمول وفي تحصيل ادراكها اعلم
اولا اي قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع
في التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام وان
هل من قد ولما الا افعال فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم
العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلاثة
اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام
اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه و
عدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا

عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما
حذف عنه حرف المضارع التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم
مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب
سببها وجاب لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون
هو مع حجزوم بلام المقدر صورية وهي مبنية عند البصريين ولهذا
قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي يكون له
اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا
اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى
حكم على اسماء الافعال قال الدماميني نقلا عن سيبويه والمازني وجماعة
انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك
الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها سد مسد الخبر
كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها
اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورده بانه
ينتقض بمنع تعريف المبتداء جمعا وقال الرضي قياسها على اقائم مع
الفارق ان معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس
فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا غيره باللفظ
كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من تراه فانه مبتداء لكونه بمعنى
المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة
على المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير

اروادا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية
بل يوجب كونها مصادر ومعربة كسقيا ورعيا اذ لا يوجب للبناء ح لان
معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها هنا وهو المختار عندهما
وان قال بعضهم
وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى
الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق ونابت منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا
بنيت كالفعل وعن ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان
معرفة او فعل لو دخل عليهما عامل يسمى به لفصل بين ما بعده نعتا
وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته على
مستقبل وهو دفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما
تسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه
يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان هذا بعيد لعدم
نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما والملحق حرفا صورة نبه على
المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من
اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع والافراد فقال بعضهم وهو
المازني انها حرف لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة عليها فتكون مما
لا يكون معمولا اصلا بل المعمول مدخولها وقال الاكثرون وهو غير الحق اسم
موصول لا حرف بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا
دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها بين وجهه بقوله اعطي
اعرابها اي اللام لما بعدها لانتقل اي لانتقال ما بعدها من الفعلية

الي الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل
جاءني الضارب زيدا جاء في الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول
لكونه فاعل جاءني والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان
اصل جاءني الذي يضرب زيدا للاثلث اذ معمول لمرفوع وانما اختار الاول
لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام و
ضرب الى ضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول او الذي في صورة
الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما
والثاني اي ضرب في صورة الاسم اي صورة اسم الفاعل وان كان في الحقيقة
والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني
وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على
جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاعراب في الحقيقة للاول
الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس بمعمول ولا منافات
بين هذا وبين ما نقلناه من الرضي فافهم ولا تكن من الغافلين والثاني
من الاثنين الفعل المضارع المتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد
ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا ينجو من الجازم او الناصب او الوقوع
موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام ما كان الاصل فيه لا يكون
معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما فيكون
معمولا وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي كالقسم الثاني الاول
الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع

بعد

بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يتعين الجزم
في محله بل محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في
المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا
على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت
وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع اضرب المجزوم شرطا
ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم
جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا لعدم مقتضى
الاعراب والثاني من الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية وهي اي الجملة
الفعلية على ما هو رأي صاحب اللباب ومختار المص في هذا الكتاب
الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا او لو تقديرا بدون اداة الشرط
او جيها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة
بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله
نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة وان تكن سمى
اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية
ولا يستحق ان يعد قسما اخر من الجملة والا لاستحق بعروض التردد مثل اما
ان يكون العدد زوجا او فردا او الجزئية او الحالية او نحوها ان يخرج عن
الاسمية ما عرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فتكون
فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق
اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما عرفي خا

في الفعلية وبين خلاف في الاسمية ان ضربت الاولى لما كان جزؤه الاول
فعلا صريحا او لو تقديرا والثانية لما كان جزؤه الاول اسما مطلقا
كما هو رأي الجمهور وهو المشهور وافق الداو زيد مثال لما كان الفعل
فيه معنى غير مشتق ظرفا فان من جعل اياها في الفعلية فكون الظرف
في معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه
ما ورد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت
بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العامل
له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا لفظا
ولا مقدرا فلما اعتاضت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها
فلا منافاة بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدا والخبر او من اسم حروف العامل وخبره نحو زيد قايم وان زيدا
قايم فان اريد الجملة مجرد لفظها من غير اعتبار ولا لتها على معناها
فلا بد له اي للفظ من اعراب لكونه في حكم اسم الجزء لكونه مولا انه
كما يجيء اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي
اريد بها لفظها في كل موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة
مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور من المعمول واسم باب
كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحو يعجبني
زيد قايم فاعلا وجعل زيد قايم نائب الفعل ومنه اي مما ذكر من الجملة
التي اريد بها لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا لكن

موقع

موقعه ليس موقع المفرد من شدك اليه كسران فيه كما سبق ولذا فصل عما
قبله بعنه وكذا اي وكما ذكر من الجملة التي اريد بها اللفظ لا بد من اعراب
اوان الجملة ان اريد بها معنى مصدري اما بواسطة ان بالفتح والسكون وما
المصدرية بعد صفة للاخرين كقولك بلغني انك قايم اي قيامك وكقوله
تعالى وان تصوموا اي صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا
اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي
اضيف اليها من الجملة التي اسند اليها فان اريد بها مجازا مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه مستفاد من التفاسير الاتية
ان المراد ليس مطلق الحدث بل حدث مع النسبة وارادتها تقتضي امتناع
كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتها من الزمان
ع على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع
التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم
نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف
اليه في مثل الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية تماما اذا
وقعت مضافا اليها المص صحح الثاني في الامتحان والظاهر ان الجملة بلا
تاويل كما اشار اليه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه
فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل ان الجملة بتاويل الاسم فلا يخالف وفيه
كلام له في موضع اخر اشارة ايضا اليه كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم بمعنى الاستواء نعت بالمصادر مبالغة

كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبران وقوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدا ء ذلك خبر قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان او ان الذين كفروا سواء عليهم عندهم في عدم الجدوى الانذار وعدم الانذار وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام والتحقيق الاستواء بين مدخولهما كما جرد الامر والنهي عن معنيهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ابهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها الافادة تقرير الاستواء وتاكيد كما سبق اليه الاشارة ونحو قولهم المنذر حين رأى المعيدي والمتحقق وقد بلغ اليه كلامه ما يعجبه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتداء باعتبار تجرده عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتي وجه العدول مثل ما مر واما على هو المشهور في ان يحذف ان ورفع الفعل لفقد عامل لفظا فلبس مما نحن فيه بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع بقاء التصغير خير من ان تراه خبر وهذا مثل ان خير من رؤيته اي سماعك وهذا الاخير اي مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع في غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي

الامر

الامر معنى مصدري وذلك الغير هو الموضع الذي اريد بها فيه معناها المطابقي لا يكون له اي للواقع في ذلك الغير اعراب الا ان تقع اي الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قايم مثال للجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا قايم ابوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة خبرا لها مرفوع المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه قايم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم زيد عمرا ابوه قايم او مفعولا ثالثا لباب اعلم زيد عمرا ابوه قايم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفعل نحو علمت اقايم زيد فان اقايم زيد جملة فعلية ان جعله قايم رافعا الزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كاد الى الحال منصوب المحل او يقع الجملة جوابا الشرط جازم بعد الفاء الذي يجيء للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولوضوح وجه يجيء تفصيل ما يؤثر فيها الاداة وما تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التي للفاء ونتوسع مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر فيفيد معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدهما جوابا الشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا الشرط جازم والمتنع للجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وهي الفرق بين المحلي والتقديري او تقع صفة لنكرة لعدم صحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قايم

جا

بلا املاك فقال فظهر من هذه الجملة اي قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا او كالجملة المطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني ما اريد معنى مصدري وقسم في الجملة مع بها مع ظهور تقسيمها لبعدها او لئلا يتوهم من اول الامر ان هذا القسم الاول منها ما لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونه في تاويل بغيره فلا تكون معمولا في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في ثمانية مواضع خبر المبتدا خبر كان ومفعول ظن او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال او تابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي يكون تبعا وهو بمعنى التابع مشترك بين الواحد والجماعة الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها والواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لان اصل المرفوعات عند الجمهور فالمرفوع الاكثر جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة لانها اشد احتياجا الى الاخر جزءها الفعل وهو يكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباط الشيء ولان عاملا اقوى لكونه لفظا مثله ومطابقة العامل مع المعمول موجبة تقدم على الذي هو

بلا

الرفع فيكون اقوي من المرفوع به من المبتدا وهي امارة الاصالة واذا ثبت
اصالة بالنسبة الى المبتدا الذي لانزاع في اصالة بالنسبة الى ساير المرفوعات
غير النايب ليثبت اصالة بالنسبة اليها بالاشبهة واما اصالة بالنسبة
الى النايب فضعف من البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو اصل
في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه لا يحكم عليه بجامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين
الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة من الاول
افادة الاصالة في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه
محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل
ما مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم استدا ولو بقرينة قوله او بمعنا
اذ خلا ما ليس نسبة تامة الى الفعل الاصطلاحي خرج به وقوله او بمعنا
المبتدا لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد كرجل الموضوع
سواء قدم الجزاو اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام وخرج
بما اسند اليه كتاقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسماله كما مر المعلوم
خرج به النايب قيل ذكر المعلوم يغني عن التام للاكتفاء ام اقول دلالة الالتزام
مهجورة في التعريفات على ان اغتنا المتاخر عن المتقدم مما لا باس به
كما لا يخفى او ما بمعناه من الصفة والمصدر واسم الفعل والظرف
المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان
ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية
التي

التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصيغة ليخرج
الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح ما اسند اليه المعروف او شبهه نسبة و
صيغة فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدا
في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود للاجراء احكام مخصوص و
هو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين في
هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامل لم يبين جميع العوامل وكيفية
اعماله وشرايطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام
لتفصيله وتميز بعضه عن بعض فيكون ما عبارة عنه مفيدا هنا
وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب سابقا
او غيرهما واحتاج الى تمييز معرفته الاصطلاحية بخلاف مختصر الكافية
حيث لم يسبق فيه هذا البيان واعترض عليه ما اورده نحو ضرب زيد
لما اسند اليه التام المعلوم واقايم الزيدان مثال المناسب اليه ما بمعناه
نسبة غير ما مثل نحو زيد قايم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد او بعدا مثال
اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية
والثاني من المرفوعات نايب الفاعل عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله
لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول نحو درهما بحسب معنى
الاضافي اعطي زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى
الاضافي في اللغوي مع انه ليس منه وقدمه لئلا يقع الفصل بين النايب
والمنوب وهو ما مرفوع ولو محلا اي اسند اي نسبة اليه الفعل خرج به

ويقوله او بمعناه المبتدا التام خرج ما اسند اليه الناقص المجهول خرج
به الفاعل او بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان
ومحمد زيد مضروب او مضروب غلام او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونان
اي الفاعل والنايب الا اسمين او ما في تاويل اي الا اسم المدلول عليه
اسمين لكونهما مسندا اليهما غير كلا ان النايب قد يكون جارا ومجرورا
وتحقيق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه | المتعلق
نايب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله او النايب الذي هو جار
ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا
مؤنثا فلا وجه للتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور
ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونايب الذي ليس كذلك
فان كلا منهما اذا كان ضمير اثنين يثنى عامله وان كان مجموعا يجمع واذا
كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في
الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدا وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في
النايب لاختلاف حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب ولا
حذفهما اصلا لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر
فلا يفيد بدونهما الا في المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل
منهما اي الفاعل والنايب قسمان مضمر وهو ما وضع للمتكلم او المخاطب او غائب
تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر اي الذي
هو قسم منهما ايضا اي كل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ
حقيقة

حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود اثار
اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه وغير ذلك وبارز
متصل بقرينة ما سياتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل
فالمستتر ايضا كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا
يسند عامله الا اليه اي لا الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار وجائز
الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول
اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده مطلقا
ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف
المخاطب المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجي من
غير الماضي فان كلا منهما بارز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او
مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا
يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا
لكون المتكلم مبتدا الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل
بل يستتر لينحط درجة عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصلي
قوي فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس
كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر
فيه بل انحطاط ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع
في الاستتار في الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة
الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكونه

المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب
فوجب الاستتار لعدم الحاجة يعني نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم
مع غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال
بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب
الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل
التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر كما سبق فيجب
الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول وما كان
بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف
المستقر اذا لم يوجد شروط عملهن في الفاعل ونحوها كما في اسم المفعول
وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب استتارها تارة اليه واخرى
الى المستتر ولا يجوز اسناده لئلا يختلط مرتبة الفرع في درجة الاصل
يعني هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب او مضروب او اسد او مجري
ناطق او هاشمي منسوبا الى هاشم او حسن ونحو في الدار زيد فان
زيدا مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا ولم يقل
وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا
على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني ثم ان في كون هذا المثال
من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز
عمله في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز في الدار غلام
زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل فيما

سيأتي

بسم الله الرحمن الرحيم اذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون

سيأتي مثل زيد في الدار من الجائز الاستتار نحو او زيد في الدار غلامه
والوقف تحكم فافهم ويكون في التثنية اسم الفاعل والمفعول مذكرين
ومؤنثين وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كونها او نحوها فانا مطلقا غير مقيد
بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه ومن قال
مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المرام كما لا يخفى على ذوي
الافهام وانما يجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل
وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم
تعدد الفاعل في الظاهر او التابع بل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما
وجمعهما اليه وان لم يلزم المحذور في تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة
نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون
ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من المثال
المفرد وفي عدا وخلا فعلين وهو لا كتفي احترازا عن كونهما حرف جر
اذ ح لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا اما فيهما
مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرف جر وفي ليس ولا يكون
في باب الاستثناء حال كونه كل واحد منها عدا الى لا يكون فيه وانما وجب
يكون كان الى الاخ عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف
تصرف الافعال نحو جاءني القوم عدا زيدا وجاوز الجائي منهم زيدا او ليس
الجائي منهم زيدا او لا يكون زيدا والتفصيل سيأتي في بحث الاستثناء والثاني
الى جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب

ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت
او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائب المفردة ويقال اضرب
زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد
وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير
لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل
عطف على قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط
عمله في الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل
والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه
فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد
ناطق او هاشمي او حسن في الدار ويقال زيد ضارب غلامه
وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه
ناطق او هاشمي غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر
فيه الضمير علامة انفا واما البارز المتصل فهي تثنية الافعال
وهو اي البارز المتصل الذي في تثنيتها الالف نحو ضربا وضربتا
وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للمخاطب
وقيل ان التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه
الالف مع الميم والتاء للمخاطب ويؤيد الاول موافقة الثاني في كونه
الفاعل في كل منهما الفا ويضربان وتضربان وليضربا واضربا ولا تضربا
ولتضربا

و

وجمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر
الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال
الضمير نحو ضربتموه ونيدت الميم ليطرد تثنية ولئلا يلتبس بواو
الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وهذا الواو ولان الميم معهما بمنزلة
الاسم لشدة اتصال احدهما بالاخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما
حقيقة ولا يوجد في اخر الاسم واو متحركا قبلها مضموم
لاشتغالها وقوم لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذفا
الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم
لانضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها الذي هو السكون
ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي
جمعها اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل في جمعها المؤنث النون
نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على
التثنية وقلب الميم نونا القربه منه في المخرج فادغم ويضربن وتضربن
وليضربن واضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر في التثاني والجموع
ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل
مفرد كما في الغائب المفرد اذ ليس في صيغة علامة التثنية والجمع كما في
الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي
وهو اي البارز المتصل الذي فيها التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء
الثلث والمتكلم معه غيره في الماضي ايضا وهو البارز المتصل الذي فيه

تا نحو ضربتا وجه الابراز فيه ترو في المخاطبة المفردة في غير الماضي
وهو الياء المتصل فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس
بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان الياء اصل قوي مناسب للمذكر
الاصل القوي لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بادئا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فناسب المؤنث الذي هو فرع
الضعيف ويكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة اعراب الفرع فرعا
وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم يكن الاعراب بالحروف لانه
كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذي هو ضمير المثنى مخالف
للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثاني فلا يليق بالاصل
الذي هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب
وفاعلها مستتر فيه نحو تضربين واضربي ولا تضربي واما المظهر
الذي هو الفاعل او نايب فاعل غير هي الياء والتوضيح بالمثال واذا اسند
اليه اي الى المظهر الفعل يجب افراده اي الفعل والمراد به هنا الفعل
وما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل حسن غلمانه اذ بالتكثير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان
يجعل الامثلة الاتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا
او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم
هكذا استفيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد
من الفعل لزوم تعدد الفاعل يجب الخلو لو مثنى او جمعا او التاويل

البعيد

البعيد كما مر وفي الموازن المشابهة وفيه انه المتكلم والمخاطب
لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا
فوجب الافراد لو مفردا او لا اذ لا وجه لغير ح لان الفعل يدل على
ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان
او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيئ
من الادميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعا حله
فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات
لا يجب تانيث عامله بل يجوز الوجهان كما سيجي يجب تانيثه او عامله ايذ فا
بتانيث الفاعل من الاول الامر لان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح
والذم والتعجب لا يجب تانيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي
ان لا يلحق ما هو علامة لقسيمه كنعم المرأة هند وما اكرم بهند ويجوز بهند
نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل نحو
ضربت هندا والهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الا دمين
مفردا او مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته
مثال لما كان عامله موازنه وكذا اي كما يجب تانيث العامل اذا كان
المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند الفعل الى ضمير المؤنث حقيقيا
من الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر من ايذان تانيثه الفاعل من اول
الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند
الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجي نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند

الى ضمير الحقيقي من الادميين ونحو الناقة سارت او هي سايرة
من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير
الحقيقي وفي الكتاب الى غيرها ولو قال واذا اسند الى غيرها لكان
اظهر واسلم اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين
وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن
من الادميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان
احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضميرا لذلك الجمع
يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر
ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله
ان كان ذلك الغير مؤنثا او راجعا الى المظهر فسكت اي الظهور كما لا يخفى
على من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس مثال
لغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال للحقيقي من غير الادميين
انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد لكون الاول من غير الحقيقي
والثاني من غير الادميين بتانيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف
الضمير لعدم ما يشعر به ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث
نظرا الى وجود مجرد تانيثهما ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال
لجمع المؤنث الحقيقي من الادميين انما جاز فيه الوجهان لان من المؤنث
الغير الحقيقي لكونه تانيثه بتاويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير
الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث

الطاري

الطاري بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير
الحقيقي في نحو رجال ونحو جاءت او جاء القاضي اليوم امراة مثال
المؤنث الحقيقي من الادميين المنفصلة عن عامله وانما جاز التذكير
فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه تانيث
العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان
منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تانيث عامله ولو كان منفصلا
عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندرته ونحو
جاءت او جاء الاشكال الغير جمع المذكر المكسر العاقل او جاءت او جاء
الرجال مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة
ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجي وجه تانيث ما اسند
الى ضميره ووجهه وما ذكر في تحقق المؤنث والمذكر معرفة بعض
احكام الفعل بالنسبة الى فاعله على معرفتهما او على معرفة الاول يتوقف الثاني
لان الاعدام تعرف بملكاتها قال المؤنث في عرف النحاة ما اسند فيه
اي في اخره علامة التانيث بقرينة تفسيرها اذ المعتبر فيه لا يكون
الا في الاخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربات
فتاء اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا
اي ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم
بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزايد
على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل

وقد يحذف التاء ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر انه اذا كان نحو
عقرب في اللفظي بخلاف المعنوي المنقول فانه قيل يخرج من التعريف المؤنثات
الصيغية فليس فيها العلامة المذكورة بل صيغتها موضوعة لها كهيا
وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاءه وهذا وهذي
وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرة قلت كون التأنيث فيهما بالصيغة
ممنوع بل التاء مقدرة عند طرد الباب حفظا للقاعدة وتسهيلا
للضبط ثم انه هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة و
تمييزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة فلا يرد انه في هذا
التعريف دور لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا في
الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا
او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهو اي علامة التأنيث
التاء الموقوف عليها حالة كونها هاء ولو في الاصل فلا يخرج تاء صاحبتي
فانها يوقف عليها هاء في الاصل حالة الافراد وخرج به تاء مثل صافنات
واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث مقدرة
فيها كما صرح به في الامتحان نحو ظلمة والشمس مثال لما فيه التاء تقديرا
بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء
بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر
والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول للحقيقي والثاني لغيره

والالف

والالف الممدودة نحو حمراء بحمل لهما وهذا اي كون المؤنث بعلامة
التأنيث لفظا او تقديرا لجار في غير ثلثة بالفتح والرابعة عليها منتهيا
الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتأنيث الجماعة ومؤنثها بحذفها
اي التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان
المذكر مقدم بالشرف والزمان فاعطي التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا
يلزم الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد
منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر
ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع
علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد
عشر لكونهما من جنسين وانما حذفت من ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما
من جنس واحد لان التاء في الجزء الاول ليستا لهما لما انه في الوسط
لعدم سقوطهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخريين منهما كانت
لجنس اخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما المعوض
التاء وليس الا انما حذفت التاء من احد عشرة واثنتا عشرة مع عدم الاجتماع
فيهما حملا على النظير وبتبعيد عن النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي
الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول
ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب والاثبات لانتفاء المانع وهو اللبس
والتأنيث اي المؤنث الحقيقي او تأنيث ما بازائه اي بازاء مسماه

ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعني
الجرد من النخل الا انه ليس من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان
بازائها ذكر الا بعد من للحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها جمل
والتأنيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر من
الحيوان بل كان تأنيثه في لفظه فقط لوجود العلامة لفظا او تقديرا
ولذا يسمى لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس
مثال لما كانت في لفظه تقديرا او على سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف
معرفة بعض احكام الفعل بالنسبة الى الفاعل على معرفتها وعدم معرفتها بعرف
المفرد اجمالا او باللغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر في احكام
المؤنث قدمه وتابعه على المثنى فقال والجمع المكسر مطلقا ما اي جمع
تغيير الجمعية فخرج مصطفون لانه تغيير بعد الجمعية للثقل صيغة
مفرده ولو كان ذلك التغيير تقديرا كفلك فانه جمع مفردا كضمة قفل
وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب
اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المص في شرح ولم يسبق
في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفي به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه
هذا والمراد بالتغيير ما هو الشامل المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة
بكلا قسميه فان تغيير الاخر لا يعد عندهم من تغيير الصيغة وان كان
تغييرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال
والاعتباري كاساود وانا عيم وكجمال بدد تقديرا له عبدود ولما ظهر

مخ

ثم تعريف المكسر بما سلم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية تركه تعريفه
واراد تعريف قسيمه فقال والجمع المذكر السالم قدمه لما مر ان المذكر
تقدم شرفا وزمانا ما اي جمع لحق في اصل الوضع اخر مفرده اي اخر مثال
اخره كما في الكافية لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده
اذ الواو والنون مثلا انما الحقتا اخر مسلم مثلا لا اخر مسلمون ولذا
احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيه لما فهم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع
والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع
الجمع بالالف الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كا
يامنين فانه جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على ثلاثة
منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لا يامين فلذا قيل ان
جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المص في تعريف مطلق
الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين
واو مضموم ما قبلها للمجانسة نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء
مكسور ما قبلها للمجانسة ايضا كمسلمين او تقديرا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل انما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق
وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير
الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا لقائمه وقد سبق
تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والتعجب
من الشارح الاول حيث يتبع الفاضل الجامي وشرح كلامه المص على خلاف

مراده وهو في اكثر المواضع في عادة نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث
السالم ما جمع لحق اخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتبارا كصواحبات
مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة
والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد
بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاولى اصلية والالف
في الثانية منقلبة من الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق
وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في الشرح عليه كلام الفاضل العصام
نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اسم لحق في الاصل الوضع اخر مفرده ولو
اعتبارا كرجلان وانما لم يقل اخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد بالجمع
اذ يصدق عليه انه لحق اخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلما مثلا كما انه
مفرد مسلمات مفرد مسلمون فينبغي ان يقول مفرده الذي كان فيه كذا
ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم
لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد
الى الضمير لاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيؤل الى ما ذكره الف
او ياء مفتوح ما قبلها اي الياء لا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف
لظهور لزومه لذاتي الاقتضاء وانما فتح مع المجانسة تقتضي الكسر لئلا
يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها
اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل انما الحق هذه الحروف
ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مدخوله مفرد مثله في الوحدة

والجنس

والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة وفيهما تحذف الملحق نحو مسلمان
ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا
غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم لا يكون
مؤنثا فيجب تذكير عامله ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة
جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة
واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس فلا
فيجوز التانيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى امنت به
بنو اسرائيل والاول في حكم الابناء والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول
جاء المسلمون او رجل قاعد نام وهو الاول مثل لما عامله الفعل والثاني
لما عامله سواه واذا اسند اي الفعل الى ضميره اي جمع المذكر السالم يجب
كونه اي الفعل وارجاع الضمير باعتباره السابق واللاحق جمعا مذكرا بان
يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل
فعلا اذ باتصاله به بعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان
الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون
للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان
العامل مشتقا غير الفعل وما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول
حقيقة عرفية نحو المسلمون جاءوا او يجيئون او جاؤن واما الجمع المذكر
المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا
ايذانا بتانيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة او جمعا

مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا
فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب التخييري وهو
الواحد المبهم من الامرين ويتاتى في ذلك جواز الواحد المعين منهما
ولذا عطف باو هنا وقال في ما سبق بجواز عطف بالواو نحو الرجال
جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن او مثل بالمكسر ايضا كجاءت
لكان اولى وغيرهما اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل
من الجموع وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء وغيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا
اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل لاسناده لا ضميره الى العامل يجب
وجوبا تخييريا كونه عاملها اي ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما مر
من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما اذا كان
العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه جمع المؤنث او جمع المذكر
الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته في
التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع
المؤنث عاقلا او غيره او الجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا
الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير الى
لا الفعل كما مر ولكن وجب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع
المذكر الغير العاقل مع جواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذاهبة
ولو قال او جمعا غير واوي اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان

سم

وجب ليس

اسماء او ابعل نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات
او جواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند
الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري جاءت او جئن الخ ومثال
اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثال الحشرات ذهبت
او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات حذفت الخ والاشجار قطعت او قطعن
او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث المذكر المكسر
الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس
جاءت الخ والمرفوع الثالث من السبعة ما يطلق عليه لفظ المبتدا ولما كان
مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما
في المستثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو
نوعان وعلم بكون الكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع الاول
الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او المؤول به واما الضارب زيد فقائم
في تقدير شخص ضارب زيد فهو يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد من العوامل اللفظية المراد وبين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقع لخ المسند اليه خرج به الخبر الذي ليس بصفة
او المطلق والنوع الثاني من المبتداء واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة
في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي
اصلا ولو قال من العامل اللفظي كالبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت
ما هو المراد بالتجريد خرج بهذا القيد اسماؤها نحو زيد قائم وحق انك

س

علم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له اي الاول من خبر لكونه
تقدير الخبر فلا فائدة له بدونه و النوع الثاني الصفة اي اللفظ الدال
على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان
الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كان همزة وهل او اسما نحو ما صانع
البكران ومن خاطب الشران وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي
حرفا هي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم
الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف
النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام
وقال المحقق في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومها كما بينا فلو لم يذكر
ايضا لفظ كلمة ههنا لكان احسن ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به
ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل ارغب انت عن آلهتي ثم انه
يستقيم الشرح معنى ايضا قائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة
الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر ليس بمجرد بل هو
فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل
المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام
داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد
قائم ابوه واما كونه زيدا قائم ابوه فلا يجوز لكونه في قوة هل المفرد
واقتضاء الاستفهام في صدر الكلام ولهذا لم يجئ في كلامهم زيدا قائم ابوه

كماجاء

كما جاء زيد قائم ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا وجه لصرفها عن
الاستعمال لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلانه لو جعل
مبتدأ لا يخلو من كونه خبرا او الصفة او الكلمتين مع مرفوعها الحاكي لكون
الاعراب الذي على الصفة المجموع في لفظها فتعين هذه الصورة واما ثانيا فلانه لو
جعلت مبتدأ يكون لاعرابها هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها جزء
في محل ولا اضمار في كونه هذه تكلفا واما اذا لم يجعل مبتدأ بان حمل على
التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثالثا فلانه اذا
جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واذا لم يجعل بان حمل عليها ايضا يكون
مفردا صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف
لا يخفى واما رابعا فلان كون المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ
اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ
ولا ضرورة في وجوده هنا وفي الحكم به تكلفا وليس هذا مثل اقائم زيد
حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان
كون المسند مبتدأ كذلك فبنظر الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار
في الجملة فبنظر الى الثاني جعلت خبرا او لصدها بها يغني عن الاخر بخلاف ما
نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما
متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ
فالمطابقة لازمة بينهما وليس هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه
الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكونه الاستفهام والنفي

بالفعل اولى بل فاعله سد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فاعلية كما
سيجيء ولا يجوز تقديم المبتدأ اي النوع الاول منه لان المتبادر منه
[illegible] في الشرح [illegible] انه لا يجوز تقديمه لفظا
بل لفظا بشهادة الاستقراء واما المقدر معنى او لفظا فقط معنى فيجوز
ثم ان كان معنويا كل ما العامل الخبر [illegible] او [illegible] نحو لزيد
فقير وكاتب وشاعر [illegible] عامله او [illegible] عمرو وبكر كاتبه وشاعر حقيقة
او عامله والاصل في المبتدأ ان الاولى تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما
عليه موصوفا بالخبر والموصوف متقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يتقدم ذكرا
ليوافقها وشرط اي شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض
من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد لان في تنكيره
اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام ولان في تنكيره تنفيرا
عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو متقدم على الخبر وبابه يمتنع
السامع من استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة حي
اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص ليتبين للافادة
وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا
شرط المحققون من النحاة افادتها دونه واختاره البيضاوي حيث قال
يفيد فالموافق له ان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى
امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد

الجمهور

الجمهور على الاشتراط بل الضبط فانهم عادوا ان المبتدأ لا ينبغي كونه بالمتميز
بين المتعين في الحكم على النكرة وبين غيرهم ضبطوا اشياء لم يختلف عن الفائدة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة او
مضاف اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان
تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به كالجنس المطلق فان الطبع
لا يقنع برفضه سواء ناطق كذا الا انسان كذا مع تساويهما بل تركه كذا
مع كونه اخص منه ويجوز حذفه اي المبتدأ عند قيام القرينة نحو زيد في
جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال والمرفوع الرابع من الستة
خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية قيد كما ذكر في المبتدأ والواقع
المسند به اي الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق قال ويستدعي ان يتعلق
الاسناد بالجزء الذي هو المبتدأ وذكره الفاضل العصام من هنا خرج به النوع الاول
من المبتدأ حال كون ذلك المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في
مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان
المسند في الاول فعل وفي الاخرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي
الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه وهذا يكون فعلا ولا معناه اصلا
بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها فان
الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما هو حقيقة الامتحان وبما قررنا ظاهر
ان المراد بمعنى الفعل هنا ما يتضمن [illegible] الفعل لا و آخر النسبة التامة
كما زعم البعض ثم فسرنا بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي فالصفة

المعرفة باللام لانه يحتمل كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف من تنقيض
التعريف ح منها بمثل قايم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند غير
الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت
وجعل بمعنى قايم في نحو اقايم او ما قايم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل زيد
المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه في معنى الذي ما قر ايضا
مع انه خبر عنه فان مثل قايم في مثل زيد قايم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة
الى موضوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدا كما صرح به المصنف في الامتحان في تعريف
الخبر فيكون ما يدل عليها فيكون في معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على الخبر
اصلا فالتخصيص بما فسر يحكم لا يخفى نحو قايم في زيد قايم ويجوز تعدده اي
الخبر لفظا بدون العطف من غير تعدد المبتدا لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية
في محل واحد نحو زيد قايم بالفعل قاعد بالقوة وبالعكس في الامتحان زيد قايم
ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور في الوصف ويجوز فيه العطف
ايضا ولكونه جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد منها يعني ان الاصل
في الخبر كونه مفردا لموافق الاركان ويكون احضر كلوع قبولا للربط ولكنه
قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن في جملة من عايد يربطها الى المبتدا لانها
من حيث مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير والغايب قد يكون
اسم اشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم
المشتمل على المبتدا نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام
الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة

اي ما

اي ما هي ان لم يكن خبرا عن ضمير شان فانها اذا كانت خبرا عنه فلا يحتاج اليه
لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قايم او قام ابوه
الاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العايد لو ضمن الخلط لا يقع بعض
الحذف فلو حذف فليس بيانا لقرينة اذ لا احد بعينها الا بيانيا لما اذا كان
مجرورا بمن في جملة اسمية وحينا او مجرورا في اوله نحو البر الكر بستين
اي منه بقرينة انه بايع البر لا يسع غيره وسماعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور اي ذلك منه واصله اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون
نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار عما لم يعرف كما ان المبتدا عمدة
للبنيا ولذا كان اصل التعريف وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز
كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق
لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما نحو انه الهنا تحقيقا للمخاطب منزلة
من لا يعرف النسبة بينهما الجري على خلاف مقتضى الحال ويجوز ان يكون مثل هذا الخبر
المعرف لا للقصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال
اذ زيد قايم ام عمرو فان كان المبتدا بعد لما او جب حذفه الا في خبره في جميع الاوقات
ودلالة معنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني وهو الحكم ولو بجعل المتكلم و
فسر الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا الظهر ما شعرا في و
كقوله اي الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعايد هنا العموم المشتمل على المبتدا
فالقتال في الجنس في المعنى القتال المذكور منع عنكم لاستلزام نفي كل قتال عليكم
وتمام ولكن مر الكرام سير الحرابق الكواكب او لصورة احمال الموت الوغي

فتها

هو مدخوله استغناء عنه بالمحلى كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان كان المبتدا اسما موصولا بفعل
او ظرف اي بجملة فعلية او ظرفية هي قسم منها اذ فيها مجاز اي تسمية الكل باسم
الجزء او موصوفا به اي بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اي ل ط
بالفعل او الظرف او مضافا اليها اي الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة
الموصوفة باحدهما وفي قصر على الثلاث فقد قصر اذ كان لفظ كل مضافا الى
نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره
لان كلا منها للابهام كان كادوات الشرط وكل في الصلة والصفة لكونها فعلية
او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء والوصف
في كل المضاف وان كان مفردا الا انه المشابهة لما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء في
الحقيقة بل باعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدا وكذا اي كما جاز
دخول الفاء في المبتدا المذكور اذا لم يدخل عليه الناسخ شيء من النواسخ جاز دخوله
في خبره اذا دخل عليه اي على المبتدا المذكور ان وان ولكن بخلاف ساير نواسخ
المبتدا حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وعلى ما ولا او فعلا نحو علم وكان
لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه تصحيح
معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره
وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى
الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى
لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق ولحق بها ايضا لكن الاشتراك

في جواز

في جواز العطف على محل اسمها ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء
كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وامثال ان يليق في الملحق ثم المفهوم الصريح
من كلام هذا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة ومنع كان لدخوله
في الساير وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلام في المتحلي
جواز الدخول على خبر ليت على ما هو الصحيح فبقي كلامه في كتابيه تناقض ط
فانهم نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاولى او الذي
الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل مثال المبتدا اي الموصول
بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال
الموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا الملاقات
الموت لكنه سبب الحكم بها على ما فسر الرضي للحاجة الى هذا التاويل فانهم ونحو
رجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة باحدهما وغلام
رجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال المضاف اليها ونحو غلام الذي ياتيني
او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل
فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي
المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب لجواز
والمرفوع الخامس في السعة اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة
لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل

الا على المبتدا والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه وعلم مما ذكره وعلم من تعريف المبتدا
كونه مسندا اليه ظهر ان الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل
انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز
حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى
اخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل
لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اي حكمه كامر خبر المبتدا في كونه
واحدا ومعه وذا ومفردا وجملة ومنكرا ومحذوفا وغير ذلك تعددات
ثبت كونه خبرا له بوجود الشرط وامتناع الموانع فلا يرد ان ان ابني زيد امتنع
مع جواز ابني زيد لكن لا يجوز تقديمه اي خبر على الاسم لان باب ان لكونه فرعا
الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع حطا
لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه
يجوز تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب ان نكرة نحو
ان في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك للتوسع فيه ما لا
يتوسع في غيره المرفوع السابع خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو المسند
الى اسمها لم يتعرض له لشبهه مما سبق وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدا كما ذكر في خبر
باب ان لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على الاسم ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه
بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو علما ويحذفه بنو تميم ان دل عليه قرينة فينبغي
ان يتعرض لذلك واهمله فافهم نحو لا غلام رجل عنده المرفوع الثامن
اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما كان مسندا اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا

وحكم

وحكمه كحكم المبتدا على ما مر والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل
عليه احديهما فمنصوب او مجزوم كما مر نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب اعرابه مثاله ت
رفعه بالحركة والثاني عما بالحروف واما المنصوب فثلثة عشر اثنى عشر منها اسما
خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحدها المضارع المنصوب الاول منها المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاقه صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده
بحرف او مع بخلاف الافاعيل الباقية قدمه لكونه عامله بمعناه بخلاف غيره فانه
من متعلقات الفاعل وهو اسم ما اي معنى اسما ذكر الكم فيه وفي امثاله لان
ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة
عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة
من وصفه اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية الدال
باسم المدلول فعله فاعل عامل اي قام به بحيث صح اسناده اليه مؤثرا فيه
او لا فلا ينتقض بمثل مات موتا او فيه القيام ولذا اثر المتبادر من
الفعل ولم يقل قام مع انه عند في الامتحان ان يراد به القيام فلا قرينة
مشكلة لا يلايم ما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يشترط كون
الفاعل مذكورا كما في العمل لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل
او مبني للمفعول كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب
زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو
الفعل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعله عامل مذكور وانما لم
يذكر الفعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذا وضع المجهول

لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام
وقال وصيد واعلى مثل موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور
وان اريد بالفعل معناه الظاهر او المراد بالعامل المعنوي لا الاصطلاحي
فلا حاجة الظرف في الظا واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك
العامل مدلول العامل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد في الصرف عنه وما
ذكره في الامتحان انه يحتاج الى ان يراد بالفعل ما يقوم نائبه فانما هو على ما اراد الفاضل
فيكون وجها للعدول عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها اخر حتى يراد انه
عليها اورده ههنا ولذا اختاره ههنا فابقى ما يحتمل توجيها اخر واصلح ما لا يحتمل
حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق منه لئلا يخرج ما
عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي
وقد صح فيما علقته على الامتحان انه يجري ورود الاعتراض لا يكفي قرينة مذكور
صفة لعامل لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو ضرب بكر قائما اي اضرب واخرج
به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبن بادتهما اندفع ما اورد في
الامتحان على حد ابن الحاجب انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي
عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان ان تقصد العموم بمعناه صفة
ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلول
بهما اما مطابقة فيهما كضربت ضربا او تضمنا كذلك لضربت ضربة او مختلفا
كضربت ضربا او ضربة جزئية ذكره في الامتحان وهذا الظاهر وافق ضع على
الفاضل الجامي حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف

الظا

الظاهر غير متمشي في النوع والعدد ومعمول المصدر والمص حمل مراد القاضي على هذا
وجعله من اسباب عدوله عن ابن الحاجب ولاحتماله التوجيه حسن كما نقلناه عنه
ابقى على حاله ههنا ثم انه خرج به مثل تاديبا في ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل
الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والفضيحة وغير ذلك
كذا كراهتي في كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في المدلول
ان يقصد باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصد ههنا بالعامل ما قصد بالمصدر
بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا او بالعامل ما هو عامله
فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه
عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل ومنصوبا به ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة
فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب في عدم تمام منع حده لصدقه على نحو
ضربت وضربا شديدا اذا لم يتوهم كلامه هذا البناء فلا يراد فيه ما اريد في
كلام المص ولذا عدل القاضي عنها في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام
والعلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربة
ولا بكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة
دائمة بخلاف الملابسة بلفظ فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد
بغير يكون العامل ملابسا لفظا اي اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملايم
للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله
نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي والتخصيص به لا اصالته وكثرة الحذف

فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدله هنا
وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اخصر ولم
يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اقصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق
لقيام قرينة او للحذف نبوّد وتهما الا انسا اماجوابا نحو خير مقدم لمن قدم
اي قدمت وما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو حمدا ايضا اي عاد ثم
علبه في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق او اسم ما فعل على
عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في
الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق لعامله كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز
حذفه بلا نائب في غير المصدر مع انهما سببا له في كونهما مع النسبة التي هي
داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله
به لان الفاعل بدله وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا
على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي اللزوم جواز
تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد
فائدة والا كان ذكره عبثا والمنصوب الثاني المفعول به قدمه لشدة
شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو في
اللغة الذي لصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضمير عايد الى اللام
ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي تعلق به حسا
او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان مجازا لكن صار بالغلبة والاشتهار
فيه كالحقيقة الصريحة فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها

بقرينة

بقرينة التعميم فلا يرد انه لا يتناول لمثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على
الشيء السقوط عليه ولا سقوط للشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل
الفاعل اي بصوغه القايم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وما لكم المنفي
ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا او وهما اجماعا مثل اعطي زيد درهما اذ زيد
ح لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى تحرزه بالفعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه
عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كونه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة
عليه عبارة والا لم يفد النفي فيه وهو على قسمين عام اللازم والمتعدي
وهو المجرور بحرف سوى في واللام وما بعدها هما اذ مدخول الاول مفعول
فيه لا به والثاني مفعول له لا به كما مر في بحث حرف الجر خاص بالمتعدي
وقد مر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على عامله
لقوة شرط العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدر المتقدم
ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا
اليه الشيء اذ المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا
غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا اي بقرينة نحو هذا
الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء
وهذا الكلام كما سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله اي عامله فيه نظر
لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب والمنصوب الثالث من ثلثة
عشر المفعول فيه مثل المفعول به قدمه مع موافقته للكافية لكونه مدلول الفعل
في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجوده

او تصورا بخلافه وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون
عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة
او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلول مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل
لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه في فيه فافهم يعني وقع فيه
مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في المصدر او تضمنا كما في غيره
مؤثرا فيه فاعل العامل او لا فخرج حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه
نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدته او فضل الله يوم الجمعة
فانه وقع في الشهود والتفضيل فيه ليس في حيث انه وقع فيه بل في حيث انه وقع
عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس
مضمون العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى القسمين اللذين
مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب
الجمهور فانهم لا يطلقون الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه
المص كما مر في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير
في وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول
فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر ولو كان
العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره
اولى وحذفه مطلقا بقرينة او لا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة

لمن

لمن قال متى سرت او سرت والمنصوب الرابع من الثلثة عشر المفعول
له مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه
المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اي شيء فعل لاجله اي
وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج
بقوله المفعول مضمون عامله اي مدلوله الذي هو الحدث نحو ذكرما ذكر انفا
فلا يرد مثله وجرته التاديب الذي ضربته لاجله على انه يحتاج الى قيد
الحيثية كما فصل في ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا
اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا
في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر لانه يجوز
ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على
انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا
لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل
معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعترض بعضهم بانه يجوز نيابته لبعض النحاة
من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا بناء على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة
لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا
وفي الاية الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ذكره في الامتحان وفي هذا
اشارة الى ان نائب الفاعل هو المصدر المعهود لا المطلق فيوجه في الفعل
فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملحوظ لا يجوز لعدم الفائدة

فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان
الواجب في المفعول معه مسلم صحته جارية على غير ما هو له وتقديره
ان هذا انما يجب اذا كان مرجع البارز حتى لو لم يأت بالمنفصل لتبادر
ان المستتر راجع الى الاقرب فيأتي به لخلاف الظن للتنبيه على ان مرجعه
خلاف الظن وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل
الذي هو متوهم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظن فلا حاجة
الى التنبيه المذكور وهو المذكور واي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل
رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد الفعل بكونه غير معنوي
مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقال به المقدر ليفيد عدم جواز حذف
المفعول معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
كلها سوى الحال بالواو لمصاحبة معمول عامله فعلا او شبهه او معناه
وخرج تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس
بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو للمصاحبة ولو كان
المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا عدول
الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف
نحو كفاك وزيدا درهم من قبيل العطف اعني بالاتفاق ويجوز
الفاضل العصام ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المقارنة
فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش فانه لا مفعول معه لا يصح
عطفه على معمول عامل واما على مذهب اليه غير المقارنة معه حين التلبس

بالفعل

بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة والعلق
ونالتاني معنى الاستقلال ومع وجود المشاركة يصح العطف نحو جئت وزيدا وما لك
وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد ولا يجوز تقديمه على الواجب على عامله فيه
اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليست في العوامل بل هو واسطة
على ما هو الراي الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق
القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو ما ناب
الفاعل او مضاف اليه كل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
تعدد مع ما فيه من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد لما
فرغ عن المفاعيل الخمس شرع في الملحقات بها فقال في المنصوب السادس
الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها فتقديمها على التمييز مع انه ملحق
بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام الفعل لانها الحقت بها
المفعول من حيث انه منصوب به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها
مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من الحال يحول اي انقلب وتغير سمي بها
العرف لانقلاب مدلولها وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي
والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا ومفعولا كما ان الحال
الموقوتة تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب اسما او جملة
يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظا فخرج مثل ضربت زيدا عمرا والكمي
فخرج به التمييز لانه يبين الذات وما اضيف اليه المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا

او جعلت قهقرى فانه يبين هيئة العامل ورد بما عرفت من ان المقسم هو المنصوب
بالاصالة ثم اعرفت ان المنصوب بالبيع غير داخل في الجنس فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار
قيد الحيثية بل الاوجه ان لم ا وهي الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه
او متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى
فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وسمي الاول الحال المحققة والثاني مقدرة ومن
ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها
المؤكدة والثاني منتقلة ومن ان تدل هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءني
زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
مطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنا اي سواء كان الفاعل او المفعول
به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما في المعنى
وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما فاعلا او مفعولا
به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو
بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابرهيم
وان تاكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء
مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به
اللفظي وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما هو راي الفاضل العصام او من زيد
كما هو راي الفاضل الجامي والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا عاملها
اي الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد مر ما هو المراد منها وهذا لبيان

لبيان

لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره لا لانه فيما هو في تخصيص
الامتناع وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام لا نظر ان
الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال
الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في بيان
وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه
يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل فيه التنكير
ولا تتقدم اي الحال فيما عمل مثل زيد قائما كان وقاعدا على الفاعل المعنوي لضعف
مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف
الظرف كما قال ابن الحاجب لو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم
المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها
عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وقد يجوز عدم تقدم معمول اسم الفاعل عليه
وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله ولا على ذي الحال ولعل احتج
في هذا الزيادة لانها يندفع خلل الواقع في عبارة الكافية المجرور حرف الجر او
الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه
ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم
ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لا فيه من المعنى ويؤدي بالتقديم
ايضا لكن لا يسمى فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل
العصام لكن يرد على هذا انه يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز

تقديم على المضاف بنوالاسم المضاف اليه فقط اذا كانت مفعولا او بنوالد
اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز
حرف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابرهيم حنيفا ويمكن
الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية
وان ذلك اسم المضاف اليه ممنوع مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب
الالباب وهو المتوهم من اطلاق غيرهم وقال الزماني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه
ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها
في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الان او غدا فلا
يقال مررت جالسا بزيد ولا جائني مجردا عن الثياب ضاربته زيد وهذا مذهب سيبويه
واكثر البصرية وهو المختار عند المحقق ونقل عن البعض الجواز في الاول وحاصله
بان حرف الجر كالجزء من الفعل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف
فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت ثملا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت هندا واستدل الا بقوله تعالى واما ارسلناك الا كافة للناس اي الا
للناس كافة والمصنف لم يعتد به ولذا اختص التمثيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان
ان يكون في حكمه في كل وجه على ان حمل مثل المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته
من الفعل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والاية
الكريمة مأولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس
اي عاملة شاملة لهم في الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة كما في علامة لما ذكر وان الحال المحصورة لا تقدم

فالمعنى

فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج وما الاعتراض بان كف بمعنى جمع
ليس بمحفوظ ثم قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضي
ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجعلها حوله فاقول
فتأباه المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل في المعنى الا كافا لهم عن
داوتكابهم الكبائر يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فانهم على انه يمكن ان يقال ان
الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فجاليته
كافة حينئذ كذلك لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل
وكفلهم عدم دلالتها عليها ذكره الرضي فلا يخفى عن الابهام ولو كان المراد بها افادة
تاكيد عموم الكل لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال
المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين متكلف
لا يصح الاستدلال بالظن ولو كان صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة بما سوى
التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس الصفة
ذي الحال المنصوب ثم قررت في سائر المواضع طردا للباب وورد ان هذا يقتضي
ان يجب التقديم ايضا اذا قصدت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه
ايضا مع انه لم يجب كما صرح به وبقيد قوله محضة وقيل لتخصيص بالتقديم
تخصيص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الا ما ان
فلا يصح الاحتراز عن الجنس واقول عدم الصحة في التحقيق مسلم واما في التنزيل الذي
هو المراد ههنا فلا فانهم يجوجاءني راكبا رجل وتكون اي الحال جملة لدلالتها على
الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان يكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة

خبر عن ذي الحال واجزائها عليه في وقت الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به
على شيء ولما كان الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال
مرتبطة بما فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اي الحال الكائنة جملة من رابطة يربطها
الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذا الكلام في الجملة ولا يجوز
دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني عن جميع كونه واردا على الاصل الحال من
الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها في الاستعمال من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت
واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله مأول بتقدير
المبتدأ او جعل الواو في الاول للعطف فقال الفاضل العصام ولو جعل الحكم
الكثير بالكلية اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يحتج
في الثاني الى التأويل نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو والواو وحده او الضمير
وحده في غيره اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة
الاسمية اما الضمير فقط لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو
فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة ظاهرة في الاستقلال
فصدرت بها للاحتياج فيجوز الاكتفاء بما وجدها لوجود الربط المعنوي
في الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها
الجملة المصدرة بليس لانها الجحد والنفي على الاصح ولا يرد على الرماني من كونه دخل
على الاسمية الواو واما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال
لانها لا تدل على ثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فمناسب ان يكون الرابط
فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط في اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي

اجتماع

اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة لكن
اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير يربط الحال بذي الحال
ولا بد منه وربطها بالعامل لانها التقييد والرابط به في المفرد وهو النصب وقد
انتفى في الجملة فذكر الواو بها ولانها على المقارنة التي اعتبارها في ربط الحال
بالعامل فالتزمت فيما هو ظاهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل
وتارة منع وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المشابهة واما الضمير وحده
فيها فقليل ضعيف لعدم الدلالة على الربط في اول الامر نحو جاءني
زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب بعلمه مع الواو او وما يركب عمرو بالواو
وحده مثال المضارع المنفي او جاءني زيد يركب بالضمير وحده او وقد ركب
به مع الواو او وقد ركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد
هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو وعمرو راكب بالواو وحده
مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها والفعلية عندهم كما مر ولا الشرطية
ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال
غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال فيرتبط بالمبتدأ لكونه لازما
او تكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان سأله يعطه او بانسلاخ معنى
الشرط فتكون فعلية مثل اتيك وان لم تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني
زيد راكبا ضاحكا وحذف عاملها اي الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا
مهديا لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له او شرع فيه اي سر او اذهب راشدا
فيما يكون فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا يهتدي دليل غالبا او ان الرشد فرع
نفسه

الرواية فينبغي تقديرها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني
لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتوقف اللزوم قد لفظا او تقديرا
للماضي المثبت لان بما ذكر في وجهه لا يتم التقريب كما ذكر في الامتحان ولعله اختلف
مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقيس عليه عدم توجه الشرط
المضارع المشبهة لحوق عند علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب
السابع من ثلثة عشر التمييز ويقال له المبين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو
الانسب للتعريف وفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع
الابهام وقيد لا بفعول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما اي
نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضيح كما ذكر البيضاوي
لان الوضع من ذكرها اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع
غير اخلاله في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات فخرج الحال فانها
ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المراد والمخرج مذكورة تامة واحد
الاشياء المجنسة وقد يتوقع في بحث الكم المبهم التام او عن ذات مقدرة انسانية
الى تقسيم التمييز فيه كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شي زيد
بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافة خاص بما انتسب عنه وقيل بالابدال
ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام و
يستغني عن التمييز على ان فيه خروجا للمبدل منه وهو تكلف بلا دليل او فيما
شابهها اي شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ
شيئه والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم

المفعول نحو الارض متفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة
المشبهة نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين اضافة محتمل الابهام اي طيب ابوه وابوه
لم يذكر في المشابهة المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء
بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيها اذ لا
فرق في التمييز بينهما وابوه عرض اضافي ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق
وزيد حسن وجها نحو المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو
علما عرض غير اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما ووجها وهذا القسم التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدرة ومحل
في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا اليه تنبيه ان هذا التمييز لا يجب ان يكون
عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتمالها
على المحمول وشمل العبوة في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل
الفعل لازما اي انفجرت عيونها كما في الجامي او في حكم يجعل الفاعل مجهولا اي
فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قوله المصنف والارض متفجرة عيونا اشارة
الى الثاني فافهم فهذا اي لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل
والمازني والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ الماول بشي لا يجب
ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه ينتقض تقديم البيان على الابهام وذا بنا
في الوضع من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون
الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر
والمنصوب الثامن من ثلثة عشرة ما يطلق عليه في العرف لفظ المستثنى قدمه

فافهم
فلهذا

على الخبر يا من كان لانه معمول الناقص خاصة بخلاف ما هو لعام يمكن تجريده مطلقة
بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسمان مختلفان بالحقيقة قسم اولا قسمين
ثم عرف كلا منهما كما ماخاصة لا يمكن اخراجها على الاتحاد مع جنسه بتعريف فقال
وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج باعتبار الحكم والمراد من متعدد علم دخوله فيه
باعتبار المفهوم اذا الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء
كان من جهة الجزئيات كما جاء في القوم الا زيدا والاجزاء نحو اشتريت العبد
الا نصفه مثلا او احرى اخواتها لم يذكرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث
وسيأتي انه قال بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا اليوم تمام التعريف
بل المزيد التوضيح فلا يأبى بالنقض وعدم التخريج ومنقطع وهو المذكور بعدها
اي الا واحدى اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله من متعدد للعلم بعدم
دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم الا حمارا والمراد كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية من زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة
كالاشارة في حكم باب لا واما في المتصل فكلاهما باب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بالجزئية قوله ويجوز فيه
النصب اذا كان بعد الا احترازا عن سوى وسوى وغير اذ لا نصب بعدها
بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فالنصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب
تام غير الصفة بيان للواقع فلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه
لاختلاف حكمه في كلام موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا
يجب النصب في غيره بل يجوز وهو يختار البدل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ

يذهل

لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما يجي قيل وجه وجوب
النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل
لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشي وما في حكمه وقيل ان
البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب
فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل مع قطع النظر عن الايجاب و
السلب في هذا جاء ونحو لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان
الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا وحيث ما على المستثنى منه
عطف على خبر كان وهو في كلام موجب بعد الا متعلق به قدم عليه
ليشارك فيه المعطوف ان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشارك
فيه ولذا لم يعد كما في هذين كما اعاد فيما بعدهما فيصح وجه الوجوب
تعذر البدل لامتناع تقديمه على المستبوع نحو ما جاءني الا زيدا احد
او منقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيحمل عمله نحو جاءني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقدمه هو وامثاله النصب بعد الا لان
الحق الاصل بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية
او بكونه خبر ليس ولا يكون قد بين في مقام اخر وانما ذكر هنا التتميم بحث
المستثنى والمنقطع وان بين في مقام اخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بقبله
في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جاءني القوم غير زيد في ذلك الملحق للاشتراك
في وجوب النصب او اذا كان بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما

تجرد النفي العارض ورد بانه معنى تكون الناس
ليس الاعتبار بذات الناس

راجعا الى فاعل الفعل المقدم او مصدره او الى بعض مضافا او مطلقا نحو
جاء في القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم منهم
او بعض زيد او هما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا او الفعل
فيكون اشبه بالاوخلا والاصل اللازم يتعدى ثم بحرف ثم حذفت واوصل الفعل او تضمن
معنى جاوز فالنون لحرف واو التعرض في باب الاستثناء فيكون ما بعدهما في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان
في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتاويل المصدر
باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاء في القوم ما خلا او ما عدا
زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم منهم زيدا او وقت
خلو الجائي منهم او مجيئهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام
ولا يبعد ان يقدر الزمان والحال فيكون تقدير اخلو زيد او زمان خلو زيد كما
في مذ ساعتي في تنقيح التزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه
خبر اعتمها والمستثنى يقدم كما يقدم المفعول به نحو جاء في القوم ليس او لا يكون
زيدا او ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل في هذه
الافعال لا يستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام
الحرف وقال الفاضل العصام اجعل منصوبا بها استثناء دون منصوبات
جاوز ما كان وما لا يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا
كن واح لا حاجة الى بيان محل جرها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام

ترك

ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقييدوا
الجهة الصور رعاية لاصولها ما دام امكن اعرابه غير بعض الا وعاية لاصالة و نحو
ان تخالف اللاعراب فيما لم يشاهد بعيد في الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه النصب
على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقة بخلاف البدل فقدم
النصب مع كونه مرجحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعيت
اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى
منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى الحال نحو ما جاء في القوم الا زيدا او الا
زيد ويعرب المستثنى بحسب العوامل اي اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور
فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور نحو
ما جاء في الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ
له العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب قليل نحو جاءك الفكر الاكثر
عند المصنف والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة بعد غير
وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما
ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير بمعنى البدل
ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونها حرف جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية
في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برئ
امرهم في ضرب وعمر وبعد عدا وخلا لكونهما حرف جر في الاقل واصل غير ان
يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المغايرة ولذا كثر في

في الاستعمال و يحمل على الا خلاف الاصل على علة على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لا
شتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله وعا قبله ولما علم اعرابه ما بعده
اراد بيان اعرابه نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول
على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل
والصورة كاعراب المستثنى بالا لاستفاء اعراب المستثنى اليه لا نجر به على التفصيل
المذكور من وجوب نصبه لو في كلام موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار
المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب
بحسب العوامل في المفرغ الا الاستثناء لكونه موضوعا ولذا كثر في الاستعمال و قد يحمل
غير على الصفة على خلاف الاصل كما مر في الكثير الشائع اذا تعذر الاستثناء بلا
تسمية بان لم يعلم دخول ما بعدها فيما قبلها ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال
اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في الظرف
اللفظ والا في الصفة في التحقيق والمعنى هو الا ليس الا انها لما كانت حرفا
في الاصل والصورة اجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع
فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في جمع المنكور الغير المحصور
نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان في السماء والارض آلهة غير الله ولا دلالة فيهما
على عدم محصور الا الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام اي غير الله وقد يكون في المعرف كما جاء في
الرجال الا زيدا اذ لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه
فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني

رجلان

رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني رجل الا زيد والمنفي كالمثبت في
ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذا احسن واحصر من عبارة الكافية
ولم يوجد لظهوره مما سبق كما سبق قديم لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الثالث
فانه معمول الحرف وامره اي حكم خبر باب كان كامر خبر المبتدا في كونه واحدا او متعددا
ومفرد او جملة وغيرها ذلك ويجوز حذفه كان لكثرة استعماله دون غيره لعدمها
احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان
عملهم خيرا فجزاؤه خير وان كان عامله شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثله اي مثل هذا
الكلام في مجي اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
كما في المثال وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعربيته وعكس اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضده علة الاول ونصبهما اي
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقليل بل كماي نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف ان كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه عدم
التعريف مثل ما مر في نكونه معمول ما هو شبيه بالفعل التام وهو كالمبتدأ
الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن
لا يجوز حذفه الا لضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل
في المحذوف قال في الامتحان ولا بد في الاستثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله
فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدم لان عامله مشابه لان فيهما
شدة اتصال ولان عملها اولا يختص بعض اللغة بخلاف لا فهذه خلها وجهان

جلس

عليهما نحو الا غلام وجل عندنا وقدم شروط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اي لا بأس عليك والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس وقد مر لانه اسم وهو داخل في المولية وهو خبر المبتدأ والمضارع الثالث عشر في ثلثة المضارع الداخل على حرف النواصب والجوازم نحو لن يضرب واما المجرور في الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حروف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقدير ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز لتضمنه تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه في السعة غير ما اي بشيء في الكوفيين وضعفا اي يجوز الفصل بهذا الشيء الموقع في السعة ولا يأتي عليه ما لم يجيء بل يقتصر عليه وهو ثلثة معمول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر رحمه زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تركت يوما نفسك وهواها سعي لها وكقوله عليه السلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي والقسم نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله

لله در اليوم من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل يجيء اقسام ثلثة جائز في السعة وهو ما سبق واو بعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها اي تسقي ندى ريقها المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد صب اي قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد ادكا برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا كما على المحذوف وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله يا تيم وابي علو ضا اسم بني ودابي وجرهما الكرامين ذراعي الاسد وهما كوكبان نيران ينوبهما التيم وجبهتا الاسد وبعة انجم منازل القمر او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم يا تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور ويبقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي فصل بين المضاف والمضاف اليه وكقوله

فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه لا ابالكم فلا يلقينكم في سوءة عمرو التيم ضم عمرو ابن لجاء وعدي اخواتهم بني برجلين اراد عمر التيمي انشاعر انه يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم المنسوب الى عدي لا ابالكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر انه يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والآباء وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اي يعطى التنوين اياه عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحينئذ فلا غير منويا فيهما المضاف اليه نحو قوله تعالى وكلا آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان اي المضاف غاية وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث حروف الجر وحسب على قوله غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اي في كل المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو نسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو دبرا بعد كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو كنت قبلا لعدم علة البناء وعلة الاخير لم يعوض لبني المضاف في كلها لشبهه بحرف في الاحتياج على الضم جبرا لنقصانا باقوى الحركات واما المجزوم في الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة ففعل مضارع دخل احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المضارع فان كانت اي الجوازم كلم المجازاة حرفا او اسما وقد مر معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان واخواتها تعمل في الاسم والخبر لاقتضائهما المسند اليه

ومسندا

ومسندا

وتسمى الاولى شرطا والثانية جزاء ... الشرط وجوابه ... الحرف ... التسمية بهما ... لان الجملة الثانية انما كانت ... على الجواب والشرط ولهذا يسمى ... الجزاء وذا الجواب لوجود المطابقة بين اللفظ او المعنى ولذا جزم والملاق المضارع عليهما ... وان كان المستحق ... فلذا اسلك فيما لم يظهر الجزم ولو صلح ... والثاني ماضيا بقاء او معنى وجعلها اسمية بعين فاذ يقع اذا كانا منصا وعلى حال كون الجملة ... والمراد ... اذ لا احتمال لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه ... حذف الفاء ... لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الجزاء المضارع فينبغي ان يقرب عليه ... والمراد بالمضارع ... فصله في الوجوب لا يحكم فيهما قبل دخولها ... الفاعل ... المضارع ... الجزم ... المضارع شرطا ... وجب لوجود الجازم وصلاحية المحل ... نحو ان تضرب اضرب ... مجزوما ... الفصل ... كقول ...

نون فيه تأثيرا له اي للجزم لفظا لانه بعد ما جزم الجزم معناه منع عن تقدم تأثير في
الاول حسن للزم وجد الكلام من التقديم بل من حال البعض لم يجئ الاخر جزم ومع
الكثير وعدم حسن امتنع ان يمتنع عطف الماضي على المضارع الا ان قال تعالى ان نشأ
عليه … يكون الاداة الشرط وانه كان الاول الماضي او الثاني يجاز على بلاده
وهذا الوجه بعيد الا … كذا فاما ماضيين … فلا منع جاز
الجزم بها لفظا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل واثر في الكافي
ضعف التعليق لحيلولة الماضي المرفوع بحرف الجزم لفظا او تقديرا والموافق
الاول لانه تابع له واما الشرط فجزم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتيته
واتيته وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا اما
… ههنا … المسلك … عدم ظهور الجزم لنية التعليق وصلاحية الماضي
بالتصرف … المضارع … وصف المضارع بكونه مستقبلا ام … متصرفا
لا … متصرفة كما … المضارع لا يجيء … مضارعا منفيا بلم ولما الى
او … ولا … حكم … فلا يجوز … الفاء فيه التحقيق بانه
اداة الشرط فيه … معناه الى الاستقبال … فيه ما يتعلق المعنوي
على الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم فيه لفظا لبناء الاول والجزم … الثاني قبل
وجود الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي ضربت اولم اضرب لم اضرب
… لم … ضربت … ضربت … الاخير مجزوم لفظا
كما عرفت … محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
او مضارعا كما … الاشارة او جملة ماضية تتقيد بالبناء اي منسوبة

الى

الى الماضي بان كان صدرها ماضيا من شرك اليه ما يليك … الامرية الى الدعائية
والتحضيض اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال الجزء بالماضي
غير متصرفة على الاول اي غير متصرف جزءها اذ لا يتصور فيها الصرف حتى يحتاج
الى نفيه بل هو وعدمه الى غيره في الفعل في هذا تنبيه على ما قلناه في التسهيل
وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا
المسلك وللتباس بما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى المضارع فان حكمه
ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك بر شرك اليه قوله او مضارعا
مقرونا لكن سقط من قلمه الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وفيما
الاول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ما جزءها بمعناه
بقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه
لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة
دخلوه مما لا يخفى فلا بد حينئذ اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد لفظا
او مقدرة ليكون نصا على ان الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة مصدرة مضارعا
لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا
بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلاثة
الاول تدخل على الاستقبال والاخير على الحال والاداة لا تخرجه الى الاستقبال
ولا تبدله الى الحال او جملة طلبية وفيه اشارة الى ما نقلنا من الفضل العصام
في وجه التقييد بانشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر والنهي اي
المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب

دخول الفاء فيه اي الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبل ان في البعض
ولعدمه بعد حاله في البعض فلم يوجد التعليق المعنوي فاحتيج الى الربط اللفظي
فلا جزم فيه لما مر لان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فالجزم
نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس
من الله في شيء مثال للماضية الغير المتصرفة في الافعال الناقصة فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة في الافعال المقاربة
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل مثال الماضي بمعناه اعلم ان في حصائص كان بقاؤه على المضي
اذا كان شرطا الا قليلا ومثاله غيره عليه تأد وكذا في الرضي وقال بن مالك
كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويل باستقبال
وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الي فشكرتك مأول بان يظهر
كونك محسنا الي يظهر كوني شاكرا لك وان تعاشر ثم فستصحبه لم احوي مثال
المضارع المقترن بالسين ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر … مثال
المضارع المقترن بلن ونحو ان جاءك زيد فاكرمه مثال الامرية او جملة
مثال النهية او هل تضربه مثال الاستفهامية وان اكرمتني فيرحمك الله مثال
الدعائية وان جئتني فليتك تكرمني او فلعلك تنزل وان كان اي الجزاء مضارعا
بغيرها اي بالسين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا
الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي
فاحتيج الى الربط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء تمنع الجزم

ويجوز

ويجوز حذفها اي الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التأثير من حيث انها خلصته
للاستقبال اما في المثبت فظ واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح
نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع
مثال للمثبت او لا اضرب بحذفها مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع قال
سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصير فيه
عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمية
في التقدير وقال ابن جعفر واقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء
بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه
وارتضاه الرضي والمحقق لان ما ذكر في وجه الاسمية مندفع بما ذكرنا في
وجه دخول الفاء عليه والمانع عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم
في محل الجملة واما المعرب بالتبعية وهو الثالث في النوعين الاخص
والانسب للاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في
اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا التعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد
المبتدئ لاستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذا التبعية بتتبع الموارد
مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا ترك واكتفى بتعريف اقسامه
على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة
المعرب بالاصالة ولئن سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام
فافهم وفي التعريف ابن الحاجب خلل اخر بيناه في الامتحان وخمسة بالاستقراء
ولا يجوز تقديم شيء منها الخمسة على متبوعها في السعة واما في الضرورة

الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام
وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه الى المتبوع في قصد المتكلم منسحب
اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل وانصبت عليها حتى صار المعمول منسوب اليه
وكان الثاني هو الاولى في المعنى انسحب عامله ايضا عليهما معا لتحصيل المطابقة
بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف
الظاهر المعنوي بالنسبة الى اللفظ كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب
اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار اليه الا من تحقق اذا امكن الحمل
بالامر الجلي واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل
يؤثر الثاني وافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واما
جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم حيث علق في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع
اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما
هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون
المبدل منه فمردود بمذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما ادعوا واما في العطف
بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين العامل والمعمول هو الحق وتقدير
العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والحق وجعله
حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها الاحد التقليلين
كما هو حق العامل واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي متبوعها ولو محلا اذ هو مانحو
يا زيد

يا زيد العاقل بالنصب ونحوه الى انه لست يدرك مما مضى ولا ما تقضى شيئا
اذا كان جائيا فان سابقا مع كونه مجرورا عطف على محله كما مع كونه
منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء وان
الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا
بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجار في التسمية بالرفع
والجر مجازا المعمول الاول ثم تلك الخمسة الصفة قدمها لكونها اشد
شابعة واكثر استعمالا وافوا فائدة وهي تابع جرح به غيره من المعمولات
يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صادق بالغلبة
والاشتهار حقيقة علي ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص
المفتاح على معنى ثابت في معمول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع جرح به سائر
التوابع وهو الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن
باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال
المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله اعتبار هذا
الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه واما
سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه
لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق والتمييز بينهما الاختلاف احكامها
ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد المبدل في
العطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لان الدلالة على الشمول لان دلالة كلها ليست بتضمنية

برا الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اي دلالة مطلقة
غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها فردها المحقق بانه الذي يخرج العطف من التوابع
مع متبوعه تلك الهيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا و
بيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على
ان الظاهر على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني
ويجوز فعقده لما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف
النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف حكمية
الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
كما لا توصف من المعرفات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل
مثلك او خير منك بالجملة لخلق ها في التعريف مع ولانها على معنى في المتبوع
كالمعمول الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال
الفاضل العصام قيدها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية
خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه
به والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والحق من خبر المبتدأ ليس الا
افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل
النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه
لظننت في بادي الراي اجنبية وانما التزام فيها الضمير دون الخبر لان
توجه

توجه المخاطب اليه فوق التوجه اليها فليس هنا مظنة الغفلة عما
لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في
ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف في بعض نحو واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس اي منه ويوصف بحال الموصوف يجب الدلالة
ولو يجوز نحو كان الوصف جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث
فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عيناه وغيرها
وبحال متعلقه كذلك فزيد حسن غلامه ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن
هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري اعرابه
عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما
قسم الى قسمين اشارة الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال والاول
اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل
كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة او صورة
كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب تركه
حذر ايضا لكن او لا وجه لاستثناء ما تستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه
بينهما لان التبعية حاصلة وذكر الواو في جميع الارادة النوع من الجانبين ولو اريد
كل الافراد منهما لذكر او الاخ الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة عالمة
والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاوليين من السبعة اي التعريف والتنكير
فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيها ما علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي
البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا

والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين
في بحث الفاعل اراد ان يشبههما بينهما فقال والمعرفة حيث لم
يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها
مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف واقيد وكونه مفهوما
وجوديا محضا ما اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبسا
بعينه اي بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج النكرة فان
رجلا مثلا هو موضوع للمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية
فالذهن لا يلتفت من ساعته الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل
موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها
ولهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة
كذا ذكره الفاضل عصام وقال في الامتحان هذا ايضا يدخل المعرفة باللام
والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة
بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين
وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين
وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق
دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن
ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ وافادته
لمن كان الكامل في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء

بعينه

بعينه واستبعد الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شيء بعينه و
استبعده ذلك الفاضل ايضا بان التعريف يعلم بها اليس بهذا اللفظ ويمكن
ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذا
الاثر وان لم تكن داخلة في الوضع الشخصي لكنه داخلة في النوعي ولم يعدل عنه ما ذكر
في الامتحان بالنظر الى الشخص الذي هو المتبادر عند الاطلاق وكلام
العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كالخطيب او لما هي
هو شيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية
المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالعيني وغيره ونحو السيد السند
في تصانيفه قال الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء
النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها
معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ لا مفهوم المتكلم الواحد
مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظا
بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما ذهب اليه
المحققون من المتأخرين لا بازاء الفرد المشترك كما هو راي المتقدمين قدمها
لكونها اعرفها عندها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس وقطعا
لوجوه الالتباس في الحاضر فانه قد يتطرق في المتكلم ثم المخاطب فانه
وان اتضح اليه لفظا بحضره لكن هذا بمنزلة وضع اليه عليه وهي اربعة اقسام
بالنظر الى ما تقدم والى اعراب القسم الاول مرفوع محلا متصل وقد مر الرفع

عمدة والاصل في الضمير الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي
هما للتثنية ولذا كرر بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لو لم ذكر مرتين
كما في عبارة غيره ولما كانت مشتبها بينهما ذكر الجمع بعده فقال
هم هن انت بالفتح انت بالكسر كما انتم انا نحن انا نحن اعادها
بالقارئ رعاية لاسلوب الترقي ومن بدا بالمتكلم رعى للاسلوب
النزول والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل
لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فهو
مجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف
في ضيق الضارب قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا
التعقب يعلم حجية الاقسام خمسة كما جعلوا الواضح ما من ثم ههنا
ضربه ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحو له الى
لهما لهم لها لهن لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب
منفصل اياه اياهما اياها اياهم اياهن اياك اياك اياكما
اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من الستة العلم وهو
ما لا يتناول غيره بوضع واحد ويخرج بوضع كما في الامتحان ان نحو اسامة
غير داخل فيه الا ان يدعي انه متناول للافراد مجازا ويخرج عدم
الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب
والرضي من ان تعريف مثلها تقديري كعدل عمر والامور اللفظية

نحو ضربه ضربا

مثل امتناع اللام منع الصرف وهو قسمان علم شخص كزيد وعلم جنس
عينا او معنى كاسامة وسبحان علما الحقيقة التسبيح على رأي قدمه على
اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه
ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا
والنوع الثالث من الستة اسماء الاشارة والمراد بالاسم على
الحد الكلي والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات
وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم
الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قدمها على الموصولة
وذي اللام لانها اعرف منهما لان معرفتها بالقلب فقط بخلافها
فانها بالعين ايضا وهي مبتدأ خبره محذوف وهو ما يذكر بعد ذا
مبتدأ خبره للمذكر للمفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا ابتداء
ثانيا بتقدير منها خبره وللمذكر حال من فاعل الظرف او العكس والجملة
خبر الاول ولمثناه اي المذكر خبر للمقدم ليكون الضمير اقرب الى
المرجع ذان رفعا مبتدأ مؤخر وثان بتقدير منها كذا وذين نصبا
وجرا وللمؤنث للمفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة هي الفرق
بينهما بها ولذا جعل السابق ذكره الفاضل العصام وذي بقلب الالف
ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي علامة التأنيث في تضربي وقيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا وفي بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق
وذه بقلب الالف هاء لكونها في الوقف والاصل اجرى لمجرى

الوقف وبكسرها بلا ياء و تيهي وذهي بوصول الياء وذات لم يذكرها لفظا لقلتها
ولمثناه اي للمونث تان وتين قال في الامتحان وهذا يدل على ان اصلها تا
وبجمعها اي المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان الالف له
مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس الي حرف جر وحمل عليه الممدود
ويلحق اوائلها اي اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار
اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار اختصاص اما و الا بالجمل وتا لم يلحق بما
للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو هذا و يتصل باواخرها
كاف الخطاب تبنيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث والافراد
وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا
لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة
لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل
واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا
كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوع واني هذا فيقال
في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي المونث للمفرد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما
ذاكما وفي الجمع المذكر ذاكم وفي المونث ذاكن انما تصرف بهذا التصريف
مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته في
الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر في لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل
باخر البواقي من ذاك الى اولاء نحو ذانك الى اخره وتاك الى اخره
وتانك الى اخره واولئك الى اخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف

الخطاب

الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف
الخطاب فضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء
افرادها مطلقا ويجمع بينهما اي حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع
مع عدم اغناء احدهما عن الاخر كهاذاك ويقال اي يقول العرب
تلك في تي او تالك في اولاء باللام مع حذف الياء لالتقاء السا
كنين في الاولى وقصر الهمزة في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل
ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تالك لكنه
قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل
في تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان
للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد لان زيادة
الحروف تدل على زيادة المعنى وللمحققة الرماني ورده الفاضل العصام
بانه ينبغي ح ان يكون للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال وقد يقال ان
من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشددة للبعيد بل عند
غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط لقول
لا بعد لافادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة انه
واختصاص افادة البعد باللام وقال المبرد الاصل ذانك او تانك
لكن جعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل العصام ايضا بان الاصل
كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وههنا ليس كذلك او كذلك
ذلك لم لوجود مثل اطرد وادعم على انه لم يجعل كذلك لامتناع

تغير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية العفة وبانه لا ادغام مع
سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء
الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد
ان الادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد وان اراد انه
لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل شد على انه يمكن ان
يدخل اللام المكسورة عنده كما ظنه الرضي وارتضاه الرماني ورده
ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يجز هذان بالتشديد معها
كما لا يجوز هاذلك وقد جاء اقول يجيئه لعدم اللام اختفاء فيجوز
ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجتمع البدل منه وقيل اللام
كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين التثنية والعلم
باللام وان الاصل دخولها بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك و
تانيك بابدال النون ياء واما ثم وثمة بالفتح هنا بالضم والتخفيف وهو
لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى للغني وههنا وهنا
بالفتح والتشديد وهو الاكثر وقد جاء بالكسر وهنالك فاء
فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني
للقريب وما سواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة
المعرفة الموصول بعليه وهو معنى الاكثر واما الموصول بغيره فهي
الحرفي ذكره الفاضل وهو الاصطلاح ما لا يصلح جزء الا بجزئه
وعائد تركه لانه لا يفيد المبتدي كاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف

صيرورة

صيرورة جزء في الاستعمال واحتاج الي جزء المعرفة الاصطلاح و
معرفة الانواع تحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان
بينهما مساواة لمناسبة لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات
ولا يتم اي الموصول في جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفا
بان يشار الي مضمونها بين المتكلم والسامع على ما
هو عرفه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة للسامع في
اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوما الوقوع لرضا المتكلم
بها ولا حكم في المفرد مضارعن المعلومية والانشاء لا يعرف
مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة لم لا
تصلح ان تكون صلة وبما ذكرنا لتدفع ما يقال ان الموصول
لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة المعرفة بالجملة معرفة بها
فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين ان يكون موصوفا في مثل
قولك لقيت انسانا مضروبا وفيه تخصيص لكنه ليس بوضع
والتفصيل يطلب من الرضي والرماني في شرح التسهيل هذا على
ما هو المشهور وقال الرماني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد
يراد به الجنس فيوافق صلة كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا
يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الي تعظيم الموصول كقول الشاعر
عوفان استطيع اغلب وان تغلب الهوى فمثل الذي لقيت و يغلب
صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الي الموصول للربط بخص الضمير

بالذكر لغبته واصالته وقال صاحب التسهيل او خلقه اي الضمير وقال
الدماميني في شرح المرادية الظ كقول ايا ان ليلي انت في كل موطن وانت
الذي في رحمته اسلمت اي في رحمته لكن قال ابو علي منهم من لا يجيز
وقال بعضهم لم يجز سيبويه في الخبر فمن الصلة اولي فظهر من هذا ما
في الامتحان ان العائد عام كعائد المبتدا كذا في التسهيل وقال الفاضل
العصام والاصل كون الضمير غائب لان الظواهر باسرها غيب وقد
يعدل عنه ان كان الموصول او موصوف خبرا لعني المتكلم او المخاطب
نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو انت الذي
قلت واما اذا كان من كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به
فلا يجوز الا الغيب نحو الذي قال انا وانت اذ في الذي قلت لغناء
عن الاخبار بانا وانت ونحو انا كحاتم الذي وهب المائة واما
اذا وجد الضمير ان جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخير
نحو انا الذي قلت وضرب زيد ويجوز حذف الضمير كثيرا لو
مفعولا وقليلا لو مبتدا ومجرورا عند قرينة اذ لا يحذف
بدونها الا متناه ولا يجوز هنا هنا ولو مفعولا لكونه جزء
من الصلة وهو لا اي الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام
الاولى حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة
كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشبهة في وقوع الاو
ولئلا منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية

اصلية

اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين الاولى والدال
الساكنة التي هي للموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام
هنا يعلل هما لا يجلب مناسبة فضلا عن شاهد ثم العجب فيه
الكناية بلا ميين اذ الاولى ليس جزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل
هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له ولمثناه اي الواحد اللذان
رفعا واللذين نصبا وجرا وكثر فيه بلا حين للفرق بينه وبين
الجمع وحمل عليه اللذان واللتان ولجمع المذكر وقيده التسهيل بالعاقل
الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر التي كالذي هي
للواحدة المؤنث ولمثناها اي الواحدة اللتان رفعا واللتين
نصبا وجرا ولجمعها المؤنث اللواتي وجه فيه اللواتي بحذف
التاء والياء معا واللاي بالهمزة والياء واللاي بالياء فقط
ساكنة او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بالتاء
بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوائي بالهمزة والياء قال مولانا
السيد عبد الله في شرح لب الالباب الظ ان هذا واللواتي
جمع الجمع وذا عطف على الذي الواقعة بعد ما الكافية للاستفهام
نحو ماذا صنعت اما بمعنى الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق
بالسؤال في كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او بمعنى اي شيء فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال
ايضا في كونهما فعلين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن

لذي العلم الا انه يجوز وما لغيره في الغالب ولصفات ذي العلم وللمبهم
امره ويستوي فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كذا ذكره الفاضل العصام واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام
اي مجموعهما على ما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام
وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقال
ال كما ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله غش في
احد الموضعين على اصطلاح الرائي سوف النحو على الاصل الكلمتان في
اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث
والنوع الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان للعهد
الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى
حصة عينة من حيث حضورها فرد او افراد نحو جاءني رجل
فاكرمت الرجل المعهود للذكور او للجنس كما اذا اشير بها
اليه اما من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اي جنسه
خير من المراة اي من جنسها من حيث وجوده في ضمن كل افراد
فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالي ان الانسان لفي خسر الا
الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمي لام
العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد
والمعرفة بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا
فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل

المعرفة باللام

داخل في اللام اذ اصل يا رجل مثل يا ايها الرجل المص لم يسلك
مسلكهم لكونه متكلفا والنوع السادس من الستة المضاف
الى احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة
اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك
الكلام صحة الاضافة الى كل فرد من افراده هنا فلا يرد انه لا يصح الاضافة
الى المعرفة بالنداء وماذا اضافة معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل
وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلامه
وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثاني
من الخمسة العطف بالحروف اي المعطوف باحدها فجمعه مع كونه
بالواسطة لا استقلاله لفظا وحوظا ومعنى لكونه مقصودا
بالنسبة لمتبوعه بخلاف السابقة كما يجي ولانه بدخول الواو على
الصفة يكون احق بالانفصال كما سيجي في التاكيد وترك تعريف
ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى والا
بل لا فلا ارتكبا البعض واكتفى بما فهم من قوله وهو تابع بينه و
بين متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف مفصلة فلا
يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالي
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على راي والتاكيدات
الواردة بالفاء او ثم لطرق التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله
ووالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءني زيد العالم

يتوسط

والشاعر والكاتب صفة لجزئية ممنوع كيف ولو كان كذلك لكان تخق الوضع من جهتين دجعل الوضع او لمعدات الكلام المقتضيين ممتنع وجعل لاحدهما والنقض للاخر مالم يقل احد هي اي ثم المشتركة والفا حسن في عدها هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلنزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء مع الترتيب بلا مهلة وقوله ويكون للتعقيب وثم للترتيب معها وحتى مثلها ايضا لكنها من اقل وهي ذهنية لا خارجية كما في ثم وللمعطوف بجزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل وبول انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان المناسب ان تتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانقطاع الناس بوجودهم ونقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان لم يكن نفس الامر كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور بها غير معين عند المتكلم وهذا بيان المعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حج للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين والاخر فيجاب بتعيين احدهما عنده بلا تعيين فيطلب الجزئي نحو انها لابل ام وفي الاستفهام ازيد عندك ام عمرو ولا النفي ما

اوجب

والمعطوف للاخر على الاول مع التنزيه في التأكيد مستقل في حكم

شاة حج

ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول والاثبات لما بعد على اخر ولكن في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي والعكس فهو بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاءني فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحروف اوقع المعطوف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المتصل والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل ويتبع ترك الشرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط الشرط بناء على ان الشرط اذا كان عليه غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجود في الخارج يكون سببيته الشرط بحسب الذهن ولذا يعبر الشرط في مثله بالاداة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده بارزا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قولهم يجب جواز كون التاكيد موضع العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء لفظا على التاكيد لان المعطوف في حكم المحكوم عليه فيلزم المعطوف

بمنفصل

والعطف مع التأكيد على المعطوف المتصل من غير فصل بحرف

ان يكون للمعطوف تاكيد ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العطف تاكيد ايضا كقوله تعالى وما ارسلناك ولا اباؤنا مجوز نحو كه اي التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المحشي فيه نظر اما اولا لان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المذكورة فما لقول بحصول الطول حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروا استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حروفا من التاكيد لما كان ما ذكر في التاكيد مما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي ايذانه باستقلال المتبوع الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المتصل فصل ولو بعد العطف كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب واقيد بهم واغناه التاكيد والبيان له فلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كان مستقلين لفظا فلا يلزم في العطف من المزية واغناه البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكونه متبوعه غير

مستقل

مستقل بل في حكم الجنبية فلا يلزم ايضا مزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان العطف على المضمر المجرور جائز بدون اعادته الجار له اعيد الخافض حرفا او اسما لانه مما استويا لاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاستقبحوا العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد جرة بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قول المال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا على المتعدد وقيل بالثاني كما في حرف النداء نحو بالله ثم بالله ثم ان هذا مذهب البصرية في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوز الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط ومع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله وزيد فان سببه لو فهم حركة المنادي عن الكلام اعني لزوم اجتماع الة التعريف لو لم يجرد منفقود في المعطوف وسببه بناء زيد اعني كونه منادي مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبد الله فلو يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو لا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما العمرو اذ لو نصب او جر

عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وللعدة حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم مقصوده ولا يجوز عطفهما واحد على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضي ما لم يظهر عنهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف في كلام العين لغويا اغنى الميل او جعل على اسقاط البناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا في الا الامتحان الا عند تقدم الجار الذي هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف او لي على راي وهو راي الكسائي والفراء والزجاج والمرتضى الاخفش على ما ذكر بن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة عمرو في الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد بتقديمه على الرفع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا بل المثال الثاني ايضا ان تقديمه على غير متصور وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديمه الجر كما وقع عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم ابتداعا لا ان ابن هشام عدل ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالف لما في الرضي نقلا عن المجرورات وغيره وما

مع

في التسهيل ان قوله انه يجوز العطف فيه ان كان احد العاملين جارا اتصل بالمعطوف كما في المثالين المثالين او نفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الامام في شرحه وعزي هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو مخالف لما نقله الرضي عنه واد نصاه الفاضل العصام وتلقاه الدماني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسب ابن هشام عن البعض اذا الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فجعل الحرف العاطف عندهم بمنزلة حرف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف عند صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح كما في اللغة التقرير قدم على البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يوتى العاطف في اللفظ لما من حيث كونه التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام في التركيب وقواعد ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك توجيه فهو

وقوله لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين وقد تقدم ... [illegible]

ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يقرر صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة التسمية عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب ولكن عن البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وانه لا يلزم من التوكيدية مثل نخة واحدة والهيين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليهما وهو قسمان لفظي مسمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوي كما سيجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في الضمير المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل في التعريف لابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون الحق من هذا التعميم عدم اختصاص بالالفاظ المحصورة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن حسن وضربت انت او ضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم

بجواب

في جواب اقام زيد او زيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء الجاري كما للفظي في الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا التاكيد للنكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا يجوز رجال ودراهم وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما من اسماء نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا او تثنية او جمعا وتذكيرا او تانيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان والهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كما جاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرات الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجارية كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع يؤكد بالواحد والجمع كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما

عطف عليه لانه لا يفرق اجزاؤه حسا او حكما بخلاف المثنى ان الكلية والاجماع لا يتصور ان الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بها فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية باتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اي اجمع اذا جمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود لها من في الفصيح وفي غيره قد تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة و بيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيره وتفصيله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس فاقول لم يسلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فيهما تاكيدان او غيره فيهما فاعلا فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربت نفسك وضربت بل انفسك

وان

وكذا اذا اكد بغيرهما الا ان اجمع واخواته لا يستقل لعين التاكيد وكل وكلا للمضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا مبتداء فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك او عينك واعلم يذكر هذا استصلا لبيان النفس والعين مع انه حكمهما مع وجود الاختصار في الكلام مع بالاجمال لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا استصلا به لكان الفصل بينهما كالفصل بين ولهذا قدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى الفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو بما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلم كما اشار اليه المولى الجامي حيث قال هي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالحي في مثل جاء في زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد وفيه نظر لان النسبة الى الاخ ليس مقصودة منه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان الكون من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط او حال نسبة من التقرير والتمكين في الذهن

كما في البواقي وليخرج البدل من المتبوع عنه نحو حيني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة بنسبة متوعة الى شيء وما اختاره المص من قوله بالنسبة ما صوره به الفاضل العصام دونه اي المتبوع وخرج ما عدا العطف بحرف الاضطراب قيل يخرج هو ايضا لان المتبوع معقود للمتكلم ابتداء ثم بدا له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصود ان صح هذا فهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه بيل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر البدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرط ان يرتفع من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل غلط نحو هذا بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ولسان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخير اما في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن الغلط فيه ببل فظهر ان لا فرق الاضراب وتسمية بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يوردون بل فيصيرا ضرابا والاوساط لا يصيرون بدل الغلط وانا الغلط وايتان يقعان في كلام

الفصحاء

الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يؤتى بلا عاطفة كذا في الامتحان وينقض التعريف بصفة اي وهذا واية هذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها هذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل وهو المبدل منه ان صدقا اي البدل والمبدل الكلان على شيء واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا من اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث يتشوق النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول هو المبدل منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد يتشوق السامع ويتشوق الى ما ذكر ما سلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال

وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اي مسبب عنه
ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشتمل اقسام الثلثة
الآتية خلاف الظاهر لان المتبادر من الغلط ما هو الصريح و لا
يصح اطلاق قوله ولا يقع الثاني ان رجع ضميره الي بدل الغلط
مطلقا او لوقوع القسم الاول في كلامهم كما عرفت نفسه وان
رجع الي ما فيه الغلط مطلقا صريحا بقرينة المثال بقي القسم الاخير
مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه عبارة البيضاوي
فانها شاملة بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رأيت
رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يورد ونه بل ويجب
وصف النكرة المبدلة من المعرفة فيه اشارة الي
انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في
الوصف كما في رجل غلام زيد و بدل الكل اذ لا يحد غيره
مع البدل منه فلا يحسن تغايرهما فيهما الا اذا وجب ليكون
للجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المبدل منه انقص من
غيره من كل وجه قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا
يبدل النكرة من المضمر في بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوي واخص دلالة
من النكرة فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المبدل منه انقص
من غيره مع اتحاد مدلولهما بخلاف البواقي لتغاير مدلولهما

جهتها

١١٦

منهما يقال اشتريت منه فصوفه واعجبني علمه واعجبني الهم علي
وضربت الحمار وضربني الحمار و التابع الخامس من الخمسة عطف
البيان وهو تابع يجيء به لا يضاح متبوعه ولا يلزم منه
كونه اوضح من متبوعه لجواز حصول الايضاح بالاجتماع وخرج به غير
الصفة الكاشفة وخرجت بقوله والذي يدل علي معني فيه
اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر بن الخطاب
عمر عطف بيان لمجموع ما ذكرنا من المعمولات علي ما ذكرنا
ثلثون واما ما ذكره ابن الحاجب منها علي ما ذكره ستة و
عشرون وفي المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن
الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر
بعد المجرور المجزوم الباب الثالث في الاعراب تذكرها
سبق وهو في الاصطلاح شيء حركة او حرفا او حذفا جا
من العامل بواسطة لم يذكرها الكتفاء بذكرها في تعريف
العامل فلا ينقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا
واسطة يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة
او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذاتهما ثابتة
قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب
متي اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكورة تقول مسلمون
مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين مصلين

وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون و
مسلمين مثلا متوادفين في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنها
اما غير دالة علي شيء او دالة علي مجرد معني الجمع والتثنية و
بعد العامل كلها دالة علي المعني الموجبة للاعراب فيتقدر الدلالة
في بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث
في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة علي المعاني المقتضية
ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
يختلف به اي بسبب صفة اخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا
والمراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ اخر عند الاضافة ولو
نونه فيشتمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قاعد وياء بصري
ودال مسلون علي ما هو المختار عندهم من ان كلا منهما كلمة واحدة
قال المحقق للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضي عروض بعض
بسبق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء
فلفظي وان منع حالي في اخره فتقديري او في نفسه فمحلي
وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير
اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالهما و
اقسامهما والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل علي الخاص انتهي
فان كان المراد بالعام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ان يشتمل عليه

لكن

١١٧

لكن
هذا خلاف المتبادر الا الاصطلاحي والا ينتقض التعريف بخروج
المحل الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان
اصوب واظهر واسلم من لزوم الذي بذكر المعرب ان لم يسلم منه
بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص او بالمعرب الاصطلاحي
يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في اقسام وجعله
استطراد بالالقاب الموام كما لا يخفي علي ذوي الافهام ويمكن ان يقال
انه اخرجه عن التعريف وادخل في التقسيم تنبيها علي انحطاط
رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم لا يخفي علي الحل من التقديرين
اي الجر بالحروف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية
والجزم والنصب بان وان الداخلتين علي الماضي الواقع موقع
المضارع خارج عن الحد والمحدود لعدم مقتضيهما فيكون
التعريف للاعراب الاصح لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشتملها
وزيد في تقسيمه او محل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد
بالمعرب ما اشتمل علي هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما او
اما النقض بالواسطة فمدفوع بان المراد من البناء للسبب القريب
وهي من البعيدة لكن يأباه ما نقلناه عنه وتعريفه للعامل
ولذا اي للاعراب مطلقا لكن مع تقويم الثاني بلا استخدام فافهم
تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام
بعضها في اقسام اخرلان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات

مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين
الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة الي المعرب
والمبني واخري الي المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب
او مبني التقسيم الاول منها تقسيم بحسب الذات والحقيقة ولذا
قدمه فنقول هو اي الاعراب اما حركة وهي الاصل فيه لخفتها
وكونها ادني على المقصود وكذا قدمها او حرف وهو ليست
باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي
ذلك كما هنا حرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف
اي حذف احدهما للجزم ولذا اخرها والحركة ثلثة ضمة
سميت بها لضم الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها
وكسرة لنقل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءني
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو
الف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه
ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف
الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون
نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم عشرة فهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيم
بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسب هذا التقسيم اما
معرب او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او بالحروف

الحضة

شرح
المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول
وهو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب ملتبس ومعرب بالحركات
الثلثة في الاحوال الثلثة غير تابع بعضها البعض في بعض الاحوال
بالضمة رفعا اي مرفوعا في حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة
جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يخل الغرض فان الواحد
اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج
الي علامة اخري فاوجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكر بقوله
فهو اي تام الاعراب مما بالحركات المحضة الاسم المفرد لا المثنى والجمع
بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما يكسر
بناء الواحد للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ ج
الاعراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف لا لاحتياج
الي علة وبيان وما خرج منها او من احدهما فيحتاج اليهما كما
سيجي احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء
الستة المضافة الي غير الياء فان المنصرف على نحوين اما مبنى غير صادق
على المعرب بالحروف كما سيجي نحو جاءني رجل ورجال ورايت رجلا
ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص الاعراب بالحركتين
فقط وهو علي نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار
اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب
بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد و

ومررت باحمد وسيجي ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب
للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة
العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه
بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اي
اما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل نصبه على
الجر ليكون على وتيرة الاصل وهو جمع المذكر السالم على ما
سيجي نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
او هو اما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات المحضة اما
تام الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال الثلث على ما هو
الاصل كما هو في الاعراب بالحركات بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا فهو اي تام الاعراب بالحروف المحضة الاسماء
الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الي غير ياء المتكلم اذ
المضاف اليه بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليه
كما سيجي المفرد اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابها
بالحروف لكنهما ليستا في الاعراب كاعراب الكسر بالحركة
لا بالحروف المكبرة اذ المصغر بالحركة لا بالحروف نحو جاءني
ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها
بالحروف لانها اسماء واخرها ثابتة في حالة الاضافة
سماعا بخلاف اضافة محذوفة هنا في حالة الافراد

بخلاف

بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة
كما في التثنية والجمع والساكن احق بالحركة فانقلب الحال ههنا
بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف
نحو دم اذ يحتاج الي زيادة حرف بطرق الاعراب وقد صار العين
محلا للاعراب بخلاف الكلام نسيا لان الكلام لم يحذف منسيا اصلا
فلم يشبه الزائد فكان غير محض في الكلمة والاعراب وصف
متنافيا او لما لزم التحريك في التصغير بسبب سكونه ياء عاد الي
اصله ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما
بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه
للضرورة وللنظر الي هذا اخذ الجمع على المثنى عكس ما في الكافية
والكتب والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين
الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يغير بناء الواحد للجمعية
والتغيير في نحو سنين وارضين وبنين وقلين من الشواذ
بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظ وعشرون واخواتها
اي منظائرها من ثلثين الي تسعين نحو جاءني مسلمون
واولو وعشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وما يلحق به وهو اثنان وكذا اثنتان وثنتان

وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قاله الفاضل العصام
مضافا الي مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة
التقديرية نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت
مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما
ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في
الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في
الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة
الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولي بالالف الاخف ولكونه
ضميرها في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اي الضمة اولي لرفع الجمع
من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها في
وكثروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم تخص للاعراب تخص الحركة فلزم الجر وايضا لم يمكن
الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن التساكنين فزادوا
نونا عوضا عنها فبالنظر الى الاول لم تسقط في وقف الكلام والى
والي الثاني تسقط بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول
العلامة الاولي بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين
واختيه ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ
ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل اللاحق بالاول

الاخف

الاخف جانب اللفظ والي المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ
ايضا في الاعراب وكذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا لكونها
كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو عدم النون للزوم الاضافة
كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركات مع الحذف لا يكون
الا تام الاعراب وهو اي الثالث قسمان لان محذوفه اما حركة
او حرف والاول وهو ما كان حركته محذوف الفعل المضارع الذي
لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الآتي اذ بالاتصال المنصوب
لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في عرفهم ما ليس
اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه
بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف والخفي اذ ليس المراد بهما علم
الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا
التقاء الساكنين بعده نحو يضرب ولم يضرب ولن يضرب ولم
يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل
المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف
علة واوا وياء او الف فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها
عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا وجزمه
بحذف الاخر مطلقا لم الجازم لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب
لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى
ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع اي محذوفه هو ما بالحرف

مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اي الرابع الفعل
المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير المتكلم النون
الذي هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا
كما لو اتصل بنون التاكيد كما سياتي فرفعه بالنون ونصبه
وجزمه بحذفه لان ضمير المرفوع لما عد جزء بدليل سكون
آخر ضربنا دون ضربت جعلوا الاعراب بعده ولما لم
يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا الاعراب بالنون لعدم
امكان حرف العلة فحذفها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب
عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في
مخرج اصلهما وكونهما علامة الفضلة فلذا يحمل على الجر
دون الرفع في الاسماء فناسبه ولم يحمل عليه في الافعال
ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون
وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن يرميا
ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي
الخ فالمجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب
المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني
الى تام الاعراب وناقصه ينقسم الي قسمين اثنان
منها بانقسام الثالث الي قسمين وواحد منها الرابع
ولا ذكر فيما سبق للمنصرف وغير المنصرف وكان للثاني

احكام

احكام آخر لا بد من معرفتها احتاج الي بيانها فقال والمراد
في الاصطلاح بالمنصرف سمي به لكونه حرفا في الاسمية ولذا
سمي امكن او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او
لتقربه بدخول الجر والتنوين او لان زيادة به مقدم قدمه الا
صالة ولكونه مفهومه وجوديا ما اي اسم دخل الجر بالكسر
لتبادر للاصالة كما سبق والتنوين نحو زيد لعدم المشابهة
بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف
سمي به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب
بالحروف لان الممتنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك
واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر قدمه
تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل
فرع الاسم الاشتقاق والافادة وكل علة فرع للشيء منع
منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود
من التعريف معرفة الافراد ليجري عليه الاحكام وهذه لا
تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العامل وشرائط
تاثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الآتي بل الجملة ودون
الفعل منها محتاجان الي تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التي بعينه
وهو مخل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه

واكتفي بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة
وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة والحال تمام المعرفة
الي التفصيل الاتي فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول
سماعي وهو ما يتوقف منعه لخصوصه على السماع ولا يمكن ان
يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد و
ثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه
مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر مضا الاعشار وللمبرد والكوفيين
يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع
بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسي الي تساعي
هذا قال الفاضل العصام وانما لم يحكم بالسماع في عشرة مع
وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا فعال في التسعة
لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعل
وجعل ابن مالك خماسي ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول
عند العدد المكرر او في معناه تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني
القوم احاد وموحد جاء واحد واحد وكذا البواقي واخر جمع اخرى
مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد
تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الا
ضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها

صفات

مؤنث

صفات

فقيل

فقيل انه معدول عما مع من لموافقة المعدول عنه في التنكير وقيل
عما مع اللام لموافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا ولم يذهب احد الى انه معدول عما مع الاضافة لانها توجب التنوين
او البناء او الاضافة الاخرى مثلها كما مر وليس في اخر شيء من ذلك
وقال الفاضل العصام ان هذه الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير
الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو
فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك
الا بالاضافة بل بالاوليين فرجع المناسبة بين الحال والاصل وحكم
بانه معدول عن احدى هاتين الصورتين منعت تلك الالفاظ وثلث
بعلة حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للمذكور صرفت على الاكثر
لان العدل في هذا البناء تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب
جماعة الى غير المنصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث
لم تنصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون حينئذ مما نحن فيه
والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ تعارض صار
اصليا في المعدول لاعتباره في وصفه ونحو جمع وكتع وبصع حال
كونها مجموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء
صفة فعل واسماء فعالي فهو معدول عن احدهما او جموعه شاذ
وان كان اجمع في الاصل تفضيل جمعاء شاذ وقس عليه البواقي

وبُتَع

والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا يضره
القلة الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه يتعرى جميعهم حيث
لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم
ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف بلا افادة
فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما في
البواقي وانما قيد بمجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت علما تكون
كما سبق في نحو عمر وزفر وزحل اسم نجم من النحس وقزح اسم جبل
في مزدلفة حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري والعلم
ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد
والثاني قياسي وهو لا يتوقف منعه لخصوصه على السماعي بل يمكن
ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه
باداة السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي هيئة مخصوص
بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل
او العجم كضرب مجهولا وشمر مشددا الميم علم الفرس الحجاج معناه
في الاصل اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانقطع واجتمع
واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي معلومة
او مجهولة وكذا او على مجهولا او في محل اوله اي الوزن او مجازا
بالحلول احدى زوائد المضارع التي لها نوع اختصاص وهي حروف
اتين حال كون ذلك الوزن غير قابل للتاء المتحركة للتأنيث لانه

لحوقها

لحوقها يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون
معها غير منصرف للعلمية والتانيث ليعلمة وارملة ماذا سمي بهما
فيدخل في قوله كل علم فيه تاء التانيث لا لوزن الفعل كما لا يخفى نحو
يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل وكل افعل
التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل
والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصفية ووزن
الفعل وتقييدها بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل
التفضيل والصفة ليس له احتمال القبول لها بل عدم قطع انه مؤنث
الاول فعلى والثاء فعلاء وكل اسم اعجمي اي غير عربي في الاول استعمل
في الاول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس
نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون
علمية في العجمة وما وجه من التعميم للحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول
سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل
في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمة وما
وجه من التعميم للحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة
للاشتراك في العلمية لكن الشرط فيها ظهور العلمية في الكل
وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط

بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب
بادخال اللام والاضافة والتعريب والتفهيم فيكون كاللفظ
العربي فيضعف العجمة فلا يؤثر وهو اي والحال ان ذلك العجمة
زائد حروفه علما على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون
كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة
نافع لجودة قرأته فرقه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم
هما مثالان للزائد على الثلثة الاول للثاني والثاني للاول و
شتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول
جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتباره في ماه وجور
فيجوز في نوح الوجهان كهند وهذا للزمخشري وقد ذهب
بان التأنيث امر حقيقي وله علامات تظهر في بعض التصرفات
والعجمة امر اضافي لا علامة لها فلا يلزم من اعتبار التأنيث
في نحو هند اعتبار العجمة في نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية
لا لاستقلال السببية واذا لم يسمع فقط منع الصرف في نوح بخلاف
هند والثاني عدم اعتبار حركة الاوسط في العجمة اصلا لان التاء
فيتقوى بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا
علامة لها حيث يستند شيء فلا وجه للتقوي بخلاف الزيادة
فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان
بالحقيقة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقول ومجد

زيادة حركة لا يوجب طولا موديا اليها قلة في لغة عرب الا ترى
الى كثرة نحو جمز بخلاف الرباعي وهذا السيبويه واكثر النحاة وارتضاه
الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهو الابن
الحاجب ومن تبعه ورده بانهما اسما بقعة وخلقة وانما يظهر
الثمرة في مثل لمك اسم رجل ولم يسمع منه ذكره في الامتحان وتبع
ابن الحاجب في هذا الرسالة وكل مؤنث علما او لا بالالف المقصورة
او كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لاما والتسمية بالالف
باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السينة فانهم نحو حبلى وحمراء
قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال
حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها اذا ثبت بعارض كالعلمية ورده
المحشي بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا
يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو
ذكرى وجواء وان ارادوا بحرد التاء للفرق مطردا في بعض
الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل
الصفة الا ان يدعوا مع عدم تحقق الصفة والكثرة ولكن
ليس يقوي الا ان ينظم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي
كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فاعطي
الحكم للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التانيث لفظا
زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط نحو فاطمة وحمزة

او تقديرا انما شرط فيها العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون
التاء حرف هجي بلا حرف بعوان كان حرف معنى فيلزم وهو
اي الحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا او زائد حروفه على
الثلثة علم المؤنث او للحو ذنب او هو متحرك الاوسط حال
كونه علم المؤنث نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول او عجمة
ليشتمل مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء
المقدرة فلا تقوى اللفظية الا بقيام شيء في اللفظ مقام
او لا بالواسطة والحرف الرابع قايم مقامها بدليل عدم
ظهورها في مثل عقرب مع وجوده في مثل قديرة وحركة الوسط
قايم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز
خلوه والعجمة وان لم تكن موثرا في الثلاثي الساكن الوسط
على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث المضعف هذين لا يؤثر
الا فيما سماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم
المؤنث وقيل السلامة يثقل احدى الامور على مقارنة الخفة
لثقل احد السببين ونزاحمتها التاثير ورده المحشي بانه لا
طائل لها اما اولا فلانه تاثير ليس لمثل بل المؤعية واما ثانيا
فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور
فيها الثقل حصوله في الاخير ظاهر واما ثالثا فلانه امر ونحو

قدم وماه وجور اعلاما للمذكور بدل على ان مدار الاشتراط وقد
ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين ولو
سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التانيث
ح فلا يقويه الا القائم مقامه بازاءه فلو سمي بالزائد على الثلثة
منع لو تانيث اصليا والا فمنصرف في كل حال ككل بكر بمعنى تانيثه بتاويل
الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع فمثل كل اذا سمي به مذكر اصرف ولو
كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف تانيثه
ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم
في الحالين لتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى
من قولهم ليامن من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان
مركب تركيبا في الاصل لان نحو النجم ويجري عليه متصرفان لان الحرف
لعدم استقلاله لا يفيد به بجزئيته فكانهما جزء يؤثر ونحو من زيد
الان زيدا يربيع الضمير وتابط شرا علما محكيان فلا يظهر فيهما
منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او بكونه بمعنى
الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان
فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف الجر فلا
تؤثر في المضاف اليه المنع لان المختار لا يؤثر الضمير فان النار لا يؤثر
الا حرارة والماء برودة ولا الثاني صوتا في الاصل مثل سيبويه فانه
مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل عاطف نحو خمسة عشر

وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر
اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب في زيادة
اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترز عن
مثل حيوان الناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا
بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو
زاد ايضا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال
بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر
واشمل وامنع والثاني اوضح كالاتي نحو بعلبك وحضرموت
على اللغة الفصيحة كما يجيء وسبب للمنع العلمية والتركيب
وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليان ولذا سمي
مزيدتين وسميا مضارعين بشبههما بالفي التانيث قيل
في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما من مزيدتين علما يمتنع
بالعلمية عن التاء يتحقق المشابهة بهما او وصفا لا يدخله
التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف
والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له مؤنث لا يدخله
التاء كسكرى ورحمان مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا
عن وقوعها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع حاليا او
اصليا كمضاجع تحقيقا او تقديريا كسراويل على وزن فعالل
او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان محركا

كمضاجع اي محل

او ثلثة

او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولو في الاصل نحو جوار فانه
غير منصرف على الاصح فمثل دواب وجه الاشتراط اختصا
صهما بالجمع وامتناع التكسير مرة وتكرار الجمعية في البعض
ولذا سمي منتهى الجموع فيقوي الجمعية لم يقل بلا هاء مع
انه اخصر ولا ياء واحترازا عن مثل فرازنة ومدائني بناء المثال د
وكونه على وزن احدهما دون اتصال شيء وهذا الظاهر في
المثال للثاني مع ان المختار عنده كون التاء في مثل فرازنة
جزاء فيخرج باتصال من الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز
كما صرح به في الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل
بهما دون دراهيم ودنانير تنبيه على ان المراد بالوزن التصريفي تنبيه
لا النحوي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك
والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظها كما في التصريفي
ويقال له وزن عروضي كما صرح به الفاضل العصام ويجوز
صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال
الكسر والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة الشعر بان يخل
بالوزن او سلاسة لو منع فالاول كقوله صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ
لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيًا والثاني كقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ
لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ او للتناسب بحصر

المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسلا في
قراءة نافع والكسائي صرف لمناسبة اغلالا بعده وقواريرا
ليناسب قطرا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء
او دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجر فيه البيان اولا
لدخول عليه وعدم دخول الكسر عليه وعدم دخول الكسر
عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا للمنع الصرف
فانهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه على المثال الاول
لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل او اجونا مثال للاول ولا
مجال لعدم الفصل فيه فافهم **والتقسيم الثاني** منها تقسيمه
بحسب النوع وهو اي الاعراب بحسب اربعة بالاستقراء
رفع ونصب هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص
كل منها لكل منهما لكن معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية
وفي مشبههما مفعلهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية
وما شبههما كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا الفعل معنا
فاشبه بالجر في الاختصاص وعلامة الرفع اي علامة هي
الرفع فالاضافة كشجر الاراك وعلامة دالة على ما دل عليه
الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على
راي من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع
الذي هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة في الاسم والفعل
وواو اي واو جمع المذكر السالم الذي لا يوجد في الاسم والا

ما الاسم ولا يوجد في غيره معناه علم الاضافة وجر كنقض

الاسماء

والاسماء الستة في الاسم والف اي الف التثنية في الاسم
ونون اي نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في
الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة
في الاسم الذي هو جمع المؤنث السالم والف في الاسماء الستة
السابقة وياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون
في الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير
المنصرف وياء اي ياء التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء
الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة عن آخر المضارع في
الصحيح لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكور
اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور **والتقسيم الرابع**
من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيم بحسب الصفة فهو
اي الاعراب بحسبها ثلثة لفظي يظهر في اللفظ اي لفظ دال
للاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور وتقديري
ومحلي ولنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظي لانحصار
الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة الى ذكره وفيه بحث لا من
مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة
او هو ما سكن آخره لمجرد التخفيف او للادغام فيما بعده نحو
بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم مالك يوم
الدين في قراءة ابي عمرو وغيره ولا يتبع الحركة آخره حركة غيرها

اعرابية اولا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة
ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري نحو يا زيد الظريف بضم
الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجواري في خربه اذ ليس حركة باخره بنائية
ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب المقدر صرح به الرماني فيكون النسبة
بالجر المشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة
الاشتراك في اشتغال الاخر بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك
في اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديري ما لم
يظهر في اللفظ بل يقدر في اخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ
لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري الا في المعرب
الاصطلاحي كاللفظي وذلك التقديري في سبعة مواضع وجعلها
البيضاوي ثمانية والكل نقصها او جعلها خمسة بان ادخل في الثاني
ما جعله رابعا وان جعل الثالث مشتملا على ما جعله سادسا و
سابعا وخامسا وثامنا وزاد الخامس والسابع فيه ولا
تكن من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد اخره الف وان حذف لا
لتقاء الساكنين لا لحرف الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ
فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لتعذر
الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا وان كان فعلا
فرفعه ونصبه تقديري لوجود الالف في تلك الحالين وجزمه
بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده في الملفوظ نحو لم يخش ويخشى اتقه كما

يخشى

ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني ما
اي اسم معرب مطلقا اضيف الي ياء المتكلم ولو حذفت او
قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيف اليها يكون اعرابها
لفظا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي بالتشديد فان كان
ذلك المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم القلب
والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظان بيان مدغم
في الاولي تقديره كما في الاولي نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي
قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اي غير جمع المذكر
السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري سواء كان مفردا او جمعا
مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل
العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين
او ضدين بعده ولم يكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده
في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما
ولا وجه للبناء ان ذهب اليه الجمهور واذا الاضافة الي الضمير
لا يوجب نحو غلاما وغلامه نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي
والموضع الثالث ما اي اسم معرب مطلقا في اخره اعراب حكي
اي حركة او حروف حكيية والتسمية للاعراب مجازيا لكونه
اذ ليست باعراب في الحال كما اشار فيما سبق بقوله غير الاعراب
بالحقيقي انما جعل اعرابا تقديريا للزوم الاشتغال الاخر بالحكاية

فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه
اما جملة في الاصل منقولة في الخبر تفسيرا للساكن فانها تسقط
عند الملاقات فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب فان ذلك
الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفرد المكبرة المضافة
الي غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلثة تقديري لعدم ظهوره
في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم
ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم وان كان
ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين
بفتح النون في النصب والجزم فيحرك الواو دفعا للساكنين
بالضمة للمجانسة والياء بالكسر لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا
في الاعراب الثلث لظهوره في لفظه نحو مصطفوا القوم
بضم الواو ورايت مصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم
يكن ما قبله حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اي الواو والياء
للساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو
جاءني ضاربوا القوم وان كان ذلك الاسم فتثنية فرفعه
تقديري بحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره تحرك
الياء للساكنين بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا
نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي ابنك بكسر
الياء فيهما ومررت بغلامي ابنك والموضع الرابع من المواضع
السبعة

ومررت بمصطفي القوم

التابع

السبعة الموجب للوقوف اي الذي وقف عليه نائب الفاعل عليه
بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحروف اذ
حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان كان ذلك
الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين
المقابلة اولى او كان في اخره تاء التانيث فاحوال الثلث
اي اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد
في الاحوال الثلث مثال الغير المنون وضاربة كذلك ومثال
لما في اخره التاء ضاربات مثال للمنون بغير التمكن وان
كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اي حال
كونه بلا تاء التانيث او بها منقلبة عنها فرفعه وجره
تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه
يوافق عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضاء فتح ما قبل
الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد بسكون الدال واما المحلي وهو ما
لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في اخره بل بنفسه لمانع من
ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن الاول والاخر
بدل الثاني الاسم للمعرب المشتغل اخره باعراب غير محكي
لما عرفت انه لو كان مشتغل محكي لكان اعرابه تقديريا نحو
مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية

ورايت احمد ومررت باحمد

فيه اشارة الي ان النصب للمجرور لفظا لا لمع الجار لان الجار آلة
ووسيلة في اقتضاء معنى العامل الي المعمول فهي اذن من جملة
العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان وكذا المحكي
ضرب زيد فوزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب المحل
على المفعولية في الاول والثانية في الثاني والثاني منهما
المبني العارض الذي تواردت عليه المعاني المقتضية قال
فيما علقه على الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق
الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه
فالمانع نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا
في النفس اي نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني
المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن
في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه
مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق
لم يسم له محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا
او تقديرا يا زيد ادعو زيدا او زيد ضارب عمرو ومررت
بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف مبني
الاصل فانه ليس محل الاعراب اصلا لعدم توارد المعاني
عليه لعدم دلالته على المعنى المستقبل بالمطابقة وهذا

التحقيق

التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا
المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع
فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليه ان المحلي قد يكون
في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت
بزيد وضرب زيد شتم عمرو وضارب زيد منصوب
المحل واما نحو تأبط شرا علما فالمختار انه معرب تقديري
لكون المانع في الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية
والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد و
مررت برجل ضارب زيد فان البناء كونه مدخول
الجار ومضاف اليه مانع في نفس الاسم اللفظ لا في
الآخر يمنع من ظهور النصب غاية ما في الباب انه ذلك
المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية به المحلي
باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاولي فبقي
الثاني صار الاعراب تقديريا نحو جاءني تأبط شرا علي
التصحيح الي هنا كلامه كلامه فهو اي المبني عارضا او اصليا
بالاستخدام ما اي كلمة كان نحو كلمة وسكونه اي حركة
آخره وسكونه لا بعامل اي لا بسببه ولو دخل عليه
بل بان الاصل في البناء السكون والعدول الي الحركة
سببا آخر كما سيجي وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة

داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده
مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة صرح به في
الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل ملتبسا او ملتبسا
بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو من اعربته او صححته
واظهرته فالمعرب محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشي محل
لوصفه فهو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا
لما سبق عطفه بالفاء لا مرتبة بعد مرتبة الاجمال ما
كلمة كان حركته وسكونه اي حركة آخره وسكونه
بعامل اي بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول
الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشي على ما يشعر تنكير
عامل فافهم ثم انه لما يقتضي شمول هذين التعريفين
للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في الاقسام
لانه اراد التنبيه على الخطاط رتبته ما بالحرف بعدم
جعلها التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام
وانه لو اراد الشمول لهما وزاد في حرفه بعد سكونه
فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب لا بالحرف لما مر
ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده وتحصل صفة له
وهي الدلالة لا دلالة له في المبني حتى يراد به هذه الصفة
كما في المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريفا ابن الحاجب لعدم
لاجع

حصول

لعدم حصول

لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف بها وهو معرفة
الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع
المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معربة لا يخفى ان تعريفه
لا يفيدان مع اختلالهما في انفسهما لانه اطلق المركب واراد
بهذه جزئه او المركب مع الغير تركيبا يتركب معه عامله واراد بالمشابهة
المعنية المناسبة التي توجب البناء وهي محتاجة الي تفصيل
على جميع انواع المبنيات واراد بالمبني الاصل الحرف والماضي
والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى
هذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف
على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات
وانما عدل عن تعريفي الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل
وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل
حكم المبني واثره ترتيب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك
اذ حكمه واثره المترتب على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة
مخصوصة ولذا اعترض المطرزي بما عرفه اللص بعد تعريف
المعرب بالاختلاف والمبني مطلقا ولم يقيد لئلا يتوهم
رجوعه الي المعرب من اول الامر على نوعين مبني الاصل اي
هو الاصل ومبني العارض اي بني هو العارض والاول ان يعه
في الحرف قدمه لكونه في الاصالة اذ لا يقع معمولا معنى اصلا الجملة

الماضي فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر والثاني
فقده لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
فيده احترازا عند الكوفيين لان عندهم هي معرب مجزوم بلام
المقدر كما مر والجملة من حيث هي هي لخروجها عن الجمع لكن هاهنا
مختلفا فيه واعتبارها اذ قد يوجد في جزئها الاعراب ووجه البناء
عدم توارد المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها
على المستقبل المضارع واعراب المضارع بالمشابهة وهي
مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين
لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا
وهي اي المبني اللازم المضمرات ووجه البناء الاستغناء بدلالة
نفس اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة على المعاني
الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه هذا
هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل
المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ
حرف الخطاب والفعل واسماء الاشارة قيل بنيت لتضمنها
الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى حرف لكن لم يوضع لها
الحرف كما فضلها الرضي وقيل لان وضع الحرف وحمل عليه ما عداه
وقيل لاحتياجها الى الجملة الواقعة لابهامها وهي اما
الاشارة الحسية اذ الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق وبعضها

وضع الحرف غير اي واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر
صلتها لالتزامهم جانب الاسمية فلا يرد كم رجل وثلث عشر
والموصولات ووجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج
الى الغير او وضع لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذا
واذ لما سيجي ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب
الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكيد شبههما
بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابه الغايات
ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى ولننزعن ايهم اشد على
الرحمن عتيا اي هو اشد وينبغي ان يثنى منها ومن اسماء
الاشارة تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه
في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما
ارادوا ان يجعلوا كله وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على
هذا اعراب الجر الاول من اثني عشر مع نهاية بناية في غيرها
سيجي واسماء الافعال بناؤها المشابهتها المبني الاصل اعني
الماضي والامر في المعنى او الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم
وجوب الاعراب كان بمعنى انقضى واوه بمعنى اتوجع واعراب
المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها
كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات
الى الاسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان

على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة و
يا خبيثة او علما المؤنث نحو حذام اسم امراءة قيل بناء هذه الثلثة
لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في
المعنى بمبنى الاصل ورده المص بان وجه المشابهة مختلفان
فلا ينتج قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المعرفة
كما سيجي فان قيل لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة ايضا
قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما عتبر البعض مع ان
قياس المساوات باق باعتباره لعدم التخلف قلت لان
قياس المساوات لا ينتج باعتباره ايضا لانه لم يرض به الرضي
حيث قال ان كونه اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى
الاسمية اسهل لو بلا داع المعدول عن هذا الاسم فلا يرد عليه
ما اورده الفاضل العصام بان خروج الفعال من الفعلية
اليها كخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع
كما لا يخفى ثم قال ثم ادعى في هذه الثلثة العدل المحقق في الدليل وثبوت
الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف اللفظين في معنى لا يكون احدهما
معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيا

الي ذلك كما في موضع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحول عليه
معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف مع التكلف عند
اهل الحجاز قيد للاخير وهو معرب عند بني تميم الا في اخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة
لا سيما في ذوات الراء ومع لها كسرة فالتزموها وقيل لان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ السلوك في طريقة واحدة اسهل عن سلوك طرائق مختلفة
وقال المصنف وفيه نظر لان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما
انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبنى
الاصل وان ظنوا ما ذكر الحجازيون للغا ما ذكر في الكفاية الا ان
يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا
والحصر للاصل ودون الضمة والاصوات وهو اي الصوت
في عرف النحاة كل لفظ حكى به صوت اي لفظ غير موضوع للمعنى
بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات
كغاق والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او غ او
اخ واما مشابهته نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
او قلت غاق قصدا لصدوره ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
من مغتر التركيب بتخصيص الحكاية باخر القسم الثاني وهم
لشمولها الكل معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة التركيب

فاخراج ما وقع منها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم
يحصر المبنيات فماذكروا التعليل بانه ح اسم لا صوت بعد تسليم
الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكي
وهو الاعتبار عدّه من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت
للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسم الاصوات
والتعليل بانه ح يصير القسمان قسما واحدا سهو لان الثاني نقيض
ما صوت والداخل في الاول حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب جمع والمختار
مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا يدل عليه جواز
الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابي وفي الحكية كونها
حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه
تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة
فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وحرك آخر نحو غاق في التركيب
بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان
فعدهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او صوت به للبهائم
كخ بفتح ويكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها
مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل في
في الاسماء الافعال وارتضاه الرضي وارى انه الحق لدخولهم في حدها
كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما المبني على حدة فنذكره

ههنا

ههنا فقد اوهم انها لا انه مختار وقال فيها ايضا بقي قسم ثالث
للصوت وهي لفظ موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كخ عند الاعجاب ووي للمتندم واه للمتوجع واخ
للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكمه اخر على ما يقتضيه الطبع
فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال
او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر
البهائم وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل لتخلف لا يرتكب
في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات
اذ ليس كلها في المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه
ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء وهما كلمتان وهو اي
ذلك البعض كل كلمتين في الاصل او في الحال فيشتمل ستة اقسام
ليس احدها عاملة في الاخرى في الاصل سواء كان الاولى من
ما لها اعراب او لا احترازا عن مثل تابط شرا ومثل عبد الله
ومثل من زيد وان زيدا علما او كل منهما حكى اعرابه تقديري
وينبغي ان يقول اسمين كما سبق فيما للاحتراز عن مثل النجم و
الصعق وان يقول ولا معربتين قبل الكلمتين للاحتراز عن
زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لامرئ بل او قال كل اسمين
ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل
مجموعهما علما والا على معنى واحد فان كان الثاني صوتا بنيا اي

٤

الجزآن اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزء حقيقة من
الاسم فلم يجتمع الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل
التركيب وهذا سلوك مسلك الغير ولا فقد مر ان الصواب
عندي انه ليس بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديري
وكسر الثاني عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك
وفتح الاول للخفة نحو سيبويه بمعناه قبل العلمية الراغب في السب
وهو التفاح او الرائح اياه اي الواجد ريحه سمي به امام النحاة
عمر بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم
يكن الثاني صوتا بني الاول على الفتح لما مر ان كان آخره حرفا
صحيحا نحو بعلبك اسم بلدة بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم
وبك صاحب هذا البلد من بك زحم او من بك عنقها اي دقها
وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعلا واحدا
او على السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث
هي حركة وان كانت فتحة نحو معدي كرب واعراب الثاني حال
كونه غير المنصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان للعرب وغير
المنصرف اغلبها المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع
ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا وتجوزا
على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معه اما على غيرهما
فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب

فيجري

فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل وقيل
يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني
ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع الصرف
على رأي انه قدر انه اسم للمؤنث كما ان قدر بانه كرب اسم للكربة
وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت
ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال
الثلث ومنع الصرف على رأي آخر ان قدر انه اسم للمذكر كما
اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلد
فتكسر الكاف في الاحوال الثلث ويبنى الثاني ايضا على رأي
تشبيها له بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذا اللغة كونها
مبنية على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة
وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى
في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب
الاول غير صالح للسببية للبناء او المضاف والمضاف اليه ايضا
كذلك مع انهما غير مبنيين ان قياس المساوات غير منتج
فيه كما مر وان لم يجعلا اي الكلمتين اسما واحدا ولكن تضمن
الثاني حرفا عاطفا او جارا فان لم يكن الاولى لفظا ثنتين
بنيا اي اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره في
وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمن الحرف

بحي

وقال المحقق فيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلهذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان اخرها حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان اخرها حرف علة لما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول ظاهر لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صفة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتسر ذلك في احدى عشرة واخواته فاضطروا الى ان يوافقوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤدون من الاول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة و من حيث المعنى على العدد المشتق هو منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد ونحو هو اي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه منتهٍ الى بيت مني او ملصق بيت مني بيته بالجار

القرب

القرب وهو بين بين لو وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الرديء اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى لفظا اثنين بني لفظا الثاني لما مر من التضمن واعراب الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض مثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجري لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز لفظا وايناس المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون بما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلثة عشرك نحو جاءني اثنى عشر رجلا ورايت اثنى عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب اعلم بعرفها لانها على معنيها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه كما في كلام على التسامح ونحو غيرانها بمعنى الكنى وهو اي ذلك البعض كم وكذا المعنيان محتاجان الى التمييز فرقوا بين تمييزهما في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون للاستفهام عن العدد

فينصب ما بعده على التمييز حملا على تمييز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقتها خبر تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه في الخبرية تمييز العدد المضاف بعضه مفرد و بعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف وتكون الاستفهامية متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ينصب ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل ذا ادخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا على اصل بنائها نحو عندي كذا درهما قال في الامتحان وينبغي ان يذكر كاي فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لا تنوين ولذا تكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث الى الكناية عنه نحو قال كيت

وكيت

وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التي عدت في مبني الاصل والكلمات المتضمنة لمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر فانهما معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمبني والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحة في منذ ومذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها لشبهها بالظرف في الدلالة على الزمان والمراد اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسب نحو امس لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى السكون لاجتماع الساكنين و كونه اصلا في تحريك الساكنين وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا للضم في التاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي معلوم مثل ما رايت قط اي ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمنها معنى الحرف لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما من استغراق النفي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور

غير اي دائما

وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي
فعلا نحو لا اراه عوض اي ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ما يبقى على وجه الارض ومذ ومنذ
وبناؤهما لموافقتهما اياها حرفين وكونهما مقطوعين
عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على الضم لاجتماع الساكنين
وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكنين
يضم آخره للاتباع او لان اصل منذ بدليل انه لو سمي به
يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك
عاد الى اصله نحو منذ اليوم قد مر على منذ لما مر وقيل ان
بنائه لكونه ومنعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال
الفاضل العصام لو ثبت هذا الثبت انه منذ ليس اصل
له والا كيف يكون اصلا في البناء متابعا عليه ولانه غالب
في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج عند النحاة لان
الحذف لا يلحق الحرف والاستبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له
ادنى استعداد واذ ابني للزوم الاضافة الى الجملة واما
اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير
مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الكنايات ولم يبن على القسم
لان الفعل لا يحتمل واذ ابني لما مر ولكونه ومنعه وضع الحرف ولذا

بني

بني على السكون مع ان المقتضي العلة الاولى الضم وثنا قال الوضعي
العصام في شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون
وقوع الثاني مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من
ذلك اتحاد زمان اتحادها وذهب ابن السراج وابو علي وابن
جني وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين ورده
ابن خروف فصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبني على المبالغة
وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله في المعنى او في عدم
العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن
هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة اقوى القول بالظرفية
ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه معه وفيه البناء مع ما مر في
تضمنهما اما او شرطا للزمانين وكيف كشرنا ما للحال وجه البناء فيهما تضمنها
اياه وان كان بعدها اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعلا غير
ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم وضاف الى الجملة اكثر ما
وجه البناء فيه ما مر في اذا ولدا بالالف مقصورة قال الرضي لا وجه
لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفقه بعامل معامله
الف على والى بثبت الى مع الظاهر وبقلب يا مع الضمير غالبا وحكي
سيبويه في قولك لذلك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور
في اصل الالف سوى هذا الثلاثة ولدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى

[margin note, partly legible:] الدال ... او بسكون الدال ... الكسر الحرفي ... البناء فيها ... للتخصيص ... لكن عصمة ... ابن هشام ... البناء في ما ... استعمالها

اسميتها

او كسر النون او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال
لد وفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعادة المصنف
تحملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام فلا يخفى ان الثلاثة الاخر
مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر
في البناء حال الآخر دون الوسط والقول بان الآخر فيها مبني والمعتبر
هو الدال المردود المحذوف لعلة لا ينبغي نعم يصح ذلك في لد بضم الدال
دون غيره وان وقع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له
لكن جزاءه على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع
بعضها وضع الحروف فحمل الباقي عليه ورده المصنف بان الواضع
انما يضع وضع الحروف لو كان يعرف انه يكون في التركيب مشابهة
بالحروف فالواضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء ورده
الفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل ما يحصل بالتعريف
فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي لاستلزامها الابتداء
الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام الاقرب ان يقال لتضمنه
معنى من وبني على وخولهم تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقرير من اذا
لم يذكر قدم الرضي والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن اسنان مثل البرد والراس لطافتها وعن بمعنى الفوق نحو من عليه وعن
بمعنى الجانب نحو من عن يمين الاسمية صفة للثلاثة الاخيرة والقرينة على

اسميتها

اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وغير لازم
من النوع على اربعة اقسام الاول ما اي اسم مطلقا قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا عوض عنه فكانه لم ينقطع عنها فيعرب وهو
في غير الظرف نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو
قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمغني في الحالين واحد
قال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي
الحق هو الاول دون مانوا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا لكان الظرف معربا
مع التنوين نحو ربعد كان خبر من قبل ولم تسمع المبني في غير نحو
قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل
ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها بمعنى ها نحو يمين وشمال
ولا غير وليس غير حسب وجه البناء لبناء في الجميع المشابهة بالحروف
في الاحتياج الى المحذوف وعلى الظن هو جبر النقصان بما قوي الحركات
ولان عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه
شبه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير
او تضمنه مع اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهر زائدة وعدم
من غير اللازم بنى على وابعه قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملئان
لم يتغير والاصل من الان حذف النون ثم وكسر النون الان لدخول من عليه
ورد بان هذا ليس بقوي لاحتمال كون الكسر بنا الا ان الفتح اشهر
واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يقيد

[margin note, partly legible:] ... الاضافة ... لفظا او تقديرا ... البناء ... للحرف ... البناء في الكسر ...

يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله وما يسماء بلا تعسف
بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل
النداء او بعده فانه يبني على ما يرفع ذلك المنادي في غير صورة الندبة
لفظا او تقديرا او محلا راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي
هي الضمة والحرف الشامل للالف التثنية وواو الجمع انما بني لوقوعه
موقع كاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا مثل ادعوك المشابهة
الكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور
واستبعد بعض الكمل منع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية
والافراد لا يكفي في المشابهة والا لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه
عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كنزال واجب بني وانما لم يبن المضاف
لمعارضة الاضافة بسبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا
المعول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمعول لغيره ليس
بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق
بين حركة المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضي
هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع كما اشار
اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط
انما يقيد في الواحد ذي الالف ما دام الالف الضم ما قبله دون المثنى
والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرها الف او لا نحو يا زيداه
ويا زيدوناه لانتفاء المنافات حينئذ لوجود الفصل بينهما بالنون

يرشدك

يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف يبنى على الفتح
لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال
هناك به ولو عني لحوق الالف بينهما ايضا على ما يرفع به يبنى حكمهما
ايضا ذلك ان تريد بالاخر ما يليه بلا في تعريف الاعراب نحو لا يلحق باخرها
الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرها على هذا المعنى ولا باق
لام الاستغاثة او التعجب او المتهدد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه
على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضمة ولم
يلحق باخره الف ولا يا ولا لام ويا رجلان مثال للمعرفة بعده والمبني
على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو
بدونهما او يا هذا او ظاهر ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله وان
كان المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما اتصل به شيء من تمام معموله
او نعت له جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكون اسما لشيء واحدا او نكرة
ينصب على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او
محلا الذي هو الاصل لا يجوز العدول عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان
الاضافة نكونها من خواص الاسم جاذبة الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة
فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا
ولانه ان اريد لفظا او تقديرا يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
ويا مثل ما انقضى ويا غنيا ما عرفني مبنيا على الفتح لان كل منهما لم ينصب

فحله ان شاء حرفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم ان ينب عنه حرف ليدل
عليه فتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله
ودلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال
شبه المضاف ويا من تمامه معمول له ومثل ما من تمامه نعت في جملة او ظرف
نحو يا حليما لا يعجل ويا نحلة من عرف بخلاف يا زيد الظريف ومثل ما من تمامه
معطوف عليه على ان يكون اسما لشيء نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما بخلاف
يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد من يا في اي رجل كان وان
لحق باخره اي المنادى المفرد المعرفة الف مذكور يبنى على الفتح لاقتضاء
فتح ما قبل نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام مذكور يجب جره لانها لام جيء
للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بدعاء وهذه اللام معوضة
حلا له على ذلك ولذا عطف بغير يا نحو يا للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف
ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها
اشهر وانما اعرب مع الضعف مشابهته للحروف بدخوله خاصة الاسم
نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له
لانه لو ذكر لم يحتمل احوبه وانما لم يجر حكم الاتي في التوابع كلها بل في
بعضها ولم يجر في ما فيه مطلقا بل في بعضها قيد تعيين التوابع الجاري
فيه هذا الحكم وصح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال والبدل في المنادى
المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخالي عن اللام اذ الحكم الذي
لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل الذي باثره حرف

النداء

النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كل منهما فالاول نحو يا رجل
في المفرد المعرفة والثاني يا زيد عمرو وكذلك نحو يا زيد او عمرا
واخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او طالعا جبلا في شبهه
ويا زيد رجلا صالحا او رجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان
حكمه غيرها من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها
كتوابع ما يرفع المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون اللفظ وقولهم
ترفع حملا على لفظ ليس كما ينبغي اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب التابع
من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والقيم للحقيقة والحكمي مجموع بين
الحقيقة والمجاز والكسائي انما الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد العاقل
ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص
هذا البيان ببحث المنادى المبني كما لا يخفى على الزكي وحروف النداء
مبتدأ وخبره مجموع يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل
في الاستغاثة والتعجب والتهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك
يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب والله
تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكون الداعي مستعملا لنقصانه
ثم لنفسه واستبعاد لهامة الدعوة عن الاجابة كذا قال الزمخشري وقال
ابن الميزان هذا دليل اضاعي لا بد لها برهان فان الداعي يقول

المنادى فنظرا ان لا اختصاص بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما
لمناسبتهما ليا الوجود فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى
الحلق والهاء من مابعده وقيل للتوسط قدمه لمناسبة ليا في كونه
على حرفين واي والهمزة للقريب وعلم منها لان الحق عدم كون المبنى
من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها
بخلاف يا فانه يجيء في غيرها كما سبق والثالث لا الى منفى الجنس اذا كان
مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا
اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة
او منفصلا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء او المكرر
حال كونها غير مكررة اذ حكمه المكرر سيجيء نحو لا رجل في الدار
ولا رجلين فيها ولا مسلمين بها ولا مسلمات فيها انما بني لتضمنه
معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به لكون
البناء على حركة او حرف استحقها له لكن في الاصل قبل البناء ذكره الرضي
وايراد هذا المحل لما ذكره في المنادى من انه انما بني على ما يرفع به للفرق
او فلابد بيان الفرق حتى يتم الكلام ولعله ان لا عامل ضعيف
وقد ينعزل عنه فجعل حركته معولا لمجيء موافقا لعمله المحل وهو النصب
يكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه
قوي لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح
لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضارع

المتصل

المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى
السكون حملا على الماضي او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني لكونها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل
عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر ليدل على
الواو المحذوفة وعلى السكون في الواحدة المخاطبة ليدل على الياء المحذوفة
وعلى الفتح في غيرها وقال بعض الكمل يبنى مع الثلاث على الفتح ان لم يقع
بينهما مرفوع بارز فاما اذا وقع المضارع موجب تعدد الواقع بينهما بالضمير
فنظر النحو ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء
لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدلالا لا يكون اخر مثل منها حتى جعلوا
النون بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال
الثالث هل يضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها
والنون فيهما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الاضافة يجب بناؤها
ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لا تشعار به
عند عدم احدها واما جائز البناء فالظرف المضاف الى الجملة والى اذا
المضافة اليها فانها اي الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه
من المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح لخفته نحو قوله هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اي حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم
يجب لعدم لزوم الاكتساب ولكنك جاز البناء على الفتح للاكتساب
والخفة مثل وغيره مع الاضافة الى ما وان ان المصدرية وان مع مدخولهما

قوله ... (margin note, partly legible) ... وان كان ... فانها ... للخفة ...

واسم لا عطف على الظروف المذكورة صفة لها والمضاف شبهه والموصوفة نحو لا عاصي
عفي المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤها
على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف المفرد او جملة بتقدير الخبر
للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب عن ابه حول وقوة
وفتح اللام على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول او محله القريب
منونا بالاعراب ورفعه عطفا على محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر
عطف على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل
بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل وهذه الوجوه الخمسة اوجه تجوز في اسماء
امثاله مثل لا حول ولا قوة الا بالله في كونه لا مكررة متصلة بها مفردا نكرة
مثل لا رجل ولا امراة فيها وصفة اسم لا عطفا على الظروف او اسم لا المبني
صفة للاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا بل الاعراب
قطعا المفردة المتصلة به اي لا اسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة
فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عن المفعولة مثل
لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعربان رفعا ونصبا فانه تجوز
بناؤها الصفة المذكورة على الفتح حملا على الوصف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليها حقيقة فكان بناؤها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا
على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالرفع وظريف بالنصب واما معطوفة نكرة بلا مكرر لا فيرجح حمله على محل البعيد
وينصب حملا على لفظه او محله القريب فلا يجوز بناؤها لوجود الفصل بالعاطف

ولذا

ولذا لم يتعرض له لان كلامه في جواز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع
ايضا لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسي لان ما عداها توابع المنادى

تمت تمت تمت

تمت على يد الضعيف ... محمد بن ... المصطفى ... في ... سنة ...

محرره ح

إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكوثر فصلّ لربك وانحر

ان شانئك هو ابتر

ALI

قرداشم احمد اغا يه سلام ايدرم ايكي كوزلرينده ن اوپريم
قلديكم قارداشم بازيت اولديغني قلشي بن الديم واوقو ديم
وياز ديغني اوركلديم وپياسه جي اوركلنديم قارداشم حبيبايه
كالديم سعيد افندي گورديم وصلدي اوركلنديم

١٩٤٧

هاردون

الحا سعيده سلام ايده ديم

١٨ جميل بوشاكر

١٩٤٥

قردشم ملا قرداشم سعيد
قرداشم هاردون آغايه مخصوص سلام
ايدرم ايكي كوزلريندن
اوپريم قيزيم خديجه سلام ايده ديم
اوغلم يوسف سلام ايده ديم

١٩٤٧

اوركلنديم

١٩٤٧

حسن آغايم

١٦٨٥
٤
٦٢٠٠
٨٨٨٥٠

شاکر افندی‌یه
تقدیم اولنادیمه

سلام ایده‌ریم

فادم جمی علی افندی‌یه مخصوص سلام ایده‌ریم ایک
اولادم
یوزلرینزدن اوپه‌ریم داییم مسلم افندی‌یه تقدیم
سلام ایده‌ریم قلدیکی فادم یازمیشی اوله‌جغنی
قلمنی آلدیم و ادغن دیم و یازدیم

شاکر افندی‌یه تقدیم

١٨٥
٤٨٥
٦٥٠ اولادم
٤٨٥ ایده‌ریم

بیلسن
برده

فردم جمی علی افندی‌یه ١٩٤٥

١٩٤٨

١٩٤٨

محرم

Ahmet

النتايج على الاظهار

الاظهار

النتايج على الاظهار

النتايج على الاظهار للمجيدي

في حل الاظهار للمقدسي

نتايج على الاظهار